

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية
تخصص دراسات دبلوماسية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية بعنوان:

دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات
الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي

الدفعة الخامسة

إشراف:

د. غريب حكيم

إعداد الطالب:

طاهر قوبريد

أعضاء لجنة المناقشة

د. تاحي طارق..... رئيسا

د . غريب حكيم..... مشرفا

أ. بن بخيثة وردة.....مناقشا

السنة الجامعية

2015 – 2014

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله

أتوجه بالشكر الجزيل للمشرف " الدكتور غريب حليم "

لإشرافه على إنجاز هذا العمل

الشكر الجزيل لكل من ساعدني في إعداد المذكرة

وبالأخص نورة، لحسن وعيني

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى والدي الكريمين

إلى إخوتي

إلى أصدقائي

إلى جميع أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليا

للعلوم السياسية

الملخص

بحكم انتماء الجزائر الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي فإنها تتفاعل مع جميع التحولات الأمنية التي تحدث بالمنطقة، حيث لا يمكن للجزائر أن تتجاهل ما يحدث فيها، وذلك حفاظا على أمنها ومصالحها الوطنية من أي تهديد أو اضطراب أمني يجعل من استقرارها عرضة للخطر، ولهذا تعمل على تفعيل سياستها الخارجية في إطار متطلبات دورها الإقليمي، وذلك عبر تبني مقاربة شاملة وواضحة تبرز فيها الأهداف التي تريد تحقيقها اتجاه المنطقة.

وبما أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد العديد من هذه التحولات الأمنية الجديدة والمتمثلة في أزمة شمال مالي والأزمة الليبية التي لها تداعيات سلبية على المنطقة، انتشار الجماعات الإرهابية وازدياد نشاطها في السنوات الأخيرة، الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها (تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة، المتاجرة بالبشر)، الهجرة غير الشرعية، التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة لخدمة مصالح الدول الغربية، كل هذا جعل من الساحل الإفريقي يشهد انفلاتا أمنيا يهدد استقرار الأمن الوطني الجزائري.

كل هذه التحولات الأمنية الراهنة استدعت من الجزائر اتخاذ مجموعة من الآليات لمواجهةها على المستويين الداخلي بتأمين حدودها عسكريا والخارجي في إطار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وشملت هذه الآليات كل من الجانب الأمني، السياسي، الاقتصادي والتنموي دون اللجوء إلى القوة والعنف في تفعيلها، بل سعت إلى ذلك بالاعتماد على مبادئها المرتكزة على الحل السلمي والسياسي ورفض التدخل الأجنبي وتبني مقاربة تنموية شاملة تحد من كل هذه التهديدات واسترجاع الاستقرار للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، التحولات الأمنية، التهديدات الأمنية، السياسة الخارجية، الدبلوماسية.

Résumé

En vertu de l'affiliation géopolitique de l'Algérie à la zone du Sahel africain, elle interagit avec toutes les mutations sécuritaires qui se produisent dans la région, et l'Algérie ne peut ignorer ce qui s'y passe, afin de préserver sa sécurité et ses intérêts nationaux de toute menace ou trouble sécuritaire pouvant mettre sa stabilité en danger. De ce fait, l'Algérie opte pour une politique étrangère active qui en exige son rôle régional en adoptant une approche claire et globale qui peut mettre en évidence les objectifs qu'elle souhaite atteindre dans la région.

Comme la région du Sahel connaît plusieurs mutations sécuritaires, la crise au nord du Mali et la crise en Libye en l'occurrence qui ont engendré des répercussions négatives dans toute la région sahélienne, telle que la propagation de groupes terroristes et leurs activités au cours des dernières années, la criminalité organisée dans toutes ses formes (trafic de drogue, trafic d'armes, traite des êtres humains), l'immigration illégale, l'ingérence dans les affaires intérieures des pays de la région pour servir les intérêts des pays occidentaux, tout cela a fait du Sahel une menace réelle pour la sécurité et la stabilité nationales de l'Algérie.

Tous ces mutations sécuritaires actuelles ont obligé l'Algérie à prendre une série de mécanismes pour y faire face sur les niveaux interne, en sécurisant ses frontières, et externe, dans le cadre de relations bilatérales et multilatérales. Ces mécanismes ont inclus les aspects sécuritaire, politique, économique et du développement, sans recourir à la force et la violence dans la mise en œuvre de sa stratégie, et en insistant sur les solutions politiques et pacifiques fondées sur les principes du rejet de l'ingérence et l'adoption d'une approche globale qui limite l'accroissement de ces menaces et de ré-stabiliser la région.

Mots clés: sahel africain, mutations sécuritaires, menaces sécuritaires, politique étrangère, diplomatie.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الجزائرية اتجاه مشكلة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

لمطلب الثاني: محددات الدور الإقليمي للجزائر

المطلب الثالث: سمات الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من مفهوم الأمن الضيق إلى الموسع

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: دراسة التحول في مفهوم الأمن (الأمن الإنساني وأبعاده

المبحث الثالث: منطقة الساحل الإفريقي كمنطلق لتحرك الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: البعد الجيو - إستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: واقع التنمية في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: اهتمام الجزائر بأحداث منطقة الساحل الإفريقي

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول: الأزمات الإقليمية وتداعياتها على منطقة الساحل

المطلب الأول: واقع الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الأزمة الليبية والتداعيات الإقليمية

المطلب الثالث: الأزمة المالية وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتحالفها مع الجريمة المنظمة

المطلب الأول: أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة

المطلب الثاني: الجماعات الإرهابية وطرق تمويلها

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة

المبحث الثالث: الإستراتيجيات الغربية اتجاه منطقة الساحل

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة

المطلب الثالث: الإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: آليات الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول: الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات ثنائية الأطراف

المطلب الأول: الآليات السياسية

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية (التعاون الاقتصادي

المطلب الثالث: الآليات الأمنية (المقاربة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات متعددة الأطراف

المطلب الأول: الآليات السياسية (رفض التدخل الأجنبي

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

المطلب الثالث: الآليات الأمني (تجريم دفع الفدية)

المبحث الثالث: التنمية المستدامة كحل لمشاكل منطقة الساحل

المطلب الأول: تفعيل لآليات التعاون الاقتصادي

المطلب الثاني: البعد التنموي للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي

خلاصة الفصل

الخاتمة

حققة

تشهد البيئة العالمية منذ بداية القرن الواحد والعشرين تنامي مجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية ذات الأبعاد المختلفة، والمستويات المتباينة من إقليم لآخر ومن دولة لأخرى، ودول منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها جزء يتفاعل ضمن تلك البيئة العالمية المضطربة، نجدها تتعرض لمجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية التي تباينت من حيث طبيعتها سواء كانت سياسية، عسكرية، اقتصادية، تنموية، اجتماعية وثقافية، كل هذا أدى إلى بروز تحولات أمنية في الفترة الراهنة في المنطقة، ينحو طريقها الأول نحو الانتشار في دول منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، متمثلة في ظاهرة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاعات وما تولده من إشكالية اللاجئين، الجريمة المنظمة...، خاصة الأزمة التي تشهدها مالي في السنوات الأخيرة، والتي أفرزت تحولات أمنية تتمثل في الانقسامات ومطالبية الطوارق بالحكم الذاتي، وظهور جماعات إرهابية وحركات تحررية مثل حركة الأزواد، كل هذه التحولات لها تداعياتها على الأمن والاستقرار بالمنطقة، ما استدعى من الجزائر وضع وإتباع استراتيجيات محددة ودقيقة قادرة على استيعاب تلك التحولات والتحديات الأمنية وتحقيق الاستجابة المثلى لها.

صارت التهديدات الأمنية الراهنة، التي تشهدها منطقة الساحل تشكل مدعاة لإعادة النظر في إمكانية وقدرة الدبلوماسية الجزائرية وحكمتها في تسويق المقاربة الجزائرية، حول ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة دون اللجوء إلى القوة، في ظل تمسك الجزائر بمبادئها المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصة في ظل تنامي مصادر وطبيعة هذه التحولات التي تشكل تهديدا فعليا على أمنها الوطني، والتي يصعب على الجزائر أن تواجهها نظرا لتعدد مصادر هذه التهديدات، كذلك لشساعة حدودها الجنوبية.

وهنا نجد الجزائر تعمل على المشاركة بعمق في صناعة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي الذي هو من مصلحتها ومصلحة أمن المنطقة، لكن على السياسة الخارجية الجزائرية أن تدرك مدى صعوبة استتباب الأمن في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الأمنية والتحديات السياسية التي تشهدها المنطقة، باعتبار أن أهميتها بالنسبة للجزائر لا تكمن فقط كمجال تجاري واقتصادي وإنساني، فهذه العلاقات مهددة من الإرهاب والتحولات الأمنية الأخيرة (إسقاط نظام معمر القذافي في ليبيا 2011، و نظام أمادو توماني

توري في مالي 2012)، بل أهميتها قديمة جدا وتسبق استقلال هذه البلدان، حيث أكدت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 في تطبيق مبادئها الدبلوماسية المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتنمية والنضال من أجل مجتمع دولي أكثر عدلا، ونظام اقتصادي عادل، التسوية السلمية للمنازعات الدولية واحترام قواعد القانون الدولي، كل هذه المبادئ وجدت صدى كبير في عهد التهديدات اللاتماثلية والتحولت الإقليمية الراهنة، وكل هذا يفسر أن التهديد الفعلي على الأمن الوطني الجزائري هو تهديد قادم من الجنوب، المتمثل في الإرهاب، الاتجار بالمخدرات، تهريب الأسلحة، الهجرة غير الشرعية، كذلك ظهور جماعات تنادي بالاستقلال الذاتي، ووجود أنظمة هشة خاصة في ليبيا، مالي والنيجر.

• إشكالية الدراسة:

تتأثر صناعة الدول بمجموعة من المعطيات التي تنتجها البيئتين الداخلية والخارجية (الدولية)، التي تساهم في وضع كم معين من البدائل أمام صانع القرار السياسي في الدولة لمواجهة التحديات الخارجية التي يمكن لها أن تؤثر على أهدافها السياسية، الأمنية والعسكرية ومصالحها الوطنية. تعتمد هذه السياسات على الأداة الدبلوماسية في مواجهة ذلك من خلال تحركها في إطار مفاوضات ومسااعي حميدة لمعالجة تصادم المصالح بين الدول ومناقشتها بين أطراف الصراع بطرق سلمية تضمن منع الوصول إلى الحلول العسكرية، وتلعب الدبلوماسية الجزائرية في هذا الصدد دورا متزايدا على الساحة الإقليمية وحتى الدولية في ظل الفوضى والتهديدات الأمنية التي يشهدها محيطها الخارجي الذي يساهم في تصدير هذه التهديدات إلى داخل إقليمها الوطني، ما حتم لها تفعيل تحركاتها الدبلوماسية على كافة الأصعدة لحماية مصالحها الوطنية، ويظهر ذلك بالخصوص في علاقاتها مع العمق الإفريقي الذي أصبح يمثل رهانا بالنسبة لأهدافها السياسية والاقتصادية نتيجة التحولات الأمنية الراهنة التي تشهدها المنطقة ولا تزال منذ 2011، ب بروز نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة أمام هشاشة البيئة المحلية لدول المنطقة (أزمة شمال مالي، الأزمة الليبية)، إضافة إلى بروز أطماع الدول الأجنبية على ثروات المنطقة، كل هذا قد استوجب على الجزائر انتهاز دبلوماسية نشطة وفعالة تخدم مصالحها الوطنية في لعب دور ريادي أمام ديناميكية التهديدات الأمنية التي يشهدها مجالها الجيوسياسي.

من هنا تقتضي دراستنا طرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور الجزائر الدبلوماسي في التعامل مع التهديدات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي؟

• الأسئلة الفرعية للدراسة:

- 1 - ما هي مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع قضايا مجالها الجيوسياسي، ولماذا تهتم دبلوماسيتها بمنطقة الساحل الإفريقي؟
- 2 - فيما تتمثل التهديدات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي؟
- 3 - ماهي آليات الدبلوماسية الجزائرية في إرساء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة وكيف تعاملت الجزائر معها لضمان أمنها الوطني؟

• فرضيات الدراسة:

تعتمد دراستنا على مجموعة من الفرضيات وهي كإجابة مبدئية سنحاول إثبات مدى صحتها وتتمثل في:

- 1 - تسعى الجزائر إلى احتواء وحل أزمات منطقة الساحل الإفريقي من خلال تبنيها لسياسة خارجية مبنية على مبادئ ومحددات وطنية ثابتة يحركها نشاطها الدبلوماسي.
- 2 - إن التحولات الأمنية والتهديدات الجديدة في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، جعلها تتبنى دبلوماسية على مستوى الثنائي والمتعدد الأطراف في حل التوترات والأزمات التي تشهدها المنطقة.
- 3-الأمن والاستقرار الجزائري مرهون بأمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي وبتضافر جهود دول المنطقة

معها في الوصول إلى حل سلمي في المنطقة دون تدخل عسكري.

• أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية دراسة هذا الموضوع في معرفة طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، ومعرفة الأسباب الحقيقية لهذه التهديدات، خاصة وأنها أصبحت غير وطنية، بل تعدت إلى تهديدات دولية عابرة للحدود، وأن لكل هذه التهديدات علاقة تكاملية، فهي تنشط مع بعضها البعض؛ إذ نجد الإرهاب يقوم بالمتاجرة بالمخدرات وتهريب الأسلحة من وإلى منطقة الساحل الإفريقي، كل هذا جعل المنطقة في حركية وتحول أمني يؤثر مباشرة على الأمن الوطني الجزائري.

يرتبط الموضوع بدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، مما يسمح لنا بدراسة مجهوداتها التي تسعى إلى حل سلمي في المنطقة وذلك بتحليل المبادرات الجزائرية في دول الساحل الإفريقي، والتطرق إلى مبادئها ومحدداتها، كذلك جهود الجزائر في المنظمات الإقليمية والدولية لحل أزمات الأمن في المنطقة، كذلك على مستوى الدبلوماسية الثنائية ومحاولة الجزائر لم شمل دول الساحل وإنهاء أزمات المنطقة.

تحليل مدى نجاعة الآليات الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاسها على أمنها الوطني من خلال البحث في طبيعة التصور الاستراتيجي الجزائري، وأسباب اهتمام الجزائر بالمنطقة، أو أسباب تخوفها من ديناميكية المتغيرات التي تشهدها خاصة ذات الطابع الأمني والانفصالي في منطقة تعتبر مترابطة عضويا بالمكون الجزائري.

• أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أ- الأسباب الذاتية: وتشمل أساسا:

-السبب الرئيسي الذي يعود إلى موقع المنطقة الجغرافي الذي تنتمي إليه الجزائر، والتي أصبحت في اهتمامات الدول العظمى، خاصة لشساعة الجزائر وتوغلها في الجنوب الكبير المترابط مع منطقة الساحل الإفريقي وانفتاحها على واجهة بحرية واسعة في المتوسط ما يعني أن اتصال منطقة الساحل بخطوط الاتصال الدولية (التجارية) مرتبط بالإقليم الجزائري، أين تلعب الجزائر دورا رئيسيا في صناعة الأمن بالمنطقة، بما أن التهديدات التي تشهدها المنطقة تهدد استقرارها مباشرة، فإن الجزائر ليست بعيدة عنها، خاصة بعد انكشاف الحدود بعد أزمتي مالي و ليبيا.

- السبب الآخر يعود إلى الميول لمعرفة ما يجري في منطقة الساحل الإفريقي من تحولات أمنية وسياسية و بروز تهديدات جديدة بالمنطقة تهدد استقرارها، والرغبة في معرفة الدور الجزائري من خلال دبلوماسيتها في مواجهة التهديدات الأمنية والسياسية والظروف الخاصة التي تمر بها المنطقة.

- اقتناعي الكبير أن الأمن والسلم في الساحل الإفريقي هو من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية.

ب- الأسباب الموضوعية:

-إبراز الدور الدبلوماسي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بمعرفة الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها في المنطقة في الوقت الراهن.

-خطورة الأوضاع التي تعيشها منطقة الساحل من تهديدات أمنية وتحولات سياسية وهشاشة في الأنظمة السياسية لدول المنطقة، وما لها من انعكاسات سلبية على الأمن الوطني الجزائري.

-الحركات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي في الوقت الراهن المتمثلة في ظهور جماعات إرهابية وحركات انفصالية تطالب بالحكم الذاتي والانفصال عن الحكومات المركزية، وإبراز دور الجزائر في حل هذه الأزمة.

حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية: يتمثل المجال المكاني للدراسة في نطاق جغرافي معلوم وواضح يتمثل في منطقة الساحل الإفريقي، تتميز هذه المنطقة بكثرة وتشعب مصادر التهديد غير التقليدية، هشاشة الأنظمة السياسية فيها، كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة مركز اهتمام الدبلوماسية الجزائرية مقارنة بالتوجهات الأخرى لها. وسيتم التركيز على خمس دول رئيسة هي الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا والتشاد.

ب- الحدود الزمنية: تركز دراسة دور الدبلوماسية من حيث الزمان في فترة التحولات الأمنية الراهنة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي منذ 2011 إلى 2014، فهي مرحلة مهمة مرتبطة بسقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي وتفاقم الأزمة الليبية، وظهور كيان الأزواد في مالي الذي يطالب الانفصال عن الدولة المالية وسقوط النظام في مالي سنة 2012، وبالتركيز على ظهور التهديدات الأمنية الجديدة بالمنطقة، وتكثيف الجزائر لدورها الريادي في المنطقة في هذه الفترة المذكورة.

الإطار النظري:

بالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي التي تنتشر فيها جميع أنواع التهديدات الأمنية التي أدت إلى عدم الاستقرار في المنطقة، والتي لها تداعيات أمنية على دول الجوار، عملت الجزائر عن طريق توظيف دبلوماسيتها على لعب دور ريادي في المنطقة من أجل إيجاد حل نهائي للأزمات التي تعاني منها دول الساحل، مما سبق فالإطار النظري المناسب في دراستنا هي نظرية الدور ونظرية مركب الأمن الإقليمي.

1- نظرية الدور:

يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يُعرّف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف

التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدرسة¹.

واعتمدنا على هذه النظرية لفهم وتحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في مجالها الجيوسياسي باستخدام آلياتها الدبلوماسية المتعددة والثنائية الأطراف.

2 - نظرية الواقعية:

ارتبط الفكر الواقعي بالعديد من المفكرين أمثال **تيوسيديد**، هانز مورغانتو، كينيث والتز، وتهتم الواقعية بدراسة وفهم السياسة الدولية كما هي موجودة على عكس النظرية المثالية التي انتقدتها باعتبارها تدرس السياسة الدولية كما ينبغي أن تكون ، حيث تبحث النظرية الواقعية في سلوك الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، وتنطلق من مجموعة من المبادئ أهمها أن الدولة فاعل عقلاني ووحدي في فهم العلاقات الدولية الذي يتميز سلوكه الخارجي بالبحث عن القوة والمصلحة الوطنية في آذار صراعه وتنافس مع الدول الأخرى وهذا ما يشكل مبدءا آخر هو فوضوية النظام الدولي لغياب سلطة مركزية تحكمه، وهو ما يصعب تفادي الصراعات والحروب التي تعتبرها النظرية النظام العام في العلاقات الدولية وليس السلام، ولقد تطورت النظرية ببروز الواقعية البنوية من خلال أعمال كينيث والتز التي درست النسق الدولي انطلاقا من تحديد البنية الدولية من خلال محدد العلاقة الذي وضعه في ثلاث مبادئ هي التنظيم والاختلاف والتوزيع مدافعا عن "منظور منظومي *Systemique*" في التحليل².

• الإطار المنهجي للدراسة:

للقيام بأي بحث علمي يستدعي منا استخدام مجموعة من المناهج من أجل التمكن من الإلمام بجميع جوانب البحث، هذا جعلنا نستخدم كل من المناهج التالية:

² إكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، ط 2، مركز الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، لبنان، 1994، ص 44.

أ- الاقتراب التاريخي: تم استخدام هذا المنهج للتطرق إلى تاريخ ومسار الدبلوماسية الجزائرية اتجاه دول منطقة الساحل الإفريقي، وتحديد المبادئ والمحددات التي تبنى عليها السياسة الخارجية الجزائرية. كما أستخدم هذا المنهج لمعرفة التطور التاريخي للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل في الوقت الراهن.

ب- المنهج التحليلي: من خلال تحليل الوثائق ودراسة التقارير والأطروحات العلمية، ودراسة الخطابات والإعلانات، لتقديم رؤية موضوعية بعيدا عن الذاتية، وتحليل دور الجزائر في فضائها الجيوسياسي.

ج- المنهج الوصفي: تقوم على وصف موضوع الظاهرة من خلال تحليل متغيراتها المتداخلة، كذلك وصف نشاط الدبلوماسية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي. وصف الظاهرة قيد الدراسة بإبراز خصائصه ومراحل تطور الأزمة بالمنطقة.

• الإطار المفاهيمي للدراسة:

1- **التهديد**: التهديد من منظور الأمن الوطني هو شخص أو شيء يحمل إمكانية الإضرار بالمصالح الوطنية و من الناحية النظرية يجب أن تكون سياسة الأمن الوطني مستمدة من تحليل للتهديدات التي تؤدي إلى سلسلة من الاستجابات المناسبة لتقليص حجم الضرر الذي تسببه التهديدات أو لمنعها من إحداث الضرر بشكل مطلق.¹

2- **السياسة الخارجية**: تعد السياسة الخارجية جزءا من السياسة العامة للدولة، أو الخطة التي تسير دولة ما في علاقاتها مع دول أخرى، فدراسات السياسة الخارجية تركز على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بكامله.

السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون

¹ روبنسون بول، الأمن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 303.

السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراдикаلية وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي¹

3-الدبلوماسية: الدبلوماسية هي أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها، ومنهم من عرفها بعلم وفن المفاوضات، فهي علم لكونها تستند على قواعد وقوانين وأصول، وهي فن لأنها مهنة دقيقة تحتاج إلى مهارات خاصة، ويرى آخرون أنها رعاية المصالح الوطنية في السلم والحرب، وممارسة القانون الدولي العام. وهي أداة تنظيم وتسيير الشؤون الخارجية للدول بما يتماشى مع مصالحها الوطنية، وهي أيضاً أداة وأسلوب تسيير وتنظيم العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي لدى بعضهم البعض بما ي تماشى مع مصالحهم².

4-الدولة الفاشلة: يطلق مفهوم الدولة الفاشلة على الدولة التي لا يوجد فيها سلطة مركزية قوية تربط مختلف السلطات حتى تعمل كل فروع الدولة في تناسق وانسجام ليناسب القرارات السياسية والقوانين الصادرة من المركز على ربوع الدولة مثل الدم في عروق الجسد السليم، وكذلك أن يكون الأمن مستتباً في

¹ معن بديع راغب الشيخ، السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص، 34، 35.

² محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 80

فروع البلاد تماما، فالدول فاشلة حسب هذا التعريف إذ انتشرت فيها الفوضى والجريمة والقرصنة وعدم وجود حكومة مركزية، وأصبح الانتماء القبلي مصدر حماية وقوة المواطن التي يعتمد عليها في حياته كلها، وكذلك الولاء أو الانتماء الواسع للدولة إلى انتماء ضيق للقبيلة أو العشيرة.¹

5-الأمن: بالمعنى الأوسع للكلمة يمكن وصف الأمن وكأنه حالة شخص يعتبر نفسه غير مهدد بهذا الحذر أو ذاك، أو يظن أن لديه الوسائل للرد عليه إن تحول هذا الخطر ليصبح واقفا².

• أدبيات الدراسة:

من خلال بحثنا لم نجد دراسات سابقة درست موضوع " الدبلوماسية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي " لكن هناك دراسات مشابهة درست منطقة الساحل وتطرقت إلى جانب من جوانب بحثنا نجد منها:

1 - دراسة "بنيو سفيان" وهي مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3، 2011-2012، تحت عنوان " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011 "، ولقد قسم دراسته إلى ثلاث فصول تناول فيها الباحث محددات ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر، أهمية ومكانة مالي والنيجر في السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الاقتصادي، السياسي، الجيوسياسي والجيوسراتيجي، ثم تناول آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدولتين.

2 - دراسة "يحيى زبير" الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، تحت عنوان " الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، حاول الباحث فيها إبراز أهمية منطقة الساحل، وتأثير التدخل الأجنبي على أمن واستقرار المنطقة وتداعياته على الأمن الجزائري، كما تطرق إلى اهتمام الجزائر

¹ أحمد شيخ البشير، الدول الفاشلة في العالم العربي-الصومال نموذجا، من الموقع الالكتروني:

<http://arabic.alshahid.net/studies-researches/19171> تاريخ التصفح: 2015-04-22، على الساعة:

22:40

² تيري دي مونديال وجان كلين، ترجمة: على محمود مقلد، الاستراتيجية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص 254.

بقضية الطوارق ومكافحة الإرهاب في المنطقة تحت القيادة الجزائرية.

3 - دراسة "نبيل بويبية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية " المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى " جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ركز فيها على عرض الجغرافيا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الصحراء الكبرى وخلفيات أزمة الطوارق، وتناول التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر في المنطقة، وأخيرا تناول الآليات الجزائرية في مواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية الآتية من منطقة الصحراء الكبرى.

• صعوبات الدراسة

للقيام بأي بحث يتميز بالعلمية والمنهجية الجيدة يجب توفر شرطين أساسيين: الوقت ومصدر المعلومات (المراجع)، وبصدد إعداد هذا البحث واجهنا عدة صعوبات منها عدم توفر الوقت الكافي للتعلم أكثر في موضوع البحث رغم بذل مجهود كبير للوصول إلى نتيجة، كذلك نقص في المراجع خاصة فيما يتعلق بموضوع السياسة الخارجية الجزائرية، أما عن منطقة الساحل فهناك العديد من الدراسات والتقارير والبحوث.

• تقسيم الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من موضوع دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بالتطرق إلى الأزمات التي تعيشها دول المنطقة والتهديدات الأمنية الجديدة فيها وإبراز آليات الدبلوماسية الجزائرية في مواجهتها.

أما مقدمة الدراسة فتتضمن مدخلا عاما عن المشكلة البحثية وطبيعتها وأهمية الدراسة

يركز الفصل الأول من الدراسة على الإطار النظري للدبلوماسية الجزائرية اتجاه مشكلة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تركز على مبادئ ثابتة ومحددات تمكن للجزائر من لعب دور ريادي

بالمنطقة في ظل التحول الذي عرفه مفهوم الأمن الذي يشمل أبعادا مختلفة، ثم التحول إلى التحليل الجيوسياسي لمنطقة الساحل لفهم التحولات الأمنية الجديدة، وفهم التحرك الجزائري اتجاه المنطقة.

أما **الفصل الثاني** فيبين طبيعة التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن والاستقرار خاصة الإقليمي من خلال إبراز أهم الأزمات فيها (المالية والليبية)، وتحليل واقع الدولة في المنطقة، ثم التطرق لعرض التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي والتي تشمل تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ثم الانتقال إلى تحليل الاستراتيجيات الغربية من خلال إبراز أهدافها وسياساتها التنافسية وتأثيرها على أمن واستقرار منطقة الساحل

وفي **الفصل الثالث** والأخير سنوضح فيه آليات الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يتم التركيز على الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات ثنائية الأطراف بين الجزائر ودول الساحل والتي تشمل الآليات السياسية وآليات التعاون الاقتصادي فيما بينها، وكذا الآليات الأمنية الجزائرية التي تطرقنا إليها من خلال وصف وتحليل المقاربة الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات الأمنية، ثم التطرق إلى الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات متعدد الأطراف والتي تشمل هي كذلك رفض التدخل الأجنبي والآليات الاقتصادية المتمثلة في دور الجزائر في مبادرة النيباد ودعمها للجهود الدولية للنمو الاقتصادي بالمنطقة، وفي الأخير سنتطرق إلى التنمية المستدامة كحل لمشاكل المنطقة وإبراز البعد التنموي للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.

وفي الأخير كانت الخاتمة عبارة عن استنتاجات حول الدور الدبلوماسي في المنطقة ومجموعة من الاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار النظري للدبلوماسية الجزائرية

اتجاه مشكلة الأمن في منطقة الساحل

الإفريقي

تعتبر الجزائر قوة إقليمية نظرا للدور الريادي الذي تلعبه في مجالها الجيوسياسي، وذلك لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات تسمح لها بأن تكون دولة فاعلة تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

و سعيًا لتحديد التحولات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، وتحديد الدور الجزائري في مواجهتها، نتطرق في هذا الفصل إلى تحديد المبادئ التي تركز عليها الدبلوماسية الجزائرية، ومحددات دورها الإقليمي (الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية)، في صياغة سياستها الخارجية اتجاه المنطقة، في ظل التحول الذي عرفه مفهوم الأمن ليشمل موضوعات أخرى غير عسكرية كالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح يركز أكثر على مفهوم الأمن الإقليمي والدولي، واستبدال الدولة كمرجعية في الدراسات الأمنية، ليتبلور النقاش حول مفهوم الأمن الإنساني.

بما أنّ منطقة الساحل تعرف عدة تهديدات وتغييرات على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، العسكرية والاجتماعية، جعل منها مركز اهتمام وتحرك الدبلوماسية الجزائرية بسبب ما تشهده من تدهور أمني يؤثر بشكل كبير ومباشر على الأمن الوطني الجزائري.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال التركيز على النقاط التالية:

- ✓ الدبلوماسية الجزائرية.
- ✓ تطور مفهوم الأمن من المفهوم الضيق إلى المفهوم الواسع.
- ✓ منطقة الساحل الإفريقي كمنطلق لتحرك الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية

للخوض في فهم الدبلوماسية الجزائرية لابد من التعرض لمبادئها و التعرف على محددات دورها الإقليمي في منطقة الساحل، مع التركيز على سماتها التي من خلالها يمكن فهم سياستها وتوجهاتها اتجاه فضائها الخارجي.

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

يعتبر الدستور الجزائري المحدد الرئيسي لمجال تحرك الدبلوماسية الجزائرية، ومبادئه تسيّر الأنظمة الجزائرية التي تولدت منها مقاليد الحكم وتعمل على قيادة أي عمل سياسي خارجي نحو الدول الأخرى، ورغم تغيير الدساتير و الأنظمة و الظروف الدولية لازالت مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ثابتة في دعمها للقضايا العادلة ومن أولياتها¹:

جاء في الفصل السابع من دستور 1976، المتعلق بمبادئ السياسة الخارجية ما يلي:

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كلما تهيئة الظروف الملائمة للقيام على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو الاتحاد أو الاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية.

المادة 89: تمتع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدا لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1976.

المادة 90: وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تتنازل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 91: لا يجوز بتاتا التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبادئ أساسيين للسياسة الوطنية.

ومنه فإنّ مبادئ الدبلوماسية الجزائرية تتمثل في ما يلي:

1. ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنّها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضماناً كبيراً لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي (حرب الرمال سنة 1963م)، بينها وبين المغرب، كما شهدت مناقشات حدودية بين الجزائر وتونس فيما يخص الجرف القاري وكذا الحدود الجنوبية للبلدين حول استغلال حوض نفطي مشترك سنة 1965م، أدت إلى إنزال عسكري بين الجنين في المنطقة، إلا أنهما قد استطاع بتغليب الحل السلمي، في حين أن ليبيا، موريتانيا، مالي والنيجر فقد تم تحديد علاقاتهما الجوارية في إطار مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن المستعمر.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الدول المجاورة لها من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنّه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود.¹

¹ سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 29.

2. مبدأ التعاون بين الدول الجوار

وهو ما عبّر عنه الرئيس الأسبق " الشاذلي بن جديد " في خطابه للأمة بقوله: "إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عابر للحدود"¹، تمّ إعطاء هذا المبدأ أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها الميثاق الأممي وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سابقا (الاتحاد الإفريقي حاليا)، الذي يحكم هذا التعاون، والقانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإنّ الجزائر وقّعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات². ما جعل الاهتمام بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق التصور الجزائري.

3. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

باعتبار أنّ الجزائر عضو في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا، فإنّها طبقت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية سواء على مستوى المنظمات الإقليمية أو الدولية أو في علاقاتها الثنائية، وقد أخذ مبدأ عدم التدخل بعدا خاصا في تحرك السياسات الخارجية للدول حديثة الاستقلال التي كانت سيادتها في خطر نتيجة معاناة هذه الدول من تحدي بناء مشروع الدولة الوطنية وتوحيد شعوب إقليم الدولة في إطار وطني شامل، وهو الذي تزعمته معظم الدول في تبنيتها سياسات الحزب الواحد في الحكم، فقد تمّ اعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كمبدأ أساسي للسياسة الخارجية، وهو ما دفعها إلى اعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كمبدأ أساسي لسياساتها الخارجية لمواجهة ذلك الرهان، وهي السياسة التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال والتي تجسدت رسميا في دستور

¹ بلقاسم لحلو، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي و الدولي، جامعة البليدة، 2004، ص 54.

² سليم العايب، المرجع السابق، ص 32.

1976 . وهو المبدأ الذي بقي مجسدا في الدستور الجزائري بصيغ مختلفة في إطار التعديلات التي شهدتها تطوره حتى آخر تعديل دستوري سنة 2008¹.

ومن هنا نرى أن تطبيق هذا المبدأ يلزم جميع الدول بمختلف أنظمتها بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أجل تأسيس علاقات جيدة فيما بينها، و في حالة عدم احترامه يؤدي ذلك إلى نزاعات لا متناهية تخلق معضلات فيما بين الدول.

4. الحل السلمي للنزاعات وعدم اللجوء إلى القوة:

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، وهو المبدأ الذي اعتمدته الجزائر بعد الاستقلال بنبذها استعمال القوة، كما دعت إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الدولية القانونية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التجاري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية سواء مع جيرانها من الدول أو العمل كوسيط بين العديد من الدول في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة ما يجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع².

المطلب الثاني: محددات الدور الإقليمي للجزائر:

تحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، في إطار مجهود شامل يشمل رسم السلوك الخارجي للجزائر الذي يسعى إلى تحقيق أهدافها التي تبرز في الدفاع عن مصلحتها الوطنية، ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات التي

¹ مريم سليمة بلهوارى، تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الإقليمي للجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 24.

² سليم العايب، المرجع السابق، ص 33 ، 34.

تفرضها معطيات البيئة الداخلية والخارجية التي يجب إدراكها من طرف صانع القرار السياسي في الدولة¹، والتي تمثل مجموعة من البدائل التي يعتمد عليها في مواجهة تحديات البيئتين، ويمكن حصر هذه المحددات في الآتي:

(1) محددات جغرافية

أ. الموقع الجغرافي: يعتبر الموقع الجغرافي عنصرا مهما في ضعف أو قوة الدولة، وقد ثبت أن دولا صغيرة كانت فاعلة في العلاقات الدولية بسبب أهمية موقعها الجغرافي أكثر من الدول التي تكبرها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس فإن الدول التي لا تقع في مواقع جغرافية ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع²، فالموقع الجغرافي للدولة يعتبر عاملا حاسما في رسم سياستها الخارجية من عدة نواحي، فالدولة توجه سياستها الخارجية إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وترتبط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر شريط ساحلي بمسافة (1620 كلم) من الشرق إلى الغرب يطل على البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق، مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية³.

¹ سليم العايب، المرجع السابق، ص 14.

² مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم، عنابة، 2007، ص 273.

³ سليم العايب، المرجع السابق، ص 24، 25.

ب . **المساحة والتضاريس:** هناك علاقة بين قوة الدولة ومساحة إقليمها، كذلك التضاريس كالجبال و الأنهار كان لها التأثير الكبير على السياسات الخارجية بالنسبة لدول كثيرة بحيث أنّ كل دولة من هذه الدول أصبحت لها الرغبة لأن يكون لها مثل هذه الحدود الطبيعية التي عن طريقها تستطيع أن تدافع عن أمنها القومي¹.

إنّ اتساع المساحة الجغرافية المقدرة ب(2,381741 كم²) يوفر للدولة الجزائرية عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة، والأولى في إفريقيا والعالم العربي، وهذا ما أعطاه عمقا استراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من احتلال كل التراب الوطني واضطروا إلى التحصن على السواحل أو في المناطق القريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي للجزائر حوالي 18 سنة، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرن من الزمن، كما أنّ التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية².

(2) محددات اقتصادية:

إنّ الموارد الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم قوتها الاقتصادية، وواحدة من أهم أسباب القوة في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية على حد سواء، وتأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد اقتصادية في داخل أرضها، الشيء الذي يجعلها ذات نفوذ خارج حدودها الإقليمية³، ويقصد بالموارد

¹ أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 204.

² سليم العايب، المرجع السابق، ص 8، 9.

³ أحمد النعيمي، المرجع السابق، ص 209.

الاقتصادية الموارد الطبيعية المتاحة كمصادر الطاقة (البترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، المعادن، الموارد الغذائية والزراعية¹.

و تتمتع الجزائر بأهمية هذا المحدد المتمثل في الموارد الطاقوية وأهمها المحروقات (البترول والغاز الطبيعي والصخري)، وامتلاكها لثروات معدنية كالحديد والفحم، كانت الجزائر دولة بترولية متوسطة وتعتبر ثاني منتج للبترول في منطقة المغرب العربي بعد ليبيا، لكن بعد التطورات التي للأمنية التي تشهدها ليبيا أصبحت الجزائر أول منتج بترولي في المنطقة.

وتعتبر الجزائر الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال، ويظهر ذلك في العقود المبرمة مع الشركات العالمية الكبرى المختصة في هذا المجال، مما مكنها من التواجد في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى وجود مشاريع ضخمة لنقل الغاز كمشروع (MEDGAZ) الأنابيب الناقل للغاز من الجزائر نحو اسبانيا عبر المغرب، مشروع (GALSI) الذي يربط الحقول الجزائرية بإيطاليا عبر سردينيا، مشروع (NIGAL) بين نيجيريا والساحل المتوسطي المنبثق عن اللجنة الإفريقية للطاقة سنة 2001، في إطار الإرادة الجزائرية لتنمية الأقطار الإفريقية².

(3) محددات عسكرية:

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنباً إلى جنب، وليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافيا أو الموارد الطبيعية فهي عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية³. بعد خروج الجزائر من أزمة التسعينات وأمام ارتفاع أسعار البترول، سعت الجزائر إلى تدارك تأخرها في مجال التسلح من خلال القيام بصفقات تسلح متنوعة، ففي دراسة أعدها مركز البحوث الإستراتيجية الأوروبي، احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد القوات المصرية والمرتبة التاسع عشر عالمياً، وقد أكدت الدراسة أن القوات الجوية الجزائرية تطورت بشكل جذري في الفترة 2000-2011 حيث تعززت بـ 100 طائرة حديثة روسية مع أنظمة رادار، بالإضافة إلى طائرات استطلاع

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتب النهضة المصرية، مصر، 1998، ص 155.

² مريم سليمة بلهاري، المرجع السابق، ص 19.

³ أحمد النعيمي، المرجع السابق، ص 155.

أمريكية في إطار اتفاق جزائري أمريكي لمكافحة الإرهاب.¹ فالقيادة الجزائرية تعتمد في مواجهة التهديدات على نظرية التحول إلى الجيش الصغير الذكي بعد أن اثبت الحروب الأخيرة فشل الجيوش الكلاسيكية المعتمدة على التفوق العددي في ضمان الأمن لبلدانها، وفي سبيل تبني هذه السياسة تم اعتماد مبدأ مقارب للنموذج الإسرائيلي والسويدي القاضي بالاعتماد على القوة الجوية كدرع حام للوطن، والاعتماد كذلك على سلاح البحرية وتدعيمها بوسائل قتال متطورة، هذه المنظومة العسكرية المتطورة للجزائر جعل منها اللاعب المحوري في المنطقة المغاربية الساحلية الموسعة، وهو ما دفع بالجنرال (دافيد رودريغاز) في خطابه أمام لجنة - القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل تسلمه قيادة " أفريكوم " حيث صرح قائلاً: إنَّ الجزائر هي الرائد الإقليمي كونها تمتلك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الأخطار المحدقة بها، " كما صرح بأن الجيش الجزائري هو أقوى جيش في بلدان شمال إفريقيا. وأكد بأن الجزائر هي الرائد الإقليمي باعتبارها تملك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الأخطار الأمنية المحدقة بها.

المطلب الثالث: سمات الدبلوماسية الجزائرية

1. العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة الرئيس على حقل السياسة الخارجية تخطيطاً وتنفيذاً منذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد". فـدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم²، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت

¹ محمد بن أحمد، سلاح الجو الجزائري الثاني إفريقيا و 19 عالمياً، جريدة الخبر ، 16 فيفري 2014 ، ص 3.

² سليم العايب، المرجع السابق، ص 36.

عنه المادة 77، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائر.

سيطرة الرئيس سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغيير الرؤساء، فتغيير صانع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار واهتمامه بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام والصلاحيات في هذا المجال، و بالتالي فإن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها.¹

2. الإطار الأزموي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية

إنّ الإطار الأزموي عامل مهم في فهم السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تطورت في ظل الأزمات وهذا العامل يجعلها تنشط في أوقات معينة بشكل غير معتاد، وفي أوقات أخرى تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود، واتسمت الدبلوماسية الجزائرية منذ نشأتها بهذه السمة، خاصة أثناء الاستعمار أين شكل أزمة فعلية بالنسبة للجزائريين، وهذا التحول الأزماتي أدى إلى انفجار ثورة التحرير عام 1954، أين عرفت الدبلوماسية الجزائرية نشاطا مكثفا من أجل نيل الاستقلال، واستمر الوضع على هذا المنهج إلى غاية انقلاب 19 يونيو 1965، وبسبب هذا الانقلاب عرفت فيها الدبلوماسية الجزائرية تراجعاً واضحاً، لذلك تحولت الجزائر إلى الخارج بحثاً عن الشرعية الواسعة اعتماداً على نفس الشعارات التي كانت مستعملة في عهد الرئيس "أحمد بن بلة"، فاستقبلت الجزائر مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1968، ومع إعلان سياسة التأميمات فقد عاشت الجزائر أزمة خانقة مع الدول الكبرى خاصة فرنسا، وكان لابد أن تفعل فعلها في أصحاب القرار من أجل المبادرة والتحرك لاستعادة موقعها وذلك بعقد

¹ سليم العايب، المرجع السابق، ص ص 36، 37.

المؤتمرات الدولية وتكثيف نشاطها في الخارج، أين توجت الدبلوماسية الجزائرية بأكبر تجمع في العالم لمناقشة قضية المواد الأولية على مستوى الأمم المتحدة عام 1974.

و مع الأوضاع في الصحراء الغربية وقفت الدول في البداية ضد الجزائر وعاشت أزمة خانقة، وكان لابد من تعديل السياسة الخارجية، فسعت إلى التقرب من الدول التي تسمى بالمحافظة لوزنها العددي في القارة عبر تجسيد مجموعة من الأهداف موظفة بذلك كل ما لديها من إمكانيات مادية وبشرية، وقد توصلت إلى تلك الأهداف، وتغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة كتونس، مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام جمهورية الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982¹.

وبداية من 1988 إلى 1999 دخلت الجزائر في أزمة داخلية، وعرفت هذه المرحلة تحول في النشاط الخارجي إلى مجرد رد فعل، ولمدة سنين ظلت الجزائر تتفرج على انتقادات وحصار قوى دولية عديدة دون أن تستطيع الرد عليها أو التفاعل وإياها كما ينبغي.

ومع مجيء "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم عام 1999 تم تكثيف النشاط الخارجي على مستوى معظم مناطق العالم، مركزا على المجال الجغرافي الطبيعي للجزائر (إفريقيا)²، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة 35 لها بالجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع بين إثيوبيا وإرتريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا، تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية خاصة، وهي الآن تدخل مرحلة جديدة من النشاط الدبلوماسي جراء ما يعيشه الساحل الإفريقي من أزمات متتالية، فالجزائر لم تبخل بمد يد المساعدة لهذه الدول والدليل على ذلك سعيها الدائم لاحتواء هذه الأزمات عن طريق الحوار السلمي والدبلوماسي بين جميع الفرقاء الماليين وقيادتها لوساطة دولية بالمنطقة، وسعيها كذلك لقيادة الوساطة بين الفرقاء الليبيين.

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الإرترية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، لبنان، 2004، ص 31 - 36.

² المرجع نفسه، ص ص 38 ، 39.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن من مفهوم الأمن الضيق إلى الموسع

ساد مفهوم الأمن التقليدي في مرحلة الحرب الباردة، فالأمن آنذاك هو الأمن الوطني للدولة حيث كانت الدولة المرجعية الأولى في تفسيره، ومن ناحية أخرى فإنّ الأمن الإقليمي والأمن الدولي عبارة عن مدى التعاون الأمني القائم بين مجموع الدول في إقليم معين، ولم تكن الثورة العلمية والتكنولوجية قد بلغت الحد الذي يسمح بدمج العالم اتصاليا واقتصاديا أو الذي يسمح بظهور قضايا عالمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن فتجعله كونيا، ومن ثم كان الأمن القومي يدور حول منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدولة وتحول دون تحقيق أهدافها القومية، وفي ظل هذا المفهوم كانت مسؤولية تحقيق الأمن تتركز لدى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والأجهزة المعاونة لها استنادا إلى أن هذه المؤسسات تمتلك الحق المشروع في استخدام القوة و أدوات العنف لمواجهة أي تهديد الأمن القومي بالمفهوم المتقدم¹، إلّا أنّ المرحلة الحالية قد شهدت تغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ونطاقها، الأمر الذي كان تأثيره على مفهوم الأمن القومي، حيث صار مفهوما مركبا متعدد الأبعاد والمستويات.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الأمن

إنّ الاهتمام الذي يحض به مفهوم الأمن والقضايا المتعلقة به خلال العقود الأخيرة لا ينفى مركزية هذا المفهوم في التفكير والحس الإنساني منذ بروز الملامح الأولى للحياة الإنسانية، التي رغم بساطتها إلّا أنّها قدمت مفهوما محددا للأمن وهو المفهوم الذاتي الطبيعي للحفاظ على الذات، إلّا أنّ تطور العلاقات الإنسانية وتشابكها في مجال تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية وعلى رأسها توفير الغذاء والسكن أدى إلى الاهتمام أكثر بقضية الأمن وكيفية تحقيقه، ومن هنا برزت أهمية التعاون كأولى صور الحس المجتمعي التي انتقلت بالتطور الإنساني نحو حياة اجتماعية مبنية على نظام يرتبط عضويا بتوفير الأمن².

¹ David et A. Baldwin, The concept of the security, Review of international Studies, 1997, p 23.

² صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، الجزائر العدد الخامس، 2008، ص285.

إنّ اهتمام الفلاسفات القديمة سواء في الشرق (الثقافات الصينية والهندية والفارسية) أو مثيلاتها في الغرب (الثقافتين اليونانية والرومانية) بقضايا وشؤون السياسة والحكم وتبلور مفهوم الدولة و أهدافها وأكبه تفكير متواصل حول كيفية حماية المجتمع بل وحتى الدولة أيضا من التهديدات الخارجية، وبدوره ارتبط ظهور الدولة القومية الحديثة بعدة أبعاد كإرساء قواعد النظام وتحقيق الأمن في خضم الصراعات والفتن الدينية والقومية التي عرفتها أوروبا خلال القرن السادس عشر، حيث ساهم هنا فلاسفة "العقد الاجتماعي" وعلى رأسهم "توماس هوبز" بالتأكيد على أنّ الدافع الأساسي وراء انخراط الناس في مجتمعات (العقد الاجتماعي)، هو بهدف البحث عن الأمن في مقابل تنازلهم عن حرياتهم لسلطة مركزية مشتركة، كما ارتبط مفهوم الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة بعد تأسيس مفهوم الدولة الحديثة واستمر إلى غاية نهاية الحرب الباردة حي يمكن لنا إرجاع هذا التقليد إلى زمن الوضعية الكلاسيكية التي جسدها "نيكول ميكيافلي"، عندما رأى في متغير القوة أساسا لاستقرار الحكم والإمارة وضرورة فصل الممارسة السياسية عن الاعتبارات الدينية والأخلاقية (ضرورة التمييز بين أخلاق الفرد و أخلاق الدولة)، هذه الأخيرة ينبغي أن يخضع سلوكها لمقياس أساسي هو منطق الدولة أو منطق المصلحة العليا للدولة، حيث رأى في الدولة مركزا للقوة التي تقوم بتحديد قواعد السلوك التي ينبغي على السياسي الأخذ بها¹.

استمر العمل بهذه القاعدة الواقعية كقاعدة محددة لمفهوم الأمن التي مفادها أن الأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما يتعين عليهم القبول به إلى غاية النصف الثاني من القرن الماضي بحسب الواقعيين بعد ارتباط معنى الدولة بالقوة كضرورة منطقية، ولعل هذا ما دفع بعالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" إلى إبراز الخاصية الأساسية للدولة في كونها تعني احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة، بمعنى تأكيد صفة وخصية المقايضة بين الدولة ومواطنيها ورعاياها، أي التزام الدولة بتوفير الحماية والأمن لهم بمقابل أن يقوم هؤلاء بالإذعان لسلطتها.

حتى الواقعية الجديدة ظلت متماسكة بالطرح السابق (القوة والمصلحة) لكنها أضافت عناصر جديدة، حيث أضاف أحد أبرز روادها "كينيث والتز" متغير سماه بالقدرات والتي تتمثل أساسا بحجم السكان، المساحة، توفر الموارد، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي وأخيرا الكفاءة، حي كانت مضامين القوة لدى الواقعيين مركزة على القدرة العسكرية والمصلحة لدى "هانز مورغانتو"، ليضاف إليها النسق

¹ صالح زباني، المرجع السابق، ص 285.

الاقتصادي لدى " والتز"، و أخيرا البعد المعرفي جنبا إلى جنب مع الأبعاد الأخرى لدى الواقعيين البنويين خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، حي باجتماع وتناغم كل هذه العوامل يساهم بقياس الدولة وقدرة بلوغها الحفاظ على أمنها القومي¹.

ومع تداعيات نهاية القرن الماضي طرأت مراجعات على الطرح الواقعي، والواقعي الجديد الذي ظل منحصرا في شكله الضيق المتمثل في ربط مفهوم الأمن في بعده العسكري بالأساس لاسيما و أن العالم أخذ يشهد تحولات في العمق والأهمية من خلال انخراط العديد من الدول في عملية الاندماج والتكامل الاقتصادي وتوجه الاقتصاد العالمي نحو تحرير التجارة والعولمة، وكذا بروز متغيرات دولية وإقليمية جديدة أدت إلى طرح تساؤلات فكرية ونظرية عميقة تتعلق بمدى إمكانية استمرار التقييد بالفكرة التقليدية حول سيادة الدولة التي أخذت في التداعي مع مرور الزمن، مما جعل من الضروري مراجعة الطرح الواقعي لمفهوم الأمن بعد أن لم تعد القوة العسكرية وحدها المحدد له².

فالمغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال زيادة التشابك في العلاقات بين الدول وكذا الطفرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية وزيادة وتيرة الاعتماد المتبادل بين الدول أعطت لمفهوم الأمن مضامين جديدة، حي أشارت تقارير "الأمن العام للأمم المتحدة" عن أعمال المنظمة وتقارير الوكالات الدولية المتخصصة (منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية)...الخ، وتقارير التنمية البشرية والمؤتمرات الدولية للأمم المتحدة حول التنمية والبيئة والسكان في بداية الألفية الثالثة إلى تحديات القرن الحادي والعشرين الناجمة عن تداعيات مبادئ العولمة النيوليبرالية المادية بأبعادها الشمولية الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية، الأمنية والسياسية (مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان) والبيئية والثقافية³، والتي أدت إلى تغيير مفهوم الأمن البشري الذي لم يعد يركز على المفهوم العسكري فحسب بل أصبح يركز على مدى تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان أي الأمن الإنساني (بيئة، صحة، ثقافة، اقتصاد، اجتماع).

¹ صالح زباني، المرجع السابق، ص 286.

أحمد ثابت، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة، مركز الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 2004، ص 42.

³ المرجع نفسه، ص 44.

المطلب الثاني: مستويات الأمن

يعرّف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية، لذلك فالتفاعل بين هذه الجوانب لا يكون بنفس الطريقة فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، و وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين المستوى الوطني، الإقليمي والدولي، لكن فيما بعد تمّ إضافة مستوى جديد من مستويات الأمن نتيجة بروز العديد من التهديدات التي مست فواعل غير الدولة، ألا وهو المستوى الفردي وبذلك يصبح لدينا أربعة مستويات¹:

1) المستوى الوطني للأمن

ويتم التركيز مصطلح وطني كمقابل لكلمة "NATIONAL" باللغات الأجنبية (الانجليزية أو الفرنسية) والأمن في هذا المستوى يعني:

" وجود آليات وإمكانيات وإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف الذي يتم بواسطة طرق غير شرعية وغير متوافقة مع القيم السائدة في المجتمع من طرف الدولة لضمان أمنها الوطني" وذلك يعني مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، وهو من أكثر المستويات ضعفا في حالة الدول الصغيرة، و أكثرها فعالية في حالة القوة الذاتية للدولة وقوة قرارها السياسي، يقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين وهما:

■ مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية : أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي ، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد ويكون هذا مبررا في بعض الأحيان لبروز الدولة البوليسية.

■ يتمثل في العملية التي يتم بها تحويل المطالب الخاصة لمختلف أطراف البيئة إلى بدائل وقرارات تتلاءم مع حاجيات الأغلبية.

¹ طارق رداڤ، الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 22 - 23.

فالأمن في هذا الصدد يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية ، أو تؤثر بصفة غير مباشرة على أمن الدولة كقضايا الهجرة (في منطقة الساحل الإفريقي مثلا) ، تلوث البيئة، والجريمة المنظمة".

فعلى الرغم من أهمية وضرورة الأمن الوطني الشامل لترسيخ الأمن والاستقرار في الدولة على نحو صحيح، يظل المفهوم الضيق للموضوع هو السائد عند الاهتمام به عمليا ونظريا ، ويلاحظ المراقب أن الحديث اليوم عن الأمن الوطني من قبل المسؤولين في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل: تعزيز ميزانية الدفاع، إجراءات الأمن الداخلي، كفاءة العمليات الاستخباراتية، و محاربة الإرهاب.¹

وعليه نستنتج بأن الأمن على المستوى الوطني يعني حالة الثقة و الطمأنينة الموجهة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف، وتعتمد عادة على الإمكانيات والقدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.²

2) المستوى الإقليمي للأمن:

ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا.

وظهر هذا المستوى في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ويرتبط بالنظام الإقليمي الذي يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي.

ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة ،لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود إنسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها. وهذا ما يدفع بالدول لدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق

¹ فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 15.

² أحمد الرشيد و آخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص 54.

(رييو دي جانيرو) سنة 1947. الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقده هو تحقيق السلام لكل الدول عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج. ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، بحيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده لأي محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديد للأمن الوطني¹.

3) المستوى الدولي للأمن

استخدم مفهوم الأمن الجماعي على المستوى الدولي منذ إنشاء عصبة الأمم في العام 1921، وهو يقوم على فكرة محورية قوامها عدم السماح بالإخلال بالوضع القائم بطريقة غير مشروعة، ومن خلال تكوين قوى دولية متفوقة تتمكن من إحباط العدوان أو رده، ويقوم هذا الترتيب الأمني على مجموعة من الافتراضات، أبرزها إلزامية تبلور اتفاق دولي لتحديد الطرف المعتدي في حال نشوب صراع مسلح، حتى يتسنى تصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه، ويصبح من المتعذر احتواؤه، وإلغاء آثاره الدولية، وأن يجمع كل الدول هدف واحد وهو مقاومة العدوان أيا كان مصدره.

ورغم ما يرتبط بهذا الترتيب الأمني من إيجابيات متعلقة بضعف احتمال اللجوء إلى العنف، إلا أن محاولات تطبيقه على المستوى الدولي، كما يشير إليها ميثاقا العصبة والأمم المتحدة، قد باءت بالفشل، إما لضعف إجراءاتها وعدم توافر ما يلزم الدول بها، أو بسبب بنية هيكل النظام الدولي، وهذا ما تكشف عنه خبرة الحرب الباردة، أو لغموض بعض مفاهيمه المحورية كمفهوم العدوان.

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية²، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي كإفريقيا، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في

¹ إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، الطبعة الثالثة، بيروت، 2001، ص 217-223.

² أحمد الرشيد وآخرون، المرجع السابق، ص 7.

مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي.

وهذا ما تطرق إليه كل من " جوزيف ناي " و " كيوهن " بتفسيره من خلال الاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا ترسم بالاعتماد على مرجعيات داخلية فقط بل أصبحت تتأثر بشكل أكبر مع العوامل الخارجية، ومعنى ذلك أن مصادر التهديد أصبحت دولاتية وعابرة للأوطان لا تهدد فقط الأمن الوطني لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي بما فيها المؤسسات والإنسان بدرجة خاصة، وهذا يعني أن السياسة الوطنية الأمنية أصبحت جزءا من السياسة الأمنية العالمية لمواجهة التهديدات¹.

وحتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي لا بد من إدراك الدول لمجموعة من المبادئ والأفكار في إطار علاقتها الدولية (العلاقات بين الدول INTER STATE RELATIONS) ومنها:

- العمل على استبدال القوة العسكرية في التعامل بالطرق السلمية كالمفاوضات.
- تغليب المصلحة الدولية أي الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل و تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية آليا و بشكل جماعي ، وتتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية.
- ارتبط الأمن الدولي بالمنظمات الدولية ويتصف بثلاثة عناصر وهي:
- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن) .
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي) .
- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)².

¹ John Burton, **Global Conflicts**, Wheat Sheaf Book, Brighton, 1984,p 87

² خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص 30.

(4) المستوى الفردي للأمن:

هو الأمن الذي يدرس الأخطار التي تهدد الفرد في حياته وممتلكاته وماله وعائلته¹، وجاء نتيجة التحولات التي عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمني إنساني الذي جوهره الفرد و يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما أنه الحالة التي يشعر فيها الفرد بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدد أو يقلق سكينته².

كما يتوقف الأمن الفردي على شعور الفرد بغياب التهديد على حياته، أو ممتلكاته أو حرياته وهذه هي الحقوق الطبيعية الثلاثة التي ناد بها الكثير من الفلاسفة سعيا للحفاظ عليها من التهديدات الداخلي والخارجي، ومن المنطقي أن يساهم كل فرد في لحظات الخطر والتهديد في الدفاع عن أمنه وأمن بلاده³.

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب (JOHN BURTON) فإن حالات اللإستقرار في المجتمع الدولي هي نتيجة لحالات النزاع اللإستقرار في البيئة الداخلية، وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني، ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي.

ويؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية بوجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي، ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتداد للصراع الثنائي، فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسبه سببا في حروب إقليمية، أو الوكالة التي تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس بالأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين ، وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه

¹ محمد اسعد أبو عامود، المفهوم العام للأمن، مركز الإعلام الأمني، 2006، ص 46.

² أحمد الرشيد وآخرون، المرجع السابق، ص 6.

³ محمد طاهر، مفهوم الأمن الفردي والأمن القومي، 2011، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.ar.mopoli.montadorabi.com>، تاريخ التصفح: 2015-02-03، على الساعة: 10:30

الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهنا يبرز المستوى الفردي، ومن هنا يتبين أنّ هناك ترابط بين مستويات الأمن، فكل مستوى يؤثر في الآخر¹.

المطلب الثالث: دراسة التحول في مفهوم الأمن (الأمن الإنساني وأبعاده)

شكّل الأمن ولا يزال محور تفكير الإنسان سواء كان فردا أو جماعة، إذ يعتبر المن الأولوية الأولى والمصلحة العليا للدولة، وقد ترك التطور التاريخي وتركب وتعدّد الحياة الإنسانية بصمات عديدة على مفهوم الأمن والذي أصبح بدوره أيضا مركبا ومعقدا، كما أصبح مرآة عاكسة للتطور المفاهيمي والفكري، والتغير المتسارع الذي تشهده الإنسانية عبر مراحلها التاريخية، خصوصا مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

1. مفهوم الأمن الإنساني: بالرغم من غياب تعريف موحد للأمن الإنساني إلا أنّنا نجد عدة تعريفات يصب معناها في هدف واحد، ومن هذه التعاريف نذكر "أمن الإنسان من الخوف والحاجة، أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته. كما تعرفه لجنة الأمن الإنساني على أنّه " حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق وحريات الإنسان²."

يمكن تعريف الأمن الإنساني بأنّه وصول الإنسان إلى حالة الطمأنينة، وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة، من خلال توفير سبل الحياة الاقتصادية الهائلة، من خلال عمل ثابت، ودخل ملائم، يتيح له عدم التعرض للفقر، وضمان حصوله على ما يكفيه من غذاء، ويشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة، والعيش في ظروف بيئية جيدة، وتأمين شخصه من التعرض للإيذاء، والعنف البدني، وشعوره أنّه ينتمي إلى مجتمع، كما يكون بإمكانه ممارسة حقوقه السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية بحرية، وتحريره من كل ما يعوقه عن تحقيق تلك الأبعاد، حتى ولو كانت الدولة والنظام ذاته.

¹ طارق رداڤ، المرجع السابق، ص 28.

² أمحمد برفوق، الأمن الإنساني و مفارقات العولمة، من الموقع الإلكتروني: boulemkahel.yolasite.com، تاريخ التصفح: 03-02-2015، على الساعة: 11:15.

2. **مقاربات الأمن الإنساني:** برزت خلال التسعينات من القرن الماضي مقاربتان أساسيتان للأمن الإنساني، تتمثل الأولى في المقاربة التي أطلقها صندوق الأمم المتحدة التنموي في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 تقوم على معادلة بين التنمية الإنسانية و الأمن الإنساني، وتقتصر أنّ الأمن الإنساني يقتضي التخفيف من كافة ضروب اختلال سلامة البشر. وتؤكد هذه المقاربة أن الأمن لا يقتصر على الدول و الأقاليم، بل ينبغي أن يعني كذلك بالأفراد الذين يجب أن يكونوا في صميم المشاغل الأمنية.

ويرى أنصار هذه المقاربة أن أفضل السبل لتحقيق الأمن تكمن في التنمية وليس في استخدام القوة، بل وأن الأمن الإنساني لا يتحقق على الوجه الأكمل دون معالجة كافة العوامل المتسببة في انعدامه. لذا حدّد صندوق الأمم المتحدة التنموي أبعاد الأمن الإنساني، التي تمثل في نفس الوقت أسباب انعدام الأمن الإنساني، وحسب صندوق الأمم المتحدة التنموي، فإنّ تعزيز الأمن الإنساني يقتضي الاهتمام بكل الأبعاد التي نص عليها التقرير.

أما المقاربة الثانية فتركز بشكل أكبر على حماية الأفراد والمجموعات من العنف¹.

3. **أبعاد الأمن الإنساني:** هناك مفردات أمنية متعددة تعمل تحت عنوان واحد هو الأمن الإنساني، يمس مختلف نواحي حياة البشر وهو المقصود لدى وصفه بأنه مفهوم متعدد الأبعاد، وعلى ضوء تقرير التنمية البشرية لعام 1994، السابق الإشارة إليه فإن أبعاد الأمن الإنساني هي:

• **البعد الاقتصادي:** الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلا أساسيا، وذلك بالسعي في تحقيق وتوفير حاجيات الشعوب والانتقال بهم نحو التقدم والازدهار، وتجنب مصادر التهديد الاقتصادية، التي تهدد بإهدار الثروات المالية والاقتصادية للدولة كالأزمة المالية لسنة 2008 التي أدت إلى إلحاق أضرار مباشرة لكافة دول العالم نتيجة المضاربات والممارسات غير القانونية التي تحدث في عالم التجارة والأعمال وغسل الأموال والمضاربة على أسعار العملات الوطنية والإغراق والتلاعب في أسعار المواد الأولية والسلع الإستراتيجية.

دعا "جوزيف ناي" لتعظيم منافع الدولة عن طريق الاقتصاد، وعلى الرغم من التطور الملحوظ في الأمن الاقتصادي، إلا أنه تعرض للعديد من الاهتمامات الناجمة عن طبيعية البيئة

¹ غادة علي موسى، إعادة النظر في إستراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، الأردن، 2005، ص 11 - 12.

الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الدول الغنية والفقيرة لأن الدول تختلف من حيث الموارد وبرز ذلك بشدة في منطقة الساحل الإفريقي التي تعاني من ضعف اقتصادي كبير، ما جعلها بؤرة توتر ومركز استقطاب الأطماع الدولية.

• **البعد الغذائي:** والذي يتمثل في تأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك من ناحية المال أو من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.¹ يحتوي مفهوم الأمن الغذائي على مستويين :

الأول: يعني إنتاج الغذاء ، داخل الدولة مما يعادل أو يفوق الطلب المحلي بمعنى تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل.

الثاني: يشير لقدرة دولة أو مجموعة ما على توفير السلع والمواد الغذائية ، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بشكل نظامي .

وللأمن الغذائي عدة مرتكزات أهمها: وفرة السلع الغذائية ، أسعار السلع معقولة... كما له من الأبعاد (الديموغرافية لتدخل العنصر البشري ، الاقتصادية نظرا للعلاقة بين الأمن الغذائي والاقتصادي، السياسية كون الدولة معنية بتأمين الغذاء للمجتمع ، الثقافية ...). إذن فالأمن الغذائي ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد لا بد من دراستها باعتبارها عملية سياسية تشترك فيها الدولة والشعب بالدرجة الأولى بالاعتماد على المصادر الغذائية الخاصة بالبلاد لتجنب التبعية الغذائية للوصول إلى التعاون الدولي.

• **البعد الشخصي:** ويقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر. ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجما عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصة إذا كان موجها ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء و الأطفال.

• **البعد الصحي:** من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال، وذلك بتوفير الخدمة الصحية بأسعار معقولة، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، وحمايتهم من

¹ خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص ص 532 ، 533.

الأمراض التي يمكن الوقاية منها، خاصة أن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، والطفيلية، والتي تقتل حوالي 17 مليون شخص سنويا.

• **البعد البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

شهدت الدراسات البيئية تطورا محسوسا في الأدبيات السياسية خاصة في الفترات الزمنية الأخيرة نظرا للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي المجتمعي والبشري ولعل أبرز ما يهدد الأمن البيئي:

- تدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي التلوث البيئي وانقراض الحيوانات .
- ارتباط الأزمات الأمنية بظاهرة التلوث في المواد الطاقوية والطبيعية التي تقرر خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها .

وتشهد منطقة الساحل الإفريقي العديد من التهديدات الأمنية البيئية ومن أبرزها : الجفاف خاصة الموجة الأخيرة في 2005، تدهور المناخ ، الأراضي القاحلة ...الخ¹.

ويرى في ذلك باري بوزان Barry Buzan، أنه يجب الإحاطة بثلاث أمور على الأقل في تعريف الأمن، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم مروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يربط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.²

• **البعد المجتمعي:** ويقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة، مجتمع محلي، منظمة، جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له، إلا أن الأمر لا يمنع وجود هجوم أو تهديد لهذه الجماعة ككل ومن ثم تهديد الأفراد المنتمين إليها. كما نجد العديد من الصراعات فيما بين

¹ جميلة علاق، خيرة وبفي، مفهوم الأمن في الطرح التقليدي و الأطروحات النقدية الجديدة، ورقة بحث قدمت ضمن الملتقى الدولي حول، الجزائر والأمن في المتوسط - واقع وأفاق - الجزائر، جامعة قسنطينة، 2008، ص 15 .

² Barry Buzan, **People states and fear**, Raheat Sheaty, Landon, 1983, p 19 – 20.

الجماعات على الموارد والفرص أو نتاجا للتعصب والتطرف القومي أو الديني، والتي يذهب ضحيتها العديد من السكان، ومن أمثلة ذلك ما يحدث في مالي والنيجر، وما حدث في رواندا وبوروندي.

ويؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلبا على انتماءات الأفراد، وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر، وهو ما بدأت تظهر آثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول، وعدم توفير الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار، أو اختراقات للأمن القومي¹.

• **البعد السياسي:** ويشمل الحفاظ على الاستقرار السياسي للدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية من التهديدات السياسية، كالعنصرية والقبلية والعرقية وتدابيرها الداخلية، هذا بالإضافة إلى الفئات المهشمة والفقيرة والتي تمثل بؤرا للإنفجارات الداخلية ويدخل في هذا النطاق الإرهاب والفساد السياسي والإداري.

يميل هذا البعد إلى الحفاظ على الوحدة الإقليمية كأدنى حد من الأمن بواسطة الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية وخاصة في الدول المتعددة عرقيا².

وبعد تغيير الأوضاع الدولية وتطور المشاكل الأمنية وتوسيعها على المستويات المحلية، الإقليمية الدولية وانتشار العنف الدولي، أدى ذلك إلى اعتبار البعد السياسي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي والاستقرار السياسي للدولة، كما أنه كذلك أدى إلى البحث عن سبل جديدة للقضاء على التهديدات الأمنية التي برزت في إطار السيادة والمصلحة الوطنية، كالتحديات الأمنية التي عرفت منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد تأثيرات الأوضاع الدولية في 2011، وتزايد النشاطات غير الشرعية.

¹ محمد أحمد علي العدوي، المرجع السابق، ص 16.

² خالد معمري، المرجع السابق، ص 25.

المبحث الثالث: منطقة الساحل الإفريقي كمناطق لتحرك الدبلوماسية الجزائرية

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي أولوية السياسة الخارجية الجزائرية وهذا راجع إلى ما تشهده هذه المنطقة من تهديدات أمنية تؤثر مباشرة بالأمن الوطني الجزائري بسبب الارتباط الجغرافي معها وباعتبارها بوابة لدخول تلك التهديدات إلى داخل الحدود الجزائرية.

المطلب الأول: البعد الجيو- إستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

1. المجال الجغرافي لمنطقة الساحل:

تقدر مساحة منطقة الساحل الإفريقي ب 9 ملايين كلم²، ويسكنها حوالي 160 مليون مواطن وتتشكل من 10 دولة وهي : موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، السودان، إثيوبيا، الصومال وإريتريا¹.

وبسبب شساعة المنطقة جغرافيا تسبب في وجود اختلاف حول الدول التي تنتمي لهذا المجال، حيث باعتماد "المعيار السياسي" يتم الرجوع للدول التي ضمنها لجنة ما بين الدولة لمكافحة الجفاف والتي أنشأت في 1971 ضمت كل من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، غينيا، بيساو، جزر الرأس الأخضر¹ (أنظر الخريطة رقم 01)

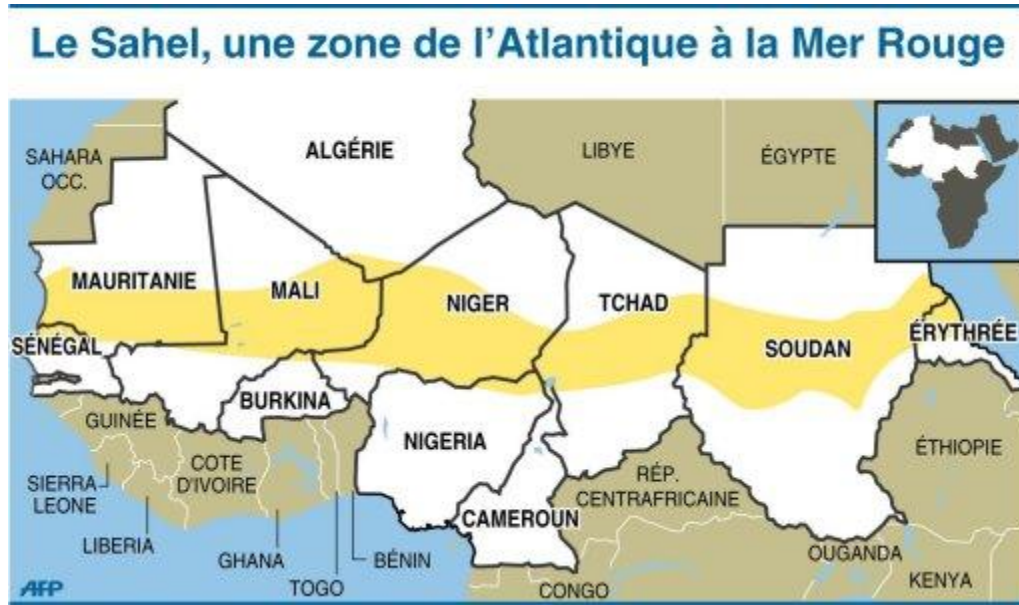
أما بالاعتماد على معيار الأزمات والتحديات الأمنية في المنطقة فهي تتشكل من: "مالي، النيجر، مالي، تشاد، وموريتانيا"، وهو ما يعرف "بقوس الأزمات"²، وهذا هو التصنيف الذي سنركز عليه في الدراسة بسبب ارتباط هذه الدول جغرافيا مع الجزائر ومنطقة الصحراء الكبرى، كما أن للتحويلات الأمنية التي تشهدها مؤخرا دور كبير بروز التهديدات الجديدة في المنطقة، والتي تؤثر بدورها على الأمن والاستقرار ما حال دون بناء دولة متماسكة .

¹ Mahdi Tadj, Sécurité Et Stabilité Dans Le Sahel Africain, Collège De Défense, NDC Paper, 19/11/2006, p 62.

² أمحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الثاني، الجزائر، 2008، ص02

وتتميز المنطقة بعدة خصائص طبيعية فهي منطقة صحراوية، وشاسعة المساحة ذات مناخ صحراوي قاسي، مما ينعكس سلبا على اقتصاديات دول المنطقة والتنمية فيها، التي تشهد اختلاف من حيث الموارد الطبيعية.¹

الخريطة رقم 01: خريطة تمثل الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي



source: <http://blogs.mediapart.fr/blog/jeanpaulbaquias/100412/une-explosion-en-preparation-au-coeur-de-lafrique-sahelienne-que>

يعتبر مناخ المنطقة حارا نتيجة لانتشار الأراضي القاحلة التي تشملها، وندرة هطول الأمطار التي تتراوح كميتها من 200 إلى 6000 ملم³ في السنة، بفضل الرياح الموسمية، كما أن درجات الحرارة جد مرتفعة فيها وتقدر بين 33° و 36° وكحد أدنى 18° و 21° خلال فصل الشتاء. وعليه فأن المناخ يلعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية لدول الساحل، لأن معظم سكان هذه المنطقة عبارة عن شبه بدو يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي². كانت قسوة المناخ (جفاف، تصحر، احتباس حراري ..) سببا في تأزم الوضع البيئي بحيث أصبحت أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود ما جعل

¹ أمحمد برقوق، المرجع نفسه، ص 05.

² Emmanuel Gregorie et Jean Schmmintz, **Monde Arabe et Afrique Noire: Permanences et Nouveaux Liens**, Institut De Recherche Pour Le Développement, 2000, p 08

هذه المناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات التهريب، مخدرات، تجارة السلع، تجارة الأسلحة وتوغل الجماعات الإرهابية في المنطقة، مثلاً في شمال مالي.

غير أنّ هذه المنطقة شكلت سابقا الطريق الأساسي للتجارة وخاصة البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا وهذا إن دل على شيء إنّما يدل على أنّ هذه المنطقة كانت منذ القدم المصدر الأول للتجارة والرق والعبيد لتوفر الموارد الطبيعية والطاوقية في عموم القارة الإفريقية ما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصولها على استقلالها في خمسينات وستينات القرن الماضي.

2. البعد الإستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي:

يعتبر الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية مهمة، باعتبارها خزاناً للحقول المنجمية والطاوقية حسب البحوث والدراسات الأجنبية للمنطقة، والتي تشير كذلك إلى المناخ الصحراوي الذي يغطي مساحات شاسعة من المنطقة، والتي تشكل مشروعا كبيرا لإنتاج الطاقة المتجددة خاصة إنتاج الطاقة الشمسية وعلى رأسه "مشروع ديزيرتيك بين الجزائر و ألمانيا"، حيث تشير الإحصائيات الحالية أن أكثر من 3/2 من احتياطات المحروقات المكتشفة في إفريقيا تتواجد في الحوض الذي يربط إفريقيا الشمالية بالمنطقة الصحراوية، وكذا إفريقيا الغربية، مما جعل المنطقة تحت حسابات المشاريع الغربية وتكاليفها على ثرواتها المتنوعة¹، حيث يشار هنا إلى أن الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الإفريقي في دول الساحل الإفريقي وإفريقيا الغربية تقدر بحوالي 45 مليار دولار للفترة 2003 حتى 2008، وفي عام 2004 شكلت الصادرات الإفريقية من النفط إلى الولايات المتحدة ما يعادل 73٪ من إجمالي الصادرات الإفريقية².

وتتنشط العديد من شركات النفط الأمريكية في المنطقة، كمجموعة "إكسون موبيل" وشركة "شيفرون" التي تستثمر في حقول النيجر والماليزية "بتروناس"، التي تستحوذ على 35 ٪ من نفط التشاد، وكذا منطقة شمال الصحراء الإفريقية، حيث كشفت وزارة الطاقة الأمريكية أن نفط باطن الأرض الجزائرية لا يزال غير مستثمر عمليا حتى الآن، حيث يقدر مخزونه بحوالي 11.3 مليار برميل.

¹ سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد السادس، 2012، ص 45.

² كولون كومبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ترجمة، دنان عباس علي، مطابع السياسة، الكويت، 2004، ص

ما دفع بالشركات الغربية إلى التزام على استخراج النفط الجزائري، وفي طليعتها الأمريكيتين (أميرادا أناداركو)، وفي تقرير خاص أعدته وزارة الطاقة الأمريكية فإن موريتانيا ومالي والسنغال ستصبح قريبا من البلدان المنتجة للذهب الأسود، مما سيساعدها بالتأكيد على النهوض من الفقر والتزدي الاقتصادي.¹

أولا: الموارد الطبيعية: وتبرز أساسا في الإنتاج البترولي والغازي في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تستحوذ المنطقة بشكل عام حاليا على إنتاج ما يعادل 37.6 مليار برميل من البترول الخام، وما يعادل 217.5 تريليون مكعب من الغاز، حي يبلغ مستوى الإنتاج والاحتياطيات المؤكدة لدول تجمع الساحل والصحراء في التجارة الدولية (النفط والغاز) بحصة تقدر ب 6 ٪ والتي ستعدي 9 ٪ خلال الخمس سنوات المقبلة، وتتقاسم ذلك كل من الصحراء الجزائرية وليبيا، النيجر، مالي، التشاد وكذا موريتانيا وصولا إلى إفريقيا الغربية (السنغال والصحراء الغربية)، كما تحتوي المنطقة على ثروات طاقوية ومنجمية متعددة وضخمة، كالحديد والذهب والنيكل والكروم والنحاس والأحجار الثمينة (الماس)، وكذا تتوزع المنطقة على مجموعة من أحواض المناجم الصناعية لإنتاج الفوسفات والجبس والبوكسيت وكذا الملح والزجاج، ويغطي إنتاج دول تجمع الساحل والصحراء حاليا الاحتياجات العالمية في الموارد الأولية والمعدنية التي توجه إلى التصدير، لمحدودية الصناعة الطاقوية في المنطقة وهشاشة اقتصاديات بعض دولها، وتكلفة عملية استخراج الموارد الباطنية.

ثانيا: ميدان الطاقات المتجددة²: تتميز منطقة الساحل الإفريقي بعدة طاقات متجددة، كالطاقة الكهربائية، وكثرة المشاريع مع العديد من الشركات الأجنبية الأوروبية والأمريكية، وازدياد المنافسة مع مستثمرين جدد كالصين وروسيا. ويبلغ معدل إنتاج المنطقة للطاقة الكهربائية حوالي 750 كيلواط في السنة، لكن يبقى استغلالها مرتبطا بالمشاريع الاستثمارية وتركيب المعدات التقنية بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة لإنتاج الطاقة الشمسية بما يقدر 500 كيلواط إلى 1.5 ميواط.

¹ كوميل وآخرون، المرجع السابق، ص 28.

² Rachid Hammoudile, **Sahel De Tout Les Enjeux, Quotidien Horizons**, Publication Mensuelle Consacrée Aux Question De Géostratégie, N01, Alger, Mars 2010, p 04

كما تحتوي المنطقة على مورد مائي ضخم، باعتبارها خزاناً ضخماً للمياه الباطنية وثروة مائية كبيرة، وإن كان فقط جزئها الأدنى هو المستغل حالياً لمحدودية إهتمام دول المنطقة وتكلفة استغلال مشاريع هذا المورد الذي يتواجد على عمق (2000 إلى 2500) متر، وكذا غياب الاستثمارات المحلية والخارجية، حي يمثل نهر النيجر كثال أنهار إفريقيا طولاً بعد النيل، ونهر الكونغو (طوله حوالي 4160 كلم)، وهو صالح للملاحة فيتم بين كروسا وباماكو، كما يعتبر نهر النيجر الذي يبلغ طوله أربعة آلاف كم مهما للحياة الاقتصادية في المنطقة، كذلك نهر السنغال السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة إفريقيا، ومن المنتظر أن تكون المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة ترتبط بأزمة المياه¹.

لكن تبقى ثروات المنطقة الدافع إلى تحرك السياسات الخارجية للدول الكبرى، سواء بوجهها المعلن أو السري ومحدد مهم لفهم تحولات الأمن في المنطقة، خاصة التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بتفعيل شراكاتها، وكذا دور شركاتها المتعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وضرب الأمن القومي لدول المنطقة، خاصة إذا استدللنا بسياسات تفعيل الأزمات للحصول على مكاسب، كانسحاق السياسة الأمريكية نحو تكثيف تعاونها مع فرنسا وبريطانيا، وسلسلة من اللقاءات الرسمية مع دول المنطقة بهدف إحتواء الأزمات فيها (الأزمة المالية و الليبية)، والدفاع عن مصالحها وأمنها القومي والنظر في استراتيجيات الدفاع في المنطقة (الأفريكوم) لكسب أهدافها على حساب أمن شعوب المنطقة.

كما يمتاز الساحل الإفريقي بموقعه الهام الذي يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريط واسع من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، والذي يبرز من خلال المشاريع التجارية والتطويرية للإنتاج الطاقوي، ففي ميدان الطاقة هناك تقدم مسجل في تطوير الهياكل القاعدية المرتبطة بنقل الطاقة الكهربائية والبتروال والغاز، حيث حققت دول الساحل الإفريقي مجموعة من المشاريع في تطوير التنمية، ففي ميدان الطاقة الكهربائية تم تجسيد مشروع ربط شبكة توليد الطاقة الكهربائية بين مالي، موريتانيا والسنغال عام 2000، وحققت تعاون إقليمي في هذا الميدان، وكذا أنبوب إكسون موبيل (مد أنبوب للنفط) بين التشاد والكامرون الذي بلغت 5.3 مليار دولار، وكذلك مشروع Gazoduc الذي يسعى إلى

¹ A. Gaston & G.Lamarque, **Les Pâturages Sahéliens De L'Afrique De L'ouest, Ressources En Eaux**, Centre Technique De Coopération, France 1985, P 53

تحقيق التعاون الإقليمي من خلال ربط إفريقيا الغربية ومنطقة الساحل بإفريقيا الشمالية نحو التصدير إلى الأسواق الأوروبية بشكل خاص، حي يربط هذا الخط الذي يقدر ب 4000 كلم كل من نيجيريا والنيجر والجزائر، وبلغت قيمته الاستثمارية 7 مليار دولار أمريكي، ويقوم هذا الخط بربط النيجر بمناجم الغاز الجزائرية (بني صاف)، التي يتم نقلها إلى الأسواق الأوروبية من خلال أنابيب الغاز (الجزائر، تونس والمغرب .)، وبغية ترقية نوعية الهياكل الأساسية للطرق في غرب إفريقيا، بادرت الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في السنوات الأخيرة بالتعاون مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف ولاسيما صندوق التنمية الإفريقي، بتنفيذ عدة مشاريع وطنية وإقليمية لإعادة تأهيل الطرق وتيسير النقل أبرزها مشروع طريق تيبيري -داكورو ومشروع طريق ماداوا - بوزا - تاهوا في النيجر¹

المطلب الثاني: واقع التنمية في الساحل الإفريقي:

سعت بلدان الساحل الإفريقي منذ حصولها على استقلالها السياسي إلى تحقيق التنمية، غير أنّ تعدد العراقيل جعل منها عملية صعبة، حيث تتقاسم العديد من المشاكل مع اختلافها من منطقة إلى أخرى، تشمل ضعف البنية السياسية وانتشار الحروب والمجاعات، والانفجار السكاني الذي لا يرافقه نمو اقتصادي كاف للإيفاء بالمطالب المتزايدة، كما تشترك هذه المنطقة مع مختلف دول الجنوب بمشكل التبعية الاقتصادية، كما أكدّه "كلافام" Clapham بقوله: "إنّ ما يميّز العالم الثالث هي هامشيته الاقتصادية التي تعني الانفصال عن الاقتصاديات الصناعية المسيطرة (أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية) والخضوع لها"²، حي تعاني المنطقة من عدة مشاكل تنموية كانت عائقا أمام مشاريع بناء الدولة الحديثة أهمها:

¹ أحمد ولد شيخ باكر، أنبوب اكسون موبيل بين الكاميرون والتشاد، مجلة عرابيا، شركة عرابيا للإعلام المتعدد، العدد الثالث، لبنان، 2011، ص 48.

² Programme Sahel Et Afrique De l'Ouest En Appui A L'initiative De La Grande Muraille Verte, Banque Internationale Pour La Reconstruction Et Le Développement/Banque Mondiale, Washington, 2012, p 03.

1) ظروف بشرية غير مساعدة على تحقيق التنمية

- **انفجار ديمغرافي كبير:** حيث مازالت منطقة الساحل الإفريقي في طور الديموغرافي الانتقالي الأول المتميز بتراجع سريع لنسب الوفيات بين 13% و 22%، وبارتفاع نسب الولادات بين 30% و 48% ونسبة نمو طبيعي تفوق 2%، وتضاعف عدد سكانها أربع مرات منذ عام 1950، ونتج عن ذلك تبعات عديدة أهمها تركيبة عمرية شابة، حيث تمثل أكثر من 50 % من السكان، والتي ستتطلب توظيف استثمارات هامة في المجال الاجتماعي على حساب الاستثمار الاقتصادي.
- **تفاقم ظاهرة الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية:** لقد أسهمت حركة النزوح في انفجار حضري تسبب في أزمة حضرية، من مظاهرها انتشار أحياء فقيرة و أزمت المياه والفقر والأمراض، وكذلك هجرة خارجية نشيطة حيث تتجه من بعض بلدان الساحل الإفريقي نحو بعض البلدان المجاورة خاصة من النيجر نحو نيجيريا (بلد نفطي) ومن بوركينافاسو إلى ساحل العاج (لإستقطابات تجارية) وكذا الهجرة من شمال مالي والنيجر نحو الجنوب الجزائري دون الإغفال عن الهجرة باتجاه أوروبا الغربية، كهجرة السنغاليين والماليين نحو أوروبا بالخصوص فرنسا، والتي تحولت بعد التضييقات التي فرضها الاتحاد الأوروبي إلى هجرة سرية عبر الصحراء وبلدان المغرب العربي¹.
- **سياسات تنموية وطنية تدعمها المنظمات الدولية:** حيث أصبحت كل بلدان المنطقة منذ نهاية الثمانينات تعتمد "النموذج التنموي الليبرالي" في نطاق برامج الإصلاح الهيكلي تشمل على محاولات تطوير الموارد البشرية بوضع برامج للحد من النمو السكاني السريع بالتركيز على تحديد النسل بتشجيع من المنظمات الأممية التي تبقى نتائجها محدودة (عراقيل اجتماعية وثقافية)... وبذل مجهودات من أجل تحسين الأوضاع الصحية بتخصيص نسب متزايدة من الميزانية للنفقات الصحية، تطوير البنية الصحية ومكافحة أمراض الأطفال وفيرس نقص المناعة التي تبقى صعبة التطبيق نتيجة نقص الموارد المالية².

¹ Ibid, p 04

² Ibid, p 05

(2) صعوبات العمل بين دول الساحل الإفريقي وظروف إقليمية ودولية غير ملائمة:

تسعى بلدان الساحل الإفريقي إلى تنسيق جهودها التنموية، وبرز ذلك من خلال تكوين مؤسسات مشتركة كاللجنة الدولية المشتركة لمقاومة الجفاف (CICLS)، والانخراط في تجمعات ذات طابع إقليمي كتجمع بلدان جنوب الصحراء، كذا عقد ندوات على مستوى القمة، حي تصطدم هذه المبادرات بصعوبات مادية وسياسية تحول دون تطبيقها أمام تدخل المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة، حيث تحت هذه المنظمات المجهود التنموي بأشكال مختلفة مثل حث البلدان الغنية على مزيد من تقديم المساعدات الإنمائية¹، و إطلاق المبادرات لصالح هذه البلدان مثل مبادرة تخفيف سعر الأدوية الخاصة بمعالجة مرض السيدا والتي تكون غالبا غطاء للتدخل في شؤونها الداخلية.

(3) الموارد المالية المحدودة: والتي غالبا ما يكون مصدرها الصادرات التي تشمل خامات المعادن

واليورانيوم ومواد الصيد البحري وعائدات الهجرة الخارجية خاصة من أوروبا أمام قدرة محدودة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حي تعتبر منطقة هامشية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل (1.5%) من المجموع العالمي لسنة 2009، ويعود هذا لضعف البنية التحتية وسوء التصرف والفساد المالي.

وسعت بعض البلدان إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتماد برامج لخصوصية القطاع العام بجلب الشركات الغربية للاستثمار في المناجم والطاقة والاتصالات والسياحة مما أدى إلى تدعيم التبعية الاقتصادية تجاه الغرب إضافة إلى مشكلة المديونية العالية أين لجأت بلدان المنطقة في السبعينات إلى الاقتراض من الخارج فتفاقت ديونها لتفرض عليها منذ الثمانينات تطبيق برامج إصلاح هيكلية أدت إلى تردي الأوضاع الاجتماعية أمام تدهور طرفي التبادل التجاري وبقيت أسعار المواد الأولية التي تصدرها هذه البلدان منخفضة مقارنة بالزيادة الكبيرة لأسعار المصنوعات المستوردة.²

¹ John Médard, **Etats D'Afriques Noire, Formations, Mécanismes Et Crise**, Karthala, Paris 1991, p 48.

² Ibid, p 53.

4) ضغوطات الموقع وصعوبة استغلال الموارد الطبيعية

- **موقع جغرافي متعدد الضغوطات:** فهي منطقة بعيدة عن المسالك التجارية العالمية الكبرى، وتمثل الصحراء الكبرى حاجزا طبيعيا من ناحية الشمال يصعب عبورها أين تعاني بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر من انغلاق جغرافي، ولأنها لا تتمتع بمنفذ على البحر فهي مضطرة إلى نقل معظم تجارتها السلعية عبر أراضي أجنبية، ورغم أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تنص في المادة 125 من الفقرة الأولى على أنه تتمتع الدول غير الساحلية بحرية المرور العابر عبر أراضي دول المرور بكافة وسائل النقل. فإن التجارة العابرة كثيرا ما تعترضها مشاكل إدارية وفنية ولوجستية، وكذلك شروط العبور تجعل البلدان غير الساحلية معتمدة على هياكل النقل لدى البلدان المجاورة لها، وتزيد من تكاليف المعاملات وتؤثر سلبا على قدرتها على المنافسة على الساحة الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحق في الوصول إلى البحر بالنسبة لبوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر تأثر بشكل خطير بسبب نظم النقل العابر للإقليمية، فضلا عن أن اختناقات غير مادية كبيرة تعوق سلاسة حركة النقل العابر في ممرات العبور الرئيسية في المنطقة¹.
- **بيئة يغلب عليها الجفاف وكوارث طبيعية متواترة** حيث تقع بلدان الساحل الإفريقي بالمنطقة المدارية أمام ارتفاع متواصل لدرجات الحرارة وانقسام السنة إلى فصلين حسب كميات الأمطار (فصل ممطر من جوان إلى سبتمبر وفصل جاف على باقي السنة) كما تسود المنطقة التربة الفقيرة، حيث تمثل المناطق القاحلة والجافة وشبه الجافة 70٪ من المساحة الإجمالية، بالإضافة إلى مشاكل طبيعية أخرى كآزمت الجفاف حيث عانت المنطقة خمس أزمت جفاف منذ بداية القرن العشرين آخرها جفاف 2007، وكذا الفيضانات، بالإضافة إلى تكاثر الجراد مما يتسبب في إتلاف المحاصيل الزراعية وتدمير المنازل وهلاك السكان والماشية وازدياد حدة الفقر².
- **موارد طبيعية غير مستغلة:** حيث تشكو بعض الأقطار من العجز المالي والتقني، ويكتسي مشكل الطاقة بعدين: بعد بيئي بسبب تراجع مساحة الغابات بسبب التصحر، وبعد مالي نتيجة

¹ تقرير أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، هياكل النقل الأساسية للتجارة العابرة في البلدان غير الساحلية في غرب ووسط إفريقيا، الاجتماع المواضيعي: تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر، بوركينا فاسو، 18 - 20 جوان 2007، ص 11.

² Philippe Hugon, *Géopolitique De L'Afrique*, Armand Colin, 3^{eme} Edition, Paris, 2013, p

ارتفاع كلفة الواردات النفطية، كما تصطدم تنمية الموارد الإنتاجية بضعف تجهيزات النقل والمواصلات.

المطلب الثالث: اهتمام الجزائر بأحداث منطقة الساحل الإفريقي

تحتل منطقة الساحل الإفريقي حيزا هاما من اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد دخول المنطقة في حالة اللاإستقرار، وظهور تهديدات أمنية جديدة وتحديات للأمن القومي الجزائري، كل هذا حتم على الجزائر أخذ مواقف وتدابير لمواجهة هذه الاضطرابات والعمل على احتوائها¹، ويعود اهتمام الجزائر بأحداث المنطقة إلى عدة أبعاد و هي:

1. البعد الأمني: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر منطقة حيوية إذ تعد حاجز مانع بين منطقتين جيوبوليتيكتين متميزتين، شمال إفريقيا الملاصق للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي وبين إفريقيا السوداء، ويظهر اهتمام الجزائر بها على أنها منطقة نفوذ للقوى الخارجية المتنافسة عليها، الشيء الذي يجعل منها منطقة صراع على الثروات والمكان الإستراتيجي، وهذا ينعكس سلبا على الأمن الوطني الجزائري.²

يعود الاهتمام الجزائري بأحداث المنطقة، لأنها في الوقت الحالي منطقة خطيرة أين تحدث نزاعات حقيقية وكامنة، تتوالد الأنشطة المتعلقة بالإرهاب الداخلي المنتسبة لإيديولوجية القاعدة، حيث نتجت تدفقات التجارة غير الشرعية المحظورة بمختلف الأنواع (أسلحة الحروب، المخدرات، أموال الفدية، تجارة البشر...)، وتعمل الجزائر على احتواء العوامل المختلفة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل الإفريقي، التي أصبحت مصدر تهديد للأمن الجزائري.³

¹ Salim Chena, **Le Sahara Et Le Sahel Dans La Politique Algérienne**, IED De Bordeaux, Les Afrique Dans Le Monde, Paris, 2012, p 01.

² مصطفى صايح، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي، الآليات والرهانات، ملتقى وطني حول منطقة الساحل والصحراء: الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، الجزائر، 15 أكتوبر 2012، ص 28.

³ محمد كمال رزاق بارة، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيوسياسية، ملتقى وطني حول منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، الجزائر، 15 أكتوبر 2012، ص 19.

2. **حماية الحدود:** يعد موضوع الحدود بين الدول في منطقة الساحل الإفريقي من الموضوعات الهامة التي يجب أن تعالج بدقة متناهية، ذلك لأن الحدود تتعلق بسيادة الدول، ويلاحظ أن الحدود بين الدول قد تكون غالبا مصدرا للقلق والاضطرابات أكثر مما هي مصدرا للاستقرار وحسن الجوار، لذلك فالجزائر تنادي دائما على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار خاصة في إفريقيا، من أجل تفادي نشوب أي نزاع بين الدول خاصة في منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر مرتعا لجميع التحديات الأمنية الجديدة، وامتلاكها لحدود طويلة مشتركة مع الجزائر، والتي يصعب مراقبتها واحتواء أي نزاع قد ينشب بسببها في المنطقة، كل هذا ينعكس سلبا على الأمن الوطني الجزائري¹.

يتفق الكل على أن الحدود تمثل إحدى المصادر الرئيسية للنزاعات في أفريقيا، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت من هذا المشكل المعقد مع المغرب، الذي رفض الاعتراف بالحدود الموروثة عن المستعمر الفرنسي بينه وبين الجزائر، ولتي تمتد على مسافة 852 كلم. و مع ليبيا فقد كان الإشكال في تأجيل رسمها بسبب المماثلة الليبية الدائمة، أما تونس فكانت مطالبتها الترابية ب 32 كلم (منطقة البرمة)، ولهذا ترى الجزائر أن مشكلة الحدود هي إحدى التحديات الأمنية التي تمس أمنها و أمن المنطقة كلها.

وعليه أولت أهمية بالغة لهذا المشكل خاصة مع الاختراق السهل للحدود مما أدى إلى تفاقم الظواهر المرضية، وما تحمله من أخطار على كل المستويات مما يجعل أمن الجزائر الوطني والإقليمي في خطر، وهو ما جعل الجزائر تنشط دبلوماسيا من خلال الدخول في اتفاقيات ثنائية وجماعية من أجل المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستقلال، وعدم المساس بها وحلها بالطرق السلمية مما يساهم في تحقيق الاستقرار وبالتالي حماية حدودها².

¹ عبد الحفيظ ديب، الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن في دول الساحل، ملتقى وطني حول منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتكوين والاستقبالية، الجزائر، 15 أكتوبر 2012، ص 44.

² سفيان بنبو، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990 - 2011، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 51.

ومنذ انفجار الأوضاع الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في مالي، اتخذت الجزائر مجموعة من المواقف إزاء هذه الأحداث، وذلك خوفا من تداعيات هذه الاضطرابات، إذ كثفت من التواجد العسكري على الحدود الجنوبية من أجل احتواء أي اختراق أمني قد يزعزع استقرارها، وعملت الجزائر على مراقبة المعابر الحدودية وإخضاعها للسيطرة.

3. **أزمة الطوارق:** تشكل قضية الطوارق أهمية بالغة من اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في مالي والنيجر إذا نظرنا إليها بمفهوم الأمن والحفاظ على الأمن الوطني الجزائري، لذلك تسعى الجزائر عن طريق دبلوماسيتها إلى الحفاظ على الأمن من أجل حماية جنوبها من أي تهديد لأن تقاوم الأزمة سيؤدي لا محالة إلى عبورها إلى الجزائر، ولفهم أكثر لأزمة الطوارق لابد من الرجوع إلى المحطات التاريخية لها.

• **تمرد الطوارق قبل الاستقلال قبل 1960:** كانت قبائل الطوارق كغيرها من الشعوب رافضة لمبدأ الخضوع ومع حصول منطقة السودان الفرنسية (مالي حاليا) مع استغلال شبه تام دفع تشكيلية الحكومة المركزية كونها مشكلة من غالبية قبائل الهوسا وبالتالي ردت فرنسا بتشكيل (O CRS) "التنظيم الموحد أو المشترك للأقاليم الصحراوية". بهدف اقتطاع الجنوب الصحراوي الجزائري، المالي، والتشادي لغنى منطقة بالموارد الطاقوية المعدنية كتنظيم اقتصادي. ومع فشل هذا المشروع برزت جذور الانقسامات والأطماع الخارجية ومن بين الشعوب التي عانت قبائل الطوارق¹.

• **تمرد الطوارق بعد الاستقلال (بعد 1962)،** كانت أول نتيجة لاستقلال مالي والنيجر هي التفرقة بين قبائل الطوارق على طول خطوط الحدود الطبيعية للدولتين، وهو ما دفع بالطوارق بالتفكير في إمكانية بناء دولة مستقلة لكن فشل ميثاقهم وبقيت الأمور على حالها حتى 1990 أين عاودت فكرة الانفصال².

¹ André Sali Fou, **La Question Des Touarègue Au Niger**, Karthala, Paris, 1993, p 38 – 40.

² Mahdi Tadj, **Op, Cit**, p 71.

• **تمرد الطوارق سنة 1990:** عاودت فكرة الانفصال عن الأقاليم الشمالية لكل من دولتي مالي والنيجر للظهور سنة 1990 لعدة عوامل من بينها: الهرمية والتوزيع والتقسيمات العديدة لمجتمع الطوارق، وغياب توليفة تمثل المجتمع في طاولة المفاوضات، دخول الطوارق في جبهات قتالية عديدة ضد الإثنيات الأخرى، وحرمان الطوارق من الحقوق الجغرافية لأنّ عملية ترسيم الحدود قضت على النمط الاقتصادي المعيشي.¹ كذلك موجة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل عبر سنوات عديدة من 1972 والتي ضربت النيجر والمنطقة ككل.

أمّا عن كيفية تعامل النظم السياسية مع تمرد الطوارق في مالي والنيجر، فقد كان تطبيقا لإستراتيجية الاحتواء، والمتمثلة في عزل الجماعات غير المسيطرة وعدم مساواتها بالجماعات الحاكمة ما صعب من إمكانية التوصل لحلول أمنية لتمرد الطوارق.

وقد كان لتمرد الطوارق العديد من الأبعاد المحلية التي برزت بصفة خاصة على منطقة الساحل في تهديد أمنها واستقرارها، وخلق العديد من الاضطرابات الداخلية خاصة في ظل تدخل الطرف الليبي.²

وبحكم أنّ الجزائر تتمتع بمكانة إقليمية تستند بالأساس إلى موقعها الاستراتيجي، وامتلاكها خبرة قتالية في مكافحة الإرهاب، ونفوذاً في المنظمات الإقليمية والدولية، ومعرفتها الوثيقة بديناميكيات الصراع في مالي، وبالنظر إلى القوة العسكرية الجزائرية، فمن المنطقي استخدامها لتعزيز الاستقرار الوطني، وتنسيق الجهود الإقليمية سياسياً ودبلوماسياً، وأن تأخذ زمام المبادرة في حل الصراع. لكن الجزائر اختارت الحل السلمي للأزمة دون الانحياز إلى أي طرف في الصراع بل دعت إلى الحوار بين الفرقاء الماليين دون استثناء أو أي عزل سياسي قد يؤثر في المسار الذي رسمته الجزائر لقيادة الحل في المنطقة.

ويرجع الموقف الجزائري إلى عدة عوامل أهمها:

أولاً: انطلاق موقفها من قاعدة عدم التدخل إلى القلق إزاء التدخل الخارجي، وامتداد التهديد المتطرف إلى أراضيها. ويعتقد عدد من المثقفين في الجزائر بأن التدخل الجزائري في مالي سيورط البلاد في مغامرة كارثية.

¹ André Sali Fou, **Op, Cit**, p 42 – 43.

² Mahdi Tadj, **Op, Cit**, p 72.

ثانيا: ترفض الدولة الجزائرية أيضاً أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل من شأنه أن يهدد التوازن الذي أقامته بمشقة بين أولوياته الخارجية والداخلية. فالحفاظ على النظام، وإضفاء الشرعية عليه من جانب المجتمع الدولي هو المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية. وعلى الرغم من اختلاف المصالح الذي لا مفر منه داخل دائرة الحكم، فإن ثمة توافقاً عاماً مشتركاً على ضرورة تهيئة الظروف الخارجية المواتية لتأمين الاستقرار في المنطقة، والموقع الجيو سياسي المميز للبلاد.

ثالثاً: تشبّه الجزائر بأنه يجري تأسيس كتلة بقيادة فرنسا، هدفها الرئيسي احتواء القوة الجزائرية، ولا تثق البلاد بجيرانها، خاصة ما يسمى المحور المؤيد لفرنسا، بقيادة المغرب ودول الساحل الضعيفة. وقد نما الشعور بعدم الارتياح، وعدم الأمان مع التغيرات السياسية الهائلة التي اجتاحت تونس المجاورة، ومصر، حيث أزعج الإسلاميون جنرالات الحرس القديم من دون إثارة أي احتجاجات عامة، أو انقلابات عسكرية. ويزيد تقارب ليبيا المتزايد مع المغرب في مرحلة ما بعد القذافي من مخاوف الجزائر¹.

¹ أنوار بوخرص، أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، من الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg>، تاريخ التصفح: 22-12-2014، على الساعة: 14:20.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل حاولنا إبراز المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع محيطها الخارجي بصفة عامة ومنطقة الساحل بصفة خاصة، وتحديد أهم المحددات التي تصاغ عليها السياسة الخارجية التي تجعل من الجزائر قوة إقليمية ورائدة بالمنطقة، وذلك في ظل التحول الذي عرفه مفهوم الأمن، إذ أصبحنا نتكلم الآن عن الأمن بكل أبعاده ومستوياته، وأصبح الإنسان هو الوحدة الرئيسية في تحليله مع تراجع مرجعية الدولة.

تشكل منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة مركز اهتمام الدبلوماسية الجزائرية، وهذا راجع إلى عدة أسباب يمكن أن نصنفها إلى قسمين:

الأول: هو الموقع الجغرافي للمنطقة حيث تشترك مع الجزائر لحدودها طولها حوالي الجنوبية، كذلك الارتباط التاريخي وبعدها الاستراتيجي، حيث تعتبر منطقة مليئة بالثروات الطبيعية ويمكن أن تشكل ميدانا للتعاون الاقتصادي الجزائري مع دول المنطقة من أجل تطوير قطاعات الحياة الحيوية من أجل الخروج من التبعية، وعدم إعطاء أي فرصة للتدخل في شؤونها الداخلية.

الثاني: تشكل منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر بوابة لمختلف التهديدات الأمنية المنتشرة بالمنطقة لذلك تكثف الجزائر من جهودها من أجل احتواء هذه التهديدات المختلفة وذلك حفاظا على أمنها الوطني.

الفصل الثاني

طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في

منطقة الساحل الإفريقي

يركز الفصل الثاني على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، في ظل التغيرات الدولية الراهنة، ومحاولات التحول نحو سياسات أفضل لتخطي العقبات الأمنية و التهديدات المختلفة الداخلية والخارجية.

وقبل الحديث عن الدور الجزائري اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، يجب أولاً تحديد و شرح هذه التهديدات الأمنية الجديدة بكل أبعادها، ومما لاشك فيه أنّ منطقة الساحل الإفريقي أصبحت منطقة أزمات، لما تعرفه من تدهور أمني يؤثر بشكل كبير و مباشر على الأمن الإقليمي والدولي، إذ تشهد المنطقة مختلفة الأنشطة الإجرامية من جماعات إرهابية إلى جماعات الجريمة المنظمة بجميع أشكالها، إضافة إلى صراع الأقليات والعرقية، لتحقيق بعض المصالح وعلى رأسها مطالبتها الانفصالية، كل هذه التهديدات جعلت من منطقة الساحل والصحراء بؤرة من بؤر التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب تؤثر مباشرة على الأمن الوطني الجزائري.

و ننترق من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ✓ الأزمات الإقليمية وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي: وتناولنا في هذا المحور الأزمة الليبية منذ بدايتها سنة 2011م، وأزمة شمال مالي منذ 2012م، وانعكاساتها على دول المنطقة.
- ✓ ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتحالفها مع الجريمة المنظمة: والتي تشكل التهديد الأمني للمنطقة بسبب انتشار الجماعات الإرهابية وتحالفها مع الجريمة المنظمة.
- ✓ الاستراتيجيات الغربية في منطقة الساحل الإفريقي: والتي تعتبر كتهديد لمستقبل أمن المنطقة بسبب السياسات الاستغلالية لثروتها الطبيعية، وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

المبحث الأول: الأزمات الإقليمية وتداعياتها على منطقة الساحل

شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ 2011م، بروز عدة أزمات تتمثل في الثورة الشعبية الليبية على نظام الرئيس السابق "معمر القذافي"، وأزمة شمال مالي سنة 2012م، بعد الانقلاب العسكري على الرئيس "أما دو توماني توري"، والتي نتج عنها تداعيات سلبية على الأمن في المنطقة كازدياد نشاط الجماعات الإرهابية، وتجارة وتهريب السلاح، ومطالبة إقليم الأزواد بالانفصال عن دولة مالي.

المطلب الأول: واقع الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

شهدت دول الساحل الإفريقي صعوبات بعد الاستقلال كثيرة، حيث ظهرت بقواعد مفككة أثرت كثيرا على مرحلة بناء الدولة الوطنية التي اتبعتها المنطقة على غرار الدول النامية، والتي برزت في مجموعة من الأزمات التنموية تزامنت وفترة التعقيدات والصعوبات التي واجهتها خلال تبنيها "النهج الاشتراكي"، لتتأثر المنطقة بالتغير في الأجندة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة التي جعلت من بعض دول المنطقة "دول فاشلة" أمام بروز تهديدات أمنية إقليمية جديدة ودخول المنطقة في نزاعات أمام موجة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي عصفت بالإقليم الشمالي للساحل (شمال إفريقيا)، خلال بداية الألفية الثانية من القرن الحالي، والذي صدر بيئة مضطربة للمنطقة (الأزمة الليبية بالخصوص).

1. **صعوبة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:** إن دول الساحل التي سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية عادة الاستقلال على مظاهر الحياة السياسية في دولها بشكل أوجد إختلالات ونزاعات على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف، عبر حالات الانقلابات العسكرية والاعتقالات السياسية والحروب الأهلية¹، حيث تعاني دول الساحل الإفريقي من مجموعة الأزمات أهمها:

■ مشكلة الشرعية:

وتظهر هذه المشكلة في المجتمعات الإفريقية بمستويين يرتبط أولهما -المستوى الأول - بما يسمى أزمة الشرعية السياسية والتي تجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة، والتي تعالج مشكلات التحول

¹ عبد الرحمن حمدي ، إفريقيا والقرن الواحد والعشرون، الدار الجامعية للتوزيع، القاهرة، 1997، ص 09.

الاجتماعي والتطور الاقتصادي وحتى قضايا الديمقراطية¹، واستقاء من الواقع السياسي الإفريقي نستطيع رؤية تفاوت في عمق تجدر نظم الحكم السلطوية والتي بدورها تفتقد إلى الشرعية السياسية بدرجات وصلت بعضها إلى حد مستويات الأزمة السياسية الحقيقية وهو الأمر الذي أفقد القدرة على التواصل بين تلك الأنظمة السياسية وشعوبها وكذا تسجيل حالات العجز الأمني مع عدم القدرة على التوصل لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فأزمة الشرعية تشير إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، فهذه الأزمة في حد ذاتها ناجمة عن عوامل أربع مرتبطة وهي الخلاف على السلطة، الصراع لأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية و أخيرا غياب عمليات التنشئة السياسية، و أما المستوى الثاني فهو نتاج لأزمة المستوى الأول والذي ظهر عبر "أزمة الشرعية الدولية وكان ذلك كنتيجة لحد إفرازات نهاية الحرب الباردة، حيث بدأت العديد من الدول الكبرى بالتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الإفريقية².

■ التدهور الاقتصادي

تعكس مشكلة التنمية في الساحل الإفريقي أحد أهم جوانب المشكلة الأمنية في تلك الدول، في حين تظل قضية الديمقراطية محور أزمة التطور أو الأداء السياسي في المنطقة، وهو ما أوجد حالة اللامعالية الاجتماعية في شكل حلقة مفرغة أبقت مجتمعات الساحل رهينة لأزمات دائمة نسبيا، وهو الأمر الذي أضاف تهديدات أمنية جديدة للقارة الإفريقية بشكل عام ولمنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص.

■ مشكلة الاندماج الوطني

ولقد ظهرت في عجز النظم السياسية الإفريقية على خلق أو بناء الدولة الوطنية في ظل عجز تلك الأنظمة عن التعامل مع الواقع أو التوليفة المجتمعية المتعددة، وهو ما خلق أزمات وموجات عنف سياسي واسعة مع عدم القدرة على تسمية أو إطلاق مصطلح "شعب" على تلك الجماعات التي تعيش فوق إقليم واحد، فعنصر الشعب هو تجسيد لمشكلة الهوية والإثنيات المتناحرة، وهنالك من أطلق عليها تسمية

¹ محمد بشير حامد، الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة، مجلة المستقبل

العربي، لبنان، 2011، ص 36.

² المرجع نفسه، ص 40.

"أزمة التوزيع" والتي تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية.

■ مشكلة الهوية

وتنشأ هذه الأزمة عن أزمة في الثقافة السياسية، من حيث كيفية فهم الفرد للسياسة وكيف ينظر إلى السلطة، فالنقطة المركزية هي قضية المشاعر والقيم الجمعية المشتركة، حي ترتبط بمشاعر القومية التي تستجيب والنظام السياسي المطبق في إقليمها، وتبدأ هذه الأزمة في الظهور عندما تحس الجماعة القومية بالتأثر بالتغيرات التحديثية والتطورات التاريخية، وقد تحدث جراء اشتداد الانقسام الطبقي إلى الدرجة التي يتهدد فيها نسيج الوحدة الوطنية بالتمزق أو تشتمل على الصراعات بين الهويات الإثنية أو اللغوية¹، كما عرفت على أنها أزمة سياسية مرتبطة أساسا بالمجتمعات حديثة الانبثاق والتي يوجد بها تركيبة مجتمعية لا تزال تحس بالانتماء القبلي والإثني والطائفي، فهو غير مستعد للاعتراف بهوية قومية أخرى، فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها بل أضحت كأحد مصادر اللأمن، وأصبحت تعمل على تأمين فئات معينة فقط وهي نفس الرؤية التي يتقاسمها "جون جاك روش (J.J.Roche) والتي يرى من خلالها أن الدولة أصبحت مصدر تهديد أمني لشعبها وذلك عبر سيطرة اثنية معينة أو نخبة مؤسسية على مقاليد السلطة، وهي الصورة التي ولدت العنف البنيوي أو حتى أشباه الدول Quasi States²، فالمعنى المقصود هنا إذا اعتمدنا على ما سبق ذكره هو دولة الأمر الواقع وهذا ما تعيشه دول منطقة الساحل الإفريقي - مع عدم التعميم دائما.

2. التحديات الجديدة التي تواجه عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:

تأثرت منطقة الساحل الإفريقي بالتغير في الأجندة العالمية بعد تغير النظام الدولي نحو الأحادية القطبية، والتي جعلت من بعض دول المنطقة دول فاشلة لاجتماع العديد من العوامل أهمها:

¹ عبد الجليل علي رعد ، التنمية السياسية: مدخل للتغيير، دار الأبحاث والنشر، طرابلس، 2002، ص 142.

² المرجع نفسه، ص 143.

- العديد من الدول كانت في الشكل مستقرة أثناء الحرب الباردة لاهتمام القوى الغربية بها نظرا للأهمية الجيوستراتيجية، أو كمصدر للمواد الأولية خاصة المعسكرين الغربيين، وبعد انتهاء التنافس الثنائي فقدت هذه الدول قيمتها ووظيفتها الإستراتيجية.
- تراكم المشاكل الهيكلية من وطنية وسياسية واقتصادية بعد الفشل المستمر في بناء الشرعية الوطنية من جهة، وتوفير الحد الأدنى من النجاح العملي في الوظائف الأساسية الأخرى.
- سقوط عدد من قواعد إدارة العلاقات الدولية المتعلقة بالحفاظ على الوحدة الترابية للدول القائمة وعدم المساس بها، وسقوط " قاعدة الإقليم الموروثة (حق تقرير المصير)، وخير دليل هنا هو تجدد مطالب "حركة الأزواد" بالانفصال عن شمال مالي.

ومع تنامي ظاهرة " العولمة " والتي شكلت بدورها بعدا كونيا شموليا، أفرزت تحديات على الدولة الوطنية الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة، أهمها: تحدي أثر ديناميكيات المؤسسات المالية العالمية، التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولأغراض إنسانية وبأسلوب جديد كالشركات الاقتصادية وحالات الهجرات غير الشرعية والتجارة الموازية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية في موضوعات مختلفة مثل البيئة والصحة و أمن الطاقة¹.

ولقد صنف التقرير السنوي في هذا الصدد الذي قام به " صندوق دعم السلام " و"مجلة فورين بوليسي الأمريكية **Americain Foreign Policy Magazine** " في أوت 2005 كل من النيجر ومالي وبوركينا فاسو والتشاد من ضمن الستين (60) دولة في العالم التي تحمل علامات عدم الاستقرار وأقرب أن تكون دول فاشلة من خلال مجموعة من المؤشرات وهي²:

المؤشرات الاجتماعية: وتشمل تصاعد الضغوط الديموغرافية (زيادة وسوء توزيع السكان والنزاعات المجتمعية الداخلية)، الحركة السلبية والعشوائية للاجئين (الحركة غير النظامية للأفراد التي تخلق معها

¹ السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 15.

² **Le Développement En Afrique**, <http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?storyid=3098>, le 07-02-2015, à 17:40.

حالة طوارئ معقدة كالأمراض ونقص الغذاء)، و المشكلات الأمنية كالإرهاب والفكر العدائي الموروث بين الجماعات بسبب غياب العدالة، بالإضافة إلى هجرة الأدمغة.

المؤشرات الاقتصادية: وتشمل غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة، غياب المساواة في التعليم والوظائف والدخل ومستويات الفقر، الانحطاط الاقتصادي الحاد بسبب عوامل الدخل الوطني، سعر الصرف والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار وتقييم العملة الوطنية ومعدل النمو والتوزيع والشفافية والفساد المالي والإداري.

المؤشرات السياسية: وتركز على فقدان شرعية الدولة بعد فشل مسار الإصلاحات السياسية بسبب فساد النخب الحاكمة، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية واستئثار الفساد السياسي، مقاطعة الانتخابات وانتشار المظاهرات، تركز موارد الدولة في المؤسسات الرسمية و أجهزة الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي، الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، تقييد حرية الصحافة، تطبيق قوانين الطوارئ وتشنت خدمة الأمن والحماية مما يؤدي إلى ظهور نخبة عسكرية داخل المؤسسة العسكرية مهيمنة، وظهور نزاعات و انقلابات وكذا الانتشاقات داخل النخب الحاكمة دون الإغفال عن تدخل دول أخرى وفاعلين سياسيين خارجيين، كالتدخل العسكري وشبه العسكري في الشؤون الداخلية للدولة أو جيشها وكذا تدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية¹.

المطلب الثاني: الأزمة الليبية والتداعيات الإقليمية:

بدأت الأزمة في ليبيا في شكل مظاهرات سلمية بتاريخ 15 فيفري 2011، متزامنة مع موجة الانتفاضات التي تعرفها المنطقة العربية، ولكنها سرعان ما تحولت إلى نزاع داخلي بعد أن قمعت الحكومة احتجاجات المواطنين في الشوارع بعنف ليطلق المجتمع الدولي عدة مبادرات دبلوماسية سعيا إلى إنهاء الأزمة سريعا، ولكنها لم تنجح في منع تصعيدها حتى وصلت بليبيا إلى حافة كارثة إنسانية خاصة في الأجزاء

¹ Ibid

الشرقية من البلد، حيث اعتمد مجلس الأمن الدولي القرارين (رقم 1970 سنة 2011 و 1973 سنة 2012) لاتخاذ مجموعة من القرارات " جميع التدابير اللازمة" لحماية السكان المدنيين.

وبعد أشهر من الاشتباكات الكثيفة آل نظام "معمر القذافي" إلى نهاية عنيفة بمقتله في مدينة سرت" يوم 20 أكتوبر 2011، لتتأثر البلدان المجاورة من الأزمة ولاسيما منطقة الساحل بتدفق مئات الآلاف من العائدين العاطلين عن العمل من ليبيا بمن فيهم العمال المهاجرون والمقاتلون السابقون وعناصر الطوارق المسلحة إلى تلك البلدان، وذلك فضلا عن التأثير الذي أحدثته عودتهم على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجمعات المضيفة (تدفق الأسلحة إلى المنطقة والتي وسعت نطاق الأنشطة الإجرامية والإرهابية والبطالة في أوساط الشباب¹).

لم يخفي تقرير الأمم المتحدة حقيقة حصول الجماعات المسلحة الناشطة بمنطقة الساحل والصحراء على كميات معتبرة من الأسلحة تم تهريبها من مخازن العقيد الليبي الراحل "معمر القذافي" إبان اندلاع الثورة الليبية، وذكر التقرير أنّ حكومات الدول التي تمت البعثة الأممية زيارتها أشارت إلى أنه رغم جهود السيطرة على حدودها جرى تهريب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من مخازن الأسلحة الليبية إلى منطقة الساحل.²

و يظهر تأثير الأزمة الليبية على الوضع السياسي، الأمني، الإنساني والإنمائي في دول الساحل، حيث أن علاقات ليبيا مع جيرانها لم تكن دوما سلمية في فترة نظام "معمر القذافي" على تحريك جماعات الطوارق بسهولة من أجل تحقيق أهدافه في المنطقة مثلما حدث وانظم العديد من الطوارق إلى "الفيلق الإسلامي" الذي أنشأه لتنفيذ خطته القومية من أجل "دولة الصحراء الكبرى".

فقد استثمر نظامه خلال سنوات التسعينات مبالغ كبيرة من الأموال في منطقة الساحل وصارت ليبيا أحد أهم شركاء تشاد الاقتصاديين، وقدمت دعما كبيرا ومباشرا للاقتصاد المالي والنيجري وهو ما أسهم جزئيا في رفاه المنطقة، كما جذب الاقتصاد الليبي القوي العمال من المنطقة دون الإقليمية ولاسيما من

¹ Union Africain, Réunion Au Niveau Ministériel Sur L'impact De La Crise Libyenne Sur Les Pays De la Région, Addis Ababa, 29 Janvier 2012, p 02.

² أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجلة دراسات متوسطية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد السادس، تونس، سبتمبر 2011، ص 15.

تشاد ومالي والنيجر وإلى حد أقل من موريتانيا ونيجيريا وفقا للموقع الجغرافي والاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع نظام القذافي¹، لتظهر تأثيرات هذه العلاقات التي نسجها نظام القذافي مباشرة بعد سقوطه على شكل تهديدات أمنية خطيرة برزت جلية في تجدد الصراع في شمال مالي.

أدت الأزمة الليبية إلى تفاقم الوضع الأمني الهش في المنطقة، ولقد أشارت حكومات بلدان المنطقة إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة لمراقبة حدودها فقد هربت كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة من المخزونات الليبية إلى منطقة الساحل²، ووفقا لمسؤولين وطنيين وخبراء دوليين شملت هذه الأسلحة مقذوفات صاروخية ومدافع رشاشة مضادة للطائرات ذات أغوية واقية وبنادق آلية وذخائر وقنابل يدوية ومتفجرات "سيمتكس" ومدفعية خفيفة مضادة للطائرات (ذات عيارات خفيفة مزدوجة الماسورة) محمولة على مركبات، كما أشاروا إلى نقل المزيد من الأسلحة المتطورة مثل صواريخ أرض جو ومنظومة دفاع جوي محمولة إلى المنطقة.

و أشارت بعض السلطات إلى أنّ العائدين قد هربوا بعض هذه الأسلحة إلى منطقة الساحل، وبخاصة المقاتلين السابقين الذين كانوا إما أعضاء في الجيش الليبي النظامي أو من المرتزقة خلال النزاع، وقد تكون بعض الأسلحة مخبأة في الصحراء وقد تباع إلى جماعات إرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد وجماعة بوكو حرام، أو إلى منظمات إجرامية أخرى خاصة في حالات التعاون بين جماعات السلفية في المنطقة.

شهدت دول الجوار مع "ليبيا" وحتى التي ليس لديها حدود مشتركة وبشكل خاص مالي وموريتانيا بعد التدخل العسكري في ليبيا سنة 2012م تدفقا للعائدين مما أنهك الهياكل الاجتماعية القائمة، وعلى الرغم من أن غالبية العائدين من الذكور، فإنّ النساء والأطفال من قاطني المجتمعات المحلية المضيفة يعانون من الضعف البالغ وتواجه النساء الكثير من القيود في إيجاد سبل لتوظيف أو الحصول على الغذاء أو كسب العيش من الأنشطة الزراعية.

¹ Union Africain, Op, Cit, p 05.

ففي 15 ديسمبر 2011 تم تسجيل أزيد من 209 ألف عائد من ليبيا من طرف المنظمة الدولية للهجرة، منهم 82 ألف في مالي، 95 ألف في النيجر و 780 في موريتانيا، غير أنّ هذه الأرقام لم تشمل العائدين ممن عبروا الحدود دون مساعدة المنظمة الدولية للهجرة، ووفقا لتقديرات الحكومات فإن إجمالي عدد العائدين حسب الحالات المسجلة لدى الأمم المتحدة يناهز 420000 بمن فيهم 200000 إلى النيجر، 40 ألف إلى موريتانيا، 30 ألف إلى مالي و 150 ألف إلى تشاد¹.

و أشارت عمليات التصنيف المستقلة التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في تشاد ومالي والنيجر إلى أن أكثر من 95 ٪ من العائدين من ليبيا هم من الذكور وتتراوح أعمار أغلبهم بين (20 و 40 عاما) ويتمتعون بمستويات تعليمية متدنية ووفر هؤلاء عمالة يدوية منخفضة المهارة في قطاعات الزراعة والبناء والنفط والخدمات، وجدير بالذكر أنّ عددا كبيرا منهم كانوا يقطنون في ليبيا على مدى أكثر من عشر سنوات قبل النزاع، بينما كانت ولادة و نشأة بعضهم هناك وفقد أغلبهم مدخراتهم وممتلكاته وغادروا ليبيا في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وفي بعض الحالات وقعوا ضحايا للابتزاز ولانتهاكات حقوق الإنسان أثناء رحلتهم، و إضافة إلى الصدمة النفسية والاجتماعية، فإنّ مشاعر الخوف والحرع المرتبطة بفقدان قدرتهم على الكسب وعلى إعالة أسرهم شكلت عقبة إضافية أمام إعادة اندماجهم وتحقيق استقرارهم اجتماعيا واقتصاديا وبالتالي التأثير على المجمعات المحلية المضيفة.

كما أثّرت الأزمة سلبا أيضا على تلك البلدان من منظور إنساني، خصوصا في ضوء أزمة الأمن الغذائي وتفاقم ضعف المجتمعات المحلية في منطقة الساحل، وزاد اعتمادها على المساعدة الإنسانية بفعل الآثار المضاعفة للفقر وسوء التغذية والأوبئة (المالريا، الكوليرا، التهاب السحايا، الحصبة، وشلل الأطفال... إلخ)، كما تعاني المنطقة من وباء "السيدا (SIDA)" خاصة بعد انتشار استهلاك الهيروين والحشيش في المنطقة، حيث وضّح ممثل اليونيسيف "كريستيان فومار" أنّ حالات العدوى تعود أساسا

¹ تقرير بعثة التقييم الأممية المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل، 7 - 23 ديسمبر 2011، مجلس الأمن،

إلى تبادل الإبر غير المعقمة بين مستهلكي المخدرات و إلى بيع الفقراء لدمهم في ظروف صحية سيئة، في حين لا يمثل انتقال العدوى عن طريق الاتصالات الجنسية سوى 10 ٪ من الحالات¹.

وكان للأزمة الليبية أيضا تأثيرا سلبيا على صناعة السياحة في المنطقة، فالخوف من الخطف وسائر الشواغل الأمنية أبعد السياح عن زيارة بعض البلدان مما أثر سلبا على الاقتصاديات المحلية ولاسيما على المشاريع الصغيرة، فمثلا في الجزائر حسب تصريح رئيس النقابة الوطنية لوكالات السياحة والأسفار " بشير جريبي " فإنه يرى أن الأزمة التي يعيشها قطاع السياحة في الجنوب تعمقت منذ 2010 خاصة بعد التصنيف الفرنسي للوجهة الجزائرية في الخانة الحمراء والذي كان وراء إفلاس 200 وكالة سياحية في الجنوب، و أفرز تعليق الاستثمار في بلدان مثل مالي مزيدا من البطالة، وعلاوة على ذلك تسببت الأزمة في زيادة أسعار السلع الأساسية نتيجة لارتفاع تكلفة نقل السلع².

المطلب الثالث: الأزمة المالية وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي:

تعود أحداث الأزمة الأخيرة في مالي إلى وقوع انقلاب عسكري قام به الجيش المالي في 22 مارس 2012 على الرئيس "أما دو توماني توري" بواسطة أحد قادة الجيش وهو النقيب " أما دو سانوغو"، كان السبب المعلن للانقلاب عدم استجابة الحكومة لمطالب الجيش بتسليح رفاقهم الذين يعانون هزائم متكررة في شمال البلاد، وذلك في حربهم ضد الطوارق وجماعة القاعدة، ومن عوامل تطور الأحداث سيطرة الطوارق على الوضع الأمني في شمال مالي، والتي تبلغ مساحتها أكثر من ثلثي مساحة مالي³، والذين كان لديهم نفوذ كبير في دولة مالي طيلة عقود من الزمن بعد استقلال مالي في 1960م، ولم تستطع الدولة السيطرة على مناطقهم الشمالية، والتي كانت إدارتهم لها أشبه ما تكون بالحكم الذاتي، وكلما

¹ ياسمين جوليت ، الإيدز: الوباء يزداد تفشيا، مجلة عربيا، شركة عرابيا للإعلام المتعدد، العدد الثالث، جانفي-فيفري 2011، ص 66.

² زبير فاضل، الحكومة مطالبة بالضغط على فرنسا لسحب الجزائر من قائمة الدول الحمراء، جريدة الخبر، العدد 6861، الجزائر، 16 ديسمبر 2014، ص 07.

³ club de réflexion sur le mali, la sécurité et la paix de l'Afrique de l'ouest, forum sur la crise malienne et ses répercussions sur la stabilité, Dakar, 23 février 2013, p 1.

حاولت بسط نفوذها عليها اصطدمت بالمجتمع الأزوادي، وبعد الانقلاب بدؤوا يلوحون بالانفصال، وبخاصة جبهة تحرير أزواد الموجودة في فرنسا.¹

1. انعكاس فشل دولة مالي على الجزائر

ينتقل دائماً تأثير فشل دولة ما وهشاشتها إلى دول الجوار أولاً، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 80% من تكاليف الفشل تتحمله و يرجع على البلدان المجاورة، وتعتبر البلدان الفاشلة أيضاً مصدراً للتهديدات العالمية، حيث تمثل مكاناً يسود فيه قلق كبير إزاء التهديدات الأمنية الناجمة عن ضعف وانعدام وجود هياكل الدولة. وتزدهر الجريمة المنظمة في هذه الدول، حيث تسمح لها طبيعتها و بيئتها القيام بأنشطة تدر عليها الكثير من الأرباح، كاختطاف الأجانب و تجارة السلاح والمخدرات، وتهريب مختلف المواد الطاقوية... إلخ، و التحويلات التي آلت إليها مالي و إمكانية تصنيفها في خانة الدولة الفاشلة بالتأكيد لها انعكاسات على محيطها الإقليمي وحتى العالمي. وهنا سنركز على انعكاس الأزمة المالية على الجزائر.

خلقت أزمة مالي الأخيرة وتدخل القوات الفرنسية في شمال البلاد، مأزقاً حقيقياً للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء، حيث كانت دائماً تتخذ الحذر والابتعاد عن التأثيرات، وقد ظهر ذلك جلياً في تعاملها مع موجة الحراك العربي وحتى في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا، أو سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة، تأكيداً منها لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة نظراً إلى خبرة جيشها في المنطقة. وقد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق وبجماعة أنصار الدين، وبخاصة رئيسها "إياد أغ غالي"، لكن انسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها؛ ولا ربما هذا أحد أسباب فتحها لأجوائها للتدخل الفرنسي الفجائي في 11 جانفي 2013.²

¹ صلاح الدين رأفت ، قضية مالي ومستقبل المنطقة، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس عشر، المملكة العربية السعودية، أبريل-ماي 2013، ص ص 2، 3.

² الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، 2014، ص 70.

جاءت عملية "عين أمناس" عبر احتجاز الرهائن في منشأة الغاز من قبل مجموعات إسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي، غير أن التعامل الجزائري هنا جاء صارماً ونهائياً تمثل بتدخل عسكري انتهى بمقتل 27 مسلحاً و 37 رهينة أجنبية، الأمر الذي عرّض الجزائر لانتقادات دول غربية بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها، إضافة إلى بعض التصريحات التي أبدت الموقف الجزائري منها تصريحات الرئيس الفرنسي "هولاند" في محاولة منه لكسب ود الجزائر اتجاه التدخل الفرنسي في مالي.

وكان تعامل الجزائر مع الأزمة، يؤكد قدرتها على حماية مجالها الجغرافي من دون مساعدة؛ وذلك ما يفسر فردانيتها في قيادة عملية عين أمناس رغم وجود أجنب. كما تبعت رسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلاً فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر¹.

2. تداعيات الأزمة الأمنية، الاقتصادية والسياسية على المنطقة

إذا كان للتحويلات التي عرفت بلدان المغرب العربي منذ 2011 والمتمثلة في الثورات العربية في تونس وليبيا انعكاسات ملحوظة على الأزمة في إقليم أزواد، نظراً للروابط القائمة (جغرافية ودينية واقتصادية) بين سكان هذا الإقليم والشعوب المغاربية، فإنه من المتوقع ولذات الأسباب أن تكون لهذه الأزمة تداعيات متعددة الأبعاد والتجليات على كل الفضاء المغاربي. وسوف نحاول فيما يلي أن نستعرض هذه التداعيات.

- **التداعيات الأمنية:** إن استغلال نشوب أزمة أزواد من طرف تنظيم القاعدة وسعيه الحثيث إلى إقامة ملاذ آمن له في جبال "آدرار إيفوغاس" الحصينة الواقعة في أقصى الحدود الجنوبية الجزائرية المالية، وإرادته في تكثيف نشاطاته ضمن فضاء المغرب العربي والساحل الصحراوي وبلدان جنوب الصحراء، سوف يتبعه حتماً توسيع وتكثيف عمل العصابات الإجرامية العابرة للحدود والتي تتاجر بالأسلحة والمخدرات والسجائر والمؤن المختلفة والتي تمارس اختطاف الرهائن والابتزاز والسطو. دون إغفال سعي تنظيم القاعدة إلى تحريك وتفعيل بعض الخلايا النائمة التابعة له والمجموعات السلفية أمثال: المجموعة

¹ الحافظ النويني، المرجع السابق، ص 70.

الإسلامية المقاتلة الليبية (LIFG)، والمجموعة المقاتلة الإسلامية المغربية (MIFGI)، والجهة الإسلامية التونسية (TIF)، والجماعة الموريتانية للدعوة والجهاد (GMPJ)، لخلق مناخ متوتر في البلدان المغاربية إضافة إلى الاعتداء على الأجانب والقيام بعمليات التفجير الانتحارية التي تستهدف مصالح الدول الغربية على وجه الخصوص.

ويرى بعض المراقبين أنّ تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي يعتبر تونس نقطة إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة له، نظرا لموقعها الجغرافي ولكونها ترتبط بحدود طولها ألف كيلومتر مع الجزائر و بحدود طولها خمسمائة كيلومتر مع ليبيا. ونظرا أيضا لصعوبة مراقبة تلك الحدود بسبب طبيعتها الصحراوية ما يسهل تدفق الأسلحة والمخدرات... إلخ، وتسلك المقاتلين الراغبين في الالتحاق بمعقل القاعدة عبرها ثم عبر الحدود الموريتانية مع إقليم أزواد، التي تتربع هي الأخرى على ألف وستمئة كيلومتر.

وأوضحت بعض الدراسات أنّ بعض المجموعات الأصولية المتشددة التي ظهرت في ليبيا خلال الثورة ترفض تسليم أسلحتها في السير نحو إقامة دولة دينية بالبلاد. وقد أصبحت هذه الجماعات طرفا في تجارة السلاح العابرة للحدود الرسمية لما تملكه من روابط وصلات وشبكات تواصل مع الجماعات المسلحة العاملة في فضائي الساحل والصحراء انطلاقا من شمال مالي وصولا إلى النيجر ونيجيريا حيث تنشط مجموعات بوكو حرام والأنصار وموجاو وغيرهم.¹

■ **التداعيات الاقتصادية:** لا شك أنّ ما يقوم به تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أعمال توصف بالتخريبية ضمن المجال المغاربي، يلحق أضرارا جسيمة باقتصاديات البلدان المغاربية إذ أنّه سيستهدف ضرب ما قد تصل إليه يده من منشآت وبنى تحتية اقتصادية. ويسعى من خلال خطف الرهائن وترويع الأجانب إلى القضاء على السياحة وأعمال التنقيب والاستكشاف في المنطقة. كما يعمل على الحيلولة بكل الوسائل المتاحة دون إقبال الفاعلين الاقتصاديين الأجانب على الاستثمار في البلدان المغاربية من خلال تهديد وجودهم وعرقلة أنشطتهم وتخريب ما يقيمونه هناك من منشآت وآليات إنتاج.

¹ محمد الأمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي، مركز الجزيرة للدراسات، ندوة حول الغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، 17 - 18 فيفري 2013، ص 3

ولا ريب أنه سيكون من شأن ذلك إذا لم يتم التصدي له، أن ينعكس سلبا على وتيرة الإنماء الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتكنولوجي والعلمي في البلدان المغاربية، وسيعيق بالتالي مسيرتها نحو الحداثة والتقدم.

■ **التداعيات السياسية:** بات واضحا أنّ تنظيم القاعدة يسعى لتعزيز مكانته وتموقعه في منطقة شمال إفريقيا بعد الثورات التي قامت في البلدان المغاربي، بتحويل مسارها نحو خدمة أهدافه الخاصة من خلال عرقلة الانتخابات الحرة الشفافة والحيلولة دون وضع دساتير تكرر الحريات الأساسية، و الوقوف في وجه إقامة مؤسسات مدنية ديمقراطية، كما أنّه سيسعى بواسطة ما يتوفر عليه من وسائل وأجهزة وآليات إلى إضعاف وتمزيق الحكومات التي أفرزتها الثورات في تونس ومصر وليبيا عبر صناديق الاقتراع، وهو يرمي من وراء ذلك إلى إفشال الإسلام المعتدل، وذلك تمهيدا منه لإقامة نظام ديني لا مجال فيه للحريات الأساسية والتعددية السياسية والفكرية، كما أنّ هذه الأهداف تتقاطع مع إرادة بعض القوى المهيمنة عالميا في عرقلة التحول الديمقراطي السلمي والتنمية الاقتصادية المستدامة والرقى الحضاري في المنطقة المغاربية، ومن هذا المنظور فقد أضحى لزاما على البلدان المغاربية والساحلية وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء وشركاءها من البلدان الغربية التي تحرص على استتباب الأمن وصيانة السلام وتأمين الاستقرار¹.

المبحث الثاني: ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتحالفها مع الجريمة المنظمة

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي اليوم تشهد نوعا جديدا من التحالفات وإعادة التوازنات في الفواعل المؤثرة على استقرار المنطقة في إطار التنافس والرهانات التي تشهدها يوما بعد يوم، وأهم هذه التحالفات وأخطرها هو تداخل الأعمال الإجرامية للجماعات الإرهابية مع مافيا المخدرات وتجارة الأسلحة والتجارة بالبشر. خاصة و أنّ هذا الوضع في استمرار و تنامي ما يخلق ظاهرة معقدة تجاوزت التهديدات الإرهابية.

¹ محمد الأمين ولد الكتاب، المرجع السابق، ص ص 4 ، 5.

المطلب الأول: أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة

إنّ لظهور الإرهاب في منطقة الساحل أسباب متعددة باعتباره عملية معقدة ذات أبعاد مختلفة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، بيئية، اجتماعية ودينية)، ما جعل ظاهرة الإرهاب نتاجا لكل هذه العوامل المترابطة التي تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لنشاط الأعمال الإرهابية في المنطقة.

وجدت مختلف التنظيمات الإرهابية في هشاشة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل، وانتشار مظاهر الفساد السياسي التي هي سمة معظم دول إفريقيا، والتي تتمثل في سوء استخدام السلطة واستغلال الوظائف العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة، كذلك غياب الحوار الديمقراطي الذي أفقد الأنظمة شرعيتها وحدثت صدامات بين المعارضة والسلطة الحاكمة التي تمارس درجة عالية من العنف ضد المدنيين من مواطني الدول، من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض و هو الإرهاب القهري (إرهاب الدولة)، ومن العوامل التي أدت إلى ظاهرة الإرهاب سوء التعددية المجتمعية ومشكلة الأقليات، فهي تشكل مزيجا من التنوع الإثني الذي أورث نوعا من مظاهر السيطرة الجهورية على الحياة المجتمعية التي أدت إلى الإخفاقات في السياسات العامة وظهور البيروقراطية الذي أدى إلى ظهور صراعات قبلية عديدة¹.

وتعتبر العوامل الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسية في تنامي ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، حيث تتميز دول المنطقة بضعف الأداء الاقتصادي، ووجود عجز في التنمية، وارتفاع نسبة الفقر، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإنّ النيجر تعد ثاني أفقر دولة في العالم، وفي التشاد أكثر من 80٪، مالي 64٪، وتشير إحصائيات التنمية البشرية إلى ضعف نسبة النمو الاقتصادي من سنة إلى 2005 إلى 2008 في دول منطقة الساحل (التشاد 1.9٪، مالي 2.8٪، النيجر - 0.9 ٪)، كما أنّ تدهور الأوضاع المعيشية والبيئية أدى إلى ارتفاع نسبة الأمراض والوفيات بالمنطقة².

¹ أمحمد برقوق، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الجيش، العدد 534، الجزائر، جانفي 2008، ص 51.

² المرجع نفسه، ص 51.

واتبعت الجزائر سياسة اتجاه التنظيمات الإرهابية في الداخل من خلال إقامة ما يشبه الطوق العسكري في مختلف أنحاء البلاد، جعلها تبحث عن مقر بديل لها، فوجدت في منطقة الساحل الإفريقي وبالتحديد في شمال مالي مقرا لها، حيث أعادت جمع صفوفها في تنظيم جديد هو تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وذلك بعد لجوء الجماعات الإرهابية الجزائرية إلى أقصى جنوب البلاد، وهذا ما يفسر الجهود الجزائرية المتواصلة من أجل تنسيق عملية مراقبة الحدود مع جيرانها، وسعيها المستمر للعب دور وسيط للسلام بين الدول المجاورة والحركات السياسية المتمردة فيها تجنباً لاحتوائها من طرف الجماعات الإرهابية.

وبالإضافة إلى أنّ سلوك الجماعات الإرهابية في المنطقة انطلق من اعتقادهم بأنهم يحاربون الشرك والانحراف العقائدي كونهم يرون ذلك نتيجة أساسية لمخططات الغرب التي تهدف إلى الهيمنة على المسلمين، والتي ساعدت في تنفيذها النخب الحاكمة عبر أزمنة طويلة، من خلال مؤسسات متنوعة، ولكنهم في نفس الوقت يدركون جيدا أن هذه السلوكيات سوف تجلب إليهم الأنظار، وتجعلهم تحت أضواء وسائل الإعلام التي تروج لهذه الجماعات الإرهابية، وتجعلها مادتها الأولى في التعامل مع هذه الحركات التي بدورها تستخدم النخب الإعلامية مطية للإشهار لها والتعريف بها، وتوصيل رسالتها إلى كل الفئات والمجتمعات البشرية¹.

يتميز الساحل الإفريقي بأنه أكبر الأقاليم الإفريقية مساحة إذ يربط غرب وجنوب القارة الإفريقية بشمالها، لكن ما يميز المنطقة هي الطبيعة الصحراوية والمساحة الشاسعة، إضافة إلى افتقارها إلى الحدود الطبيعية التي تحد أو تقلل من تحرك الأفراد فيها، مما يسهل عملية التنقل والهجرة و جعلها بمثابة سوق مفتوحة للسلاح والمخدرات ووجود الجماعات الإرهابية وازدياد أنشطتها، و يظهر تأثير المساحة الجغرافية في عدم قدرة الأنظمة الأمنية السيطرة على الأوضاع ومراقبة كامل الحدود، وبالتالي هي مناطق

¹ وهيبه دالغ ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999 - 2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013 - 2014 ، ص 150 - 151.

سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والأسلحة وكذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة¹.

يعتبر التنافس الدولي خاصة الأمريكي والأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي أحد المسببات في تنامي الإرهاب بالمنطقة، فالتغيرات الدولية الجديدة أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيكلة و توجيه سياستها و ترتيب أولوياتها و أهدافها، فمع مطلع العقد الأخير من القرن 20 شهدت السياسة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية انعطافا كبيرا مثله وبصورة واضحة زيادة الاهتمام بهذه المنطقة من جهة والعمل على إضعاف التواجد الأوروبي فيها من جهة أخرى، لكن هذا ما بدأ يتحول تدريجيا إلى نوع من التنافس على مناطق النفوذ ومراكز القوة و ذلك كنتيجة للمستجدات و المتغيرات الدولية و الأوضاع الراهنة، و التي ساعدت في تحول التنافس من شكله التقليدي الأيديولوجي إلى تنافس اقتصادي وسياسي و على الرغم من أنّ هذه الدول مازالت قادرة على مواجهة التنافس عن طريق الحرب، إلا أنّه من الواضح أنّها أعدت نفسها لتحقيق الأهداف بوسائل المنظومة الجغرافية الاقتصادية.

فمضى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق الأهداف و خاصة الاقتصادية في منطقة الساحل يتطلب تنافسا حادا مع دول الاتحاد الأوروبي، الذي دفع استكمال له بنائه الداخلي دفع به إلى التوجه نحو الخارج ليحقق إستراتيجية سياسة خارجية جديدة تساعده على التأقلم مع وتيرة المتغيرات والمستجدات الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالفكر الاندماجي الهادف إلى تحقيق مصالح توسعية² وذلك بممارسة الضغوطات على حكومات دول الساحل لإرغامها بإتباع نهج أو سياسة ما، مما يولد حالة من العدائية والصراع لدى طبقات واسعة يمكن أن تستغل في تأجيج الصراعات الداخلية والخارجية.

¹ محمد عبد الغاني سعودي، إفريقيا: شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص47

² توفيق راوية ، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، من الموقع الإلكتروني: www.albayanmagazine.com، تاريخ التصفح: 03- 04 - 2015، على الساعة 11:45.

المطلب الثاني: الجماعات الإرهابية وطرق تمويلها

1. **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI):** هي تنظيم إرهابي سلفي جديد تولى عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية (GSPG)، وقد أعلنت الجماعة السلفية في 2006 انضمامها إلى تنظيم القاعدة بقيادة "أسامة بن لادن" قبل أن تتحول رسمياً في 24 جانفي 2007 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي¹، ولقد سطر التنظيم على نفسه مشروعية أهدافه التي تسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي، والموالين له من الأنظمة المرتدة وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشرعية الإسلامية، بالتوسع نحو منطقة الصحراء والساحل لتكوين ما يسمى بإمارة الصحراء.

تعود ظروف نشأة هذا التنظيم الإرهابي إلى الأوضاع الجزائرية في فترة التسعينات مع ظهور جماعات إرهابية سلفية بهدف عداء الحكومة الجزائرية وإسقاطها، حيث ركزت اعتداءاتها على قوات الأمن الجزائرية والمواطنين الأبرياء، لكن بعد تطويق الخناق عليها انتقل نشاطها إلى الجنوب ابتداء من سنة 2000م بقيادة "مختار بلمختار"، الذي أسس خلية تنشط في تهريب المخدرات، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، استغل "حسان حطاب" ذلك ليطلق الكفاح المسلح في الجزائر، حيث ظهر بعده شق آخر من التنظيم يترأسه كل "عبد المالك درودكال"، و"نبيل صحراوي" وسعا هذان الأخيران الجهاد خارج الحدود الجزائرية، ثم أقام "درودكال" علاقة برئيس القاعدة في العراق "الزرقاوي" بعد القضاء على حطاب من طرف القوات الجزائرية، وذلك لتسهيل العمليات الإرهابية في الساحل والصحراء، وليعلن درودكال رسمياً تحويله للجماعة السلفية إلى تسمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 24 جانفي 2007م².

ويقوم هذا التنظيم على هيكلة مكونة من مجلس الأعيان ثم يليه إمارات المناطق، وهي ثلاث مناطق، الوسط الشرق والصحراء، وتنظم إمارة منطقة الصحراء ثلاث كتائب أساسية هي كتيبة الملتزمون، كتيبة طارق بن زياد وكتيبة الفرقان، ولقد توسع نشاط هذه الكتائب في منطقة الساحل بتبنيها عمليات الخطف والاستثمار في مجال العقارات الفاخرة والأراضي وتجارة السلاح والسلع المهربة وتنشط في المنطقة الغربية

¹ Henri Plagnol et François Loncle, **la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, rapport d'information N 4431, enregistré a la présidence de l'assemblée nationale, France, le 6 mars 2012, p 23.

² Louis Gautier, **AQMI: un problème régional**, les notes de l'observation de la défense, N 4, France, janvier 2011, p 07.

التقليدية التي يتحكم بها بلمختار والتي تشمل الجنوب الغربي الجزائري وشمال مالي وموريتانيا والمنطقة الشرقية التي يتحكم بها أبو زيد وتشمل التشاد والنيجر.¹

2. **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO):** هي مجموعة إرهابية انشقت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تأسست في أكتوبر 2011م بزعامة "سلطان ولد بادي"، وقد أعلنت الجماعة أنّ عملياتها تستهدف دول غرب إفريقيا، خاصة مالي والسنغال وساحل العاج، التي تعتبر الخط الإستراتيجي للنفوذ الغربي وفي مقدمته فرنسا، كما تستهدف الرعايا الغربيين في المنطقة، وتلتقي جماعة التوحيد والجهاد مع تنظيم القاعدة في الولاء لقيادته وهو الولاء الذي يمنح الجماعة شرعية العمل المسلح في المنطقة، وهناك من يعتبر أنّ أول ظهور لجماعة التوحيد والجهاد جاء بعد عملية الاختطاف لرعايا غربيين في مخيمات جبهة البوليزاريو التي يرى البعض أنها تستهدف الأطراف الفاعلة في أزمة الصحراء الغربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب، لتجديد الصراع التقليدي بينهما على خلفية مواقفها المختلفة من القضية التي كانت سببا في إضعاف المنطقة وتعطيل المشاريع التكاملية، كما تهدف هذه العملية إلى زعزعة استقرار المنطقة وجر كل دولها إلى الأزمة.²

3. **حركة أنصار الدين:** تم تأسيس هذه الحركة من قبل الزعيم السابق للمتمردين الطوارق في مالي "إياد أغ غالي" حيث أعلن عن تشكيلها في نوفمبر 2011 انطلاقا من جبال "أغرغار" في أقصى شمال، وقد استغل العامل السوسولوجي والديني في عملياته العسكرية، سواء ضد الجيش المالي، أو حركة تحرير أزواد، كما دخلت هذه الجماعة في تحالف مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال "سرية الأنصار" التي تتشكل من مقاتلين طوارق في علاقة تشبه كثيرا علاقة تنظيم القاعدة الأم بحركة طالبان، وذلك للسيطرة على أهم القواعد العسكرية والإستراتيجية التابعة للجيش المالي. (أنظر الخريطة رقم 02).

بعد انهيار الجيش المالي سارع "إياد غالي" للتنسيق مع حلفائه (حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) للسيطرة على أهم المدن، فأسندت مهمة السيطرة على

¹ Henri Plagnol et François Loncle, **op, Cit**, p 37.

² وهيبة دالع ، المرجع السابق، ص 156.

الخريطة رقم 02: خريطة توضح مناطق انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي



¹ عمر سعداوي، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الأمنية الجديدة: التحديات والبدائل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012 - 2013، ص ص 115 - 116.

بنية استخدامها سواء كلياً أو جزئياً بعمل يعتبر جريمة ينص عليها القانون الدولي و القوانين الوطنية، بغرض التسبب في قتل أشخاص أو تسبب الأذى لهم".¹

تعد ظاهرة خطف الرهائن وإطلاق سراحهم مقابل دفع الفدية للمختطفين والذين في غالبيتهم ينتمون إلى جماعات إرهابية، أحد الروافد التي يحصل بموجبها تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي على أموال كثيرة من طرف حكومات الدول الأوروبية، كما أكد السيد كمال رزاق بارة وهو مستشار رئيس الجمهورية، أن عمليات الاختطاف التي شهدتها الساحل الإفريقي في آخر خمس سنوات أثمرت عن جني ما يقارب 150 مليون دولار، وبحسب تقارير المخابرات الأمريكية CIA، تشير إلى أن تنظيم القاعدة في المنطقة حصل على مبلغ 120 مليون دولار في فترة 2012 - 2014.²

ويظهر في منطقة الساحل الإفريقي أنّ هناك تحالفا عضويا ووظيفيا بين الجماعات الإرهابية المرتكزة بالمنطقة وبين تجار السلاح والمخدرات، حيث تتحصل الأولى على نسبة من الأموال الناتجة عن هذه التجارة وحصولها على مختلف أنواع الأسلحة من تجارة السلاح والمخدرات لمختلف مناطق العالم كأوروبا وأمريكا وآسيا، كما أن الثورة الليبية سنة 2012 شكلت عامل تمويل أساسي لهذه الجماعات خاصة في مجال التمويل بالأسلحة، وذلك بدخول عناصر الجماعات الإرهابية التي اتخذت منطقة الساحل الإفريقي كقاعدة لنشاطاتها إلى ليبيا مشغلة الفراغ الأمني فيها للحصول على الأسلحة بمختلف أنواعها والتي وظفتها في حربها ضد مالي.³

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة:

تتفق جميع التعاريف التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات والندوات الأمنية و أغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم التعريف الجريمة و إن

¹ عمر المهدي بخوش، دعم، تمويل وخطف، الاتجار بالسلاح والبشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة، من الموقع الإلكتروني: www.altahrironline.com/ara?p=، تاريخ التصفح: 20 - 04 - 2015، على الساعة 00:37

² المرجع نفسه.

³ وهيبه دالغ، المرجع السابق، ص 164 - 165.

اختلفت الصيغ اللغوية لها. حيث تشترك جميع التعاريف بأنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام و الوسائل و التقنيات المتطورة و غير المحظورة.

يعرفها الانتربول على أنها: "أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية".

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: أنها "يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".

ومنه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه الفرد يؤدي بالمساس بالإنسان في نفسه أو ماله أو بالمجتمع و نظامه السياسي و الاقتصادي يترتب عنه جزاء¹.

1) عوامل بروز الجريمة المنظمة في المنطقة

■ الفساد الإداري وتآكل مؤسسات الدولة عبر التواطؤ مع الجريمة المنظمة: إذ يساعد ذلك على تفشي الرشوة وفساد إدارات دول المنطقة خاصة في القطاعات الحساسة المكلفة بالرقابة كالجمارك وحرس الحدود والدرك الوطني، مصالح الضرائب ومصالح الجودة وقمع الغش الذي يساعد سيطرة المنظمات الإجرامية على أجهزة الإدارة في هذه المنطقة الشاسعة وابتزاز المسؤولين القائمين عليه، حي يجدر بنا إبراز تواطؤ المسؤولين مع الجريمة المنظمة في المنطقة..

ففي موريتانيا مع قرار الرئيس " ولد عبد العزيز " بتخفيف عقوبة السجن بحق خمسة مدنيين بتهريب الكوكايين في فيفري 2011، أما النيجر فتتم عمليات تهريب المخدرات والأسلحة بتواطؤ كامل من

¹ سميرة ناصري ، الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي، من الموقع الالكتروني:

<http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post.html> ، تاريخ التصفح: 25 مارس 2015،

على الساعة: 13:40.

السلطات بسبب محدودية القدرات الأمنية أو من أجل الحفاظ على الاستقرار في الشمال كالإفراج عن زعيم المتمردين العرب السابق " أبتا حميد الدين " في مارس 2012 المعتقل في جوان 2011 في أعقاب اشتباك بين الجيش النيجري وقافلة تحمل متفجرات وأسلحة من ليبيا، أما في الجزائر فتواطؤ كبار المسؤولين منظم على مستوى الولايات ل على المستوى الوطني.

- **الحروب والنزاعات في المنطقة:** خاصة الأزمات الداخلية والإقليمية كأزمة الطوارق والحرب الأهلية في التشاد وبوركينا فاسو والأزمة المالية الحالية نظرا لتعطيلها للنظام والقانون وأجهزة العدالة الجنائية، فإنها تخلق مجال واسعا للتجارة غير المشروعة للأسلحة وفضاء مهيئا للتعاون بين الجماعات الإرهابية وتجار السلاح في المنطقة في ظل شساعتها وصعوبة مراقبة التحركات فيها في مقابل توفر الإمكانات المادية واللوجيستية للجماعات الإرهابية والإجرامية التي قد تفوق في بعض الأحيان إمكانيات الدولة.¹

(2) مظاهر الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي:

تعددت مظاهر و أنواع الجريمة المنظمة في المنطقة حيث نجد **الاتجار غير المشروع للمخدرات** حيث تشهد موانئ ومطارات بلدان الساحل مرور العديد من البواخر والطائرات محملة بكميات ضخمة من المخدرات بسبب عدم الرقابة الحدودية واستغلال وجود النزاعات في المنطقة، ويرى الخبراء أن الساحل الإفريقي هو ممر لهذه السلعة إلى أوروبا بما يقارب (40) طن، وترجع أسباب تفاقم تجارة المخدرات إلى غياب مؤسسات الدولة، وتورط الطبقة السياسية فيها، كذلك التدهور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ففي عام 2012 أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC إلى اكتشاف مخابئ لإنتاج المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي.²

- **تهريب الأسلحة:** إن التدخل الفرنسي في ليبيا في 2011 جعل من ليبيا منطقة للحصول على الأسلحة من طرف الجماعات الإرهابية المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي، ومما ساهم في إنعاش هذه السوق

¹ Moulaye Zeini, **la Problématique de la Criminalité Transnationale et le Contrôle Démocratique du Secteur de la Sécurité**, Friedrich Ebert Stiftung, Bamako, Février 2014, p 07.

² Ibid, p 07.

تكاثر المواجهات المسلحة في المنطقة، ولقد أصبح مهربي السلاح بجنوب الصحراء منظمين بشكل جيد ويتوفرون على موارد مالية هامة ومعدات التواصل الدائم سهلت عليهم الانخراط في هذا النشاط بل هناك منهم من أحدثوا شبكات تهريب أسلحة خاصة بهم كما هو الأمر بالنسبة لـ "مختار بن مختار" و"بن مبروك"، وتعتبر اليوم الحدود الليبية ومنطقة "الزويرات" الموريتانية حلقتا وصل بين جنوب الصحراء وشمال إفريقيا ومعبرا رئيسيا للأسلحة المهربة إلى "تندوف" وجنوب المغرب وشمال مالي (مثلث تجارة الموت)، وقد نبهت "الانتربول" لهذا النشاط منذ نهاية سنة 2005، كما أثارت عدة تقارير أمنية خارجية حول العلاقة القائمة بين ظاهرة الهجرة السرية والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة¹.

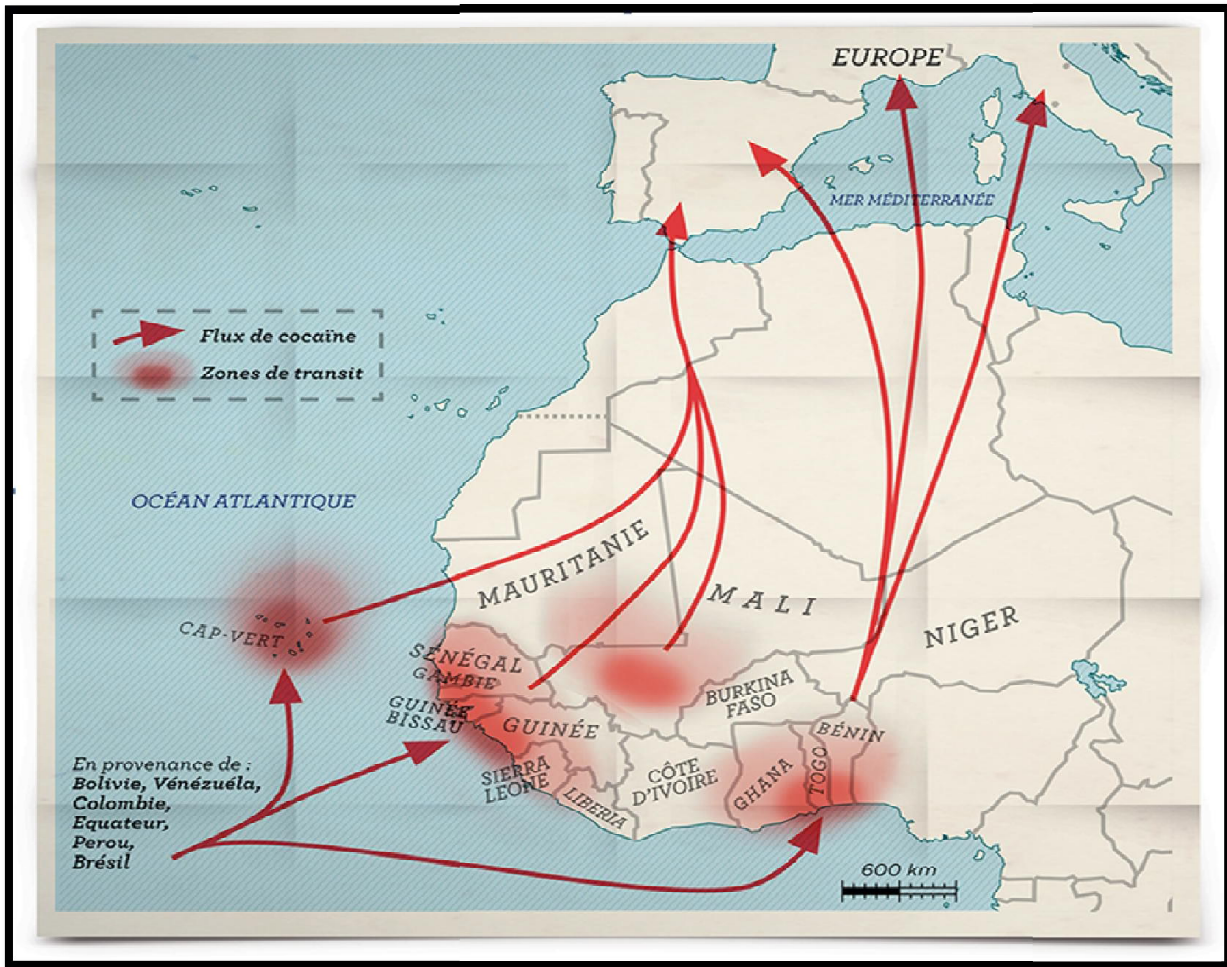
■ **الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل:** مشكل الهجرة غير الشرعية مرتبط بمختلف المشاكل والأزمات التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي كالإرهاب والنزاعات المسلحة وغيرها من المشاكل التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، والتي دفعت بشعوب المنطقة على خيار الهجرة غير الشرعية، وخطوط الهجرة تتجه دائما من الدول الواقعة جنوب الصحراء، كمالي والنيجر والتشاد، إلى الدول الواقعة شمال الصحراء، وبالأخص دول المغرب العربي ومنها الجزائر، وذلك من أجل الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وذلك لأنهم يرون في أوروبا الخلاص من مشاكلهم التي يعد الفقر جوهرها، وتشير القديرات إلى وجود 65000 إلى 120 ألف مهاجر غير شرعي من منطقة الساحل الإفريقي والصحراء يدخلون إلى دول المغرب العربي كل سنة.

وقد كانت الجزائر مصنفة كمنطقة عبور قبل أن تتحول إلى منطقة استقرار، حيث تم تسجيل أكثر من 28 ألف من المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، مم ترتب عن جملة من المشاكل الأمنية خاصة لارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجماعات الجريمة المنظمة، فقد أحصت السلطات الأمنية الجزائرية نسبة 12% من الجرائم المرتبطة بترويج المخدرات والتزوير والاحتيايل تورط فيها المهاجرون غير الشرعيون الذين يقصدون الجزائر، هذا بالإضافة إلى جرائم أخرى كالإتجار بالأطفال، وتشكيل شبكات إجرامية كشبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين، وقد سمحت هذه الأخيرة بتسلل إرهابيين ضمن

¹ ولفرام لآخر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**، مجلة أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، لبنان، 2012، ص 35.

قوافل الهجرة غير الشرعية، وقد يؤثر عامل الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي على طبيعة التركيبة البشرية للجزائر خاصة في المناطق الحدودية.¹

الخريطة رقم 03 : خريطة توضح خطوط التهريب والهجرة السرية



source: <http://tempsreel.nouvelobs.com/guerre-au-mali/20130225.OBS9921/sahel-les-djihadistes-et-la-cocaine-connection.html>

¹ وهيبة دالع ، المرجع السابق، ص ص 172 - 173.

المبحث الثالث: الإستراتيجيات الغربية اتجاه منطقة الساحل

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي أهم المجالات الجيوسياسية غير محكومة بمدى انتشار حالات الفوضى في شمال و غرب إفريقيا و إمكانية امتداد المخاطر للقارة الأوروبية، بالإضافة إلى احتوائها على زخم هائل من الثروات و المعادن الطبيعية مما فسخ المجال أمام الاهتمام الدولي بها والغربي خاصة، وعليه برزت عدة إستراتيجيات دولية اتجاه احتواء المنطقة سواء من حيث تحقيق المصلحة الذاتية لبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، من خلال إستراتيجيتهما اتجاه المنطقة أو إعادة بعث التنمية و خدمة تلك الدول خاصة في إطار إستراتيجية الأمم المتحدة.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

يرتكز التواجد الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب التي تقودها منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومع بروز القاعدة في المغرب الإسلامي ازداد اهتمامها بالمنطقة بتفعيل آليات التعاون الأمني والإستخباراتي، وتشكيلها للعديد من المبادرات والشراكات لتنفيذ السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب بالمنطقة.¹

(1) مبادرة "بان الساحل (Pan-Sahel): برز المكون الرئيسي للإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب منذ 2001 في بناء القدرات المحلية للدولة في مكافحة الإرهاب داخل الدولة القومية ، وتعد مبادرة "بان الساحل" مثالا جيدا عن هذا النهج الأمريكي، ويعود تاريخ إنشاء المبادرة لسنة 2002، والتي تسعى حسب المفهوم الأمريكي إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمنها الوطني وتطوير

¹ أحمد شعبان، أفريكوم: خطة الاحتلال المذهب لإفريقيا، من الموقع الإلكتروني:

[Http://www.Africom.Mil/Pdfiles/Usafricom2010](http://www.Africom.Mil/Pdfiles/Usafricom2010)، تاريخ التصفح: 04 أبريل 2015، على الساعة

قدراتها في مكافحة الإرهاب، وبدأ تفعيل مهام المبادرة رسمياً منذ تاريخ جانفي 2004، بعد قيام للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لمجموعة من الزيارات لكل من التشاد، مالي، موريتانيا والنيجر¹.

و قامت " pan sahel " على التعاون العسكري والاستراتيجي باستعمال تكنولوجيا الأقمار الصناعية لمراقبة تحركات الجماعات الإرهابية في المنطقة، وتمويل الجيوش العسكرية النظامية لدول الساحل بالإمكانات اللازم في مجال الاستعلامات، والعمل على تكوين قوات متخصصة في محاربة الإرهاب، وتقديم تدريبات للقوات المسلحة في دول المنطقة لمواجهة الإرهاب².

(2) مبادرة الشراكة عبر الصحراوية لمكافحة الإرهاب (TSCTI): تمثل هذه المبادرة امتداداً لمبادرة الساحل، حيث أعلنت إدارة بوش في جوان 2005 عن هذه المبادرة لمتابعة إنجازات مبادرة "بان الساحل" وتعميقها، وكان توسيع النطاق الجغرافي للمشاركة فيها إضافة للدول الأربعة السابقة، الجزائر والسنغال، واعتماد تونس و المغرب ونيجيريا كمراقبين³، ويمكن تعريفها كما جاء في الفصل الخامس من تقرير الدولي حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 بأنها:

" إستراتيجية متعددة الأوجه و طويلة المدى تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه صورة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة الأمريكية⁴.

¹ إفادة الفريق الأول ويليام وورد، إفادة قائد القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.Africom.Mil/Pdfiles/Usafricom2010>، تاريخ التصفح: 04 أبريل 2015، على الساعة 12:10.

² وهيبه دالغ ، المرجع السابق، ص 199.

³ نبيل بويبية، الأمن في الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الدراسات العربية والدراسات السياسية، القاهرة، 2008 - 2009، ص 150.

⁴ إبراهيم علي إبراهيم، أفريكوم - اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الإفريقية، من الموقع الإلكتروني:

<http://oudanonline.com/ar/article-15295.shtml/8/3/2008>، 04 أبريل 2015، على الساعة

13:15.

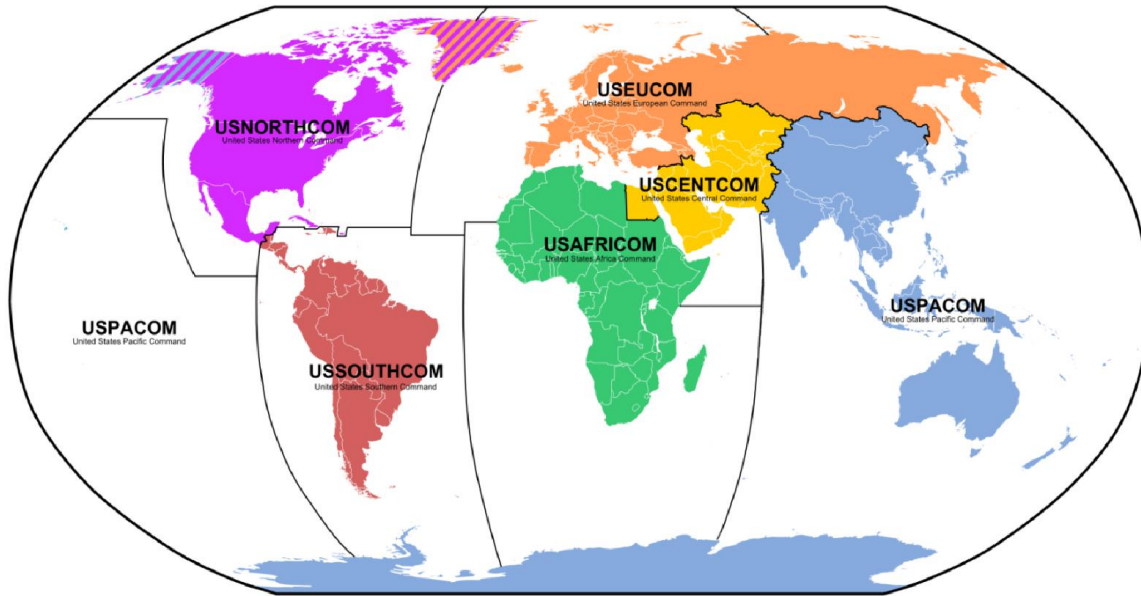
وإن كانت هذه المبادرة تهتم بالجانب التنموي فهي أيضا احتفظت أيضا بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة "بان الساحل" وهو ما يعرف بعملية الحرية المستديمة عبر الصحراء (OEF-TS) التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها متضمنة سمات عسكرية من حيث التدريب الأساسي للقوات البرية وتحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتي.

رعت قيادة قوات الولايات المتحدة في أوروبا (EUCOM) أولى تطبيقات المبادرة في جوان 2005 من خلال عملية (Flintlock) وقد جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وكذلك مشاركات من الحلف الأطلسي، وكانت من أجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة والبضائع والبشر، خاصة بعد أن أصبحت منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديدة ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم أمام إمكانية تحولها إلى أفغانستان ثانية جراء التوافد الإرهابي عليها بعد تعمق الأزمة في مالي، حي نفذت القيادة الأمريكية آخر عملية (Flintlock 11) في داكار في فيفري 2012، وكان من المقرر تنفيذ العملية التالية (Flintlock12) في مالي ما بين 27 فيفري و 18 مارس 2012 والتي تم إلغاؤها نتيجة الصراع المالي¹.

(3) القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (AFRICOM): قررت الإدارة الأمريكية إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا نهاية 2006، وقد أعلنت عن تأسيسها في 6 فيفري 2007، في حين بدأ العمل الفعلي لها في 1 أكتوبر 2008، واختيرت مدينة "شتوتغارت" الألمانية مقرا لها، وهناك عدة أسباب جعلت أمريكا تسعى إلى إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا، وكانت المهام الإفريقية موزعة على أكثر من قيادة عسكرية و لتأمين كذلك موارد الطاقة، إذ يرى بعض المحللين أن الدافع الأساسي لإنشاء "الأفريكوم" الوصول إلى مصادر الطاقة والغاز الطبيعي في إفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية، أي يركز على حماية موارد النفط الإفريقية. (أنظر الخريطة رقم 04)

¹ Henri Plagnol et François Loncle, **Op, Cit**, p 76.

خريطة رقم 04 : خريطة توضح القيادات العسكرية الأمريكية



source:http://fr.academic.ru/pictures/frwiki/85/Unified_Combatant_Commands_map.png

تسعى أيضا الولايات المتحدة من خلال هذه المبادرة إلى احتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا، خاصة وأن إفريقيا أصبحت الوجهة الأولى للاستثمار الصيني، وقد أصبح النفوذ الصيني واضحا في مجالات النفط ومشاريع البنى التحتية الأساسية في كثير من دول إفريقيا.

سعت الولايات المتحدة من خلال هذه المبادرة إلى إعلان الحرب على الإرهاب والتخلص من أي تهديد محتمل من قبل التنظيمات الإرهابية خاصة في إطار ما بات يسمى بالراديكالية الإسلامية، ومحاصرة ظاهرة الإسلام السياسي التي أصبحت تتصاعد في إفريقيا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش:

" إن حربنا على الإرهاب، وإن كانت تبدأ مع القاعدة إلا أنها لن تنتهي عندها، إنها لن تنتهي حتى الوصول إلى جماعة إرهابية في العالم وإيقافها وهزيمتها"¹

وعلى العموم يمكن لنا استنتاج اعتماد الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ثلاثة أنماط من مصالحها هي:

¹ وهيبة دالع ، المرجع السابق، ص ص 204 ، 205.

مصالح أمنية: وهي محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي خاصة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومختلف الجماعات الإرهابية في إطار خدمة الإستراتيجية الأمريكية الأمنية في المنطقة، وإقامة علاقات أمنية مع دول المنطقة خاصة مع عودة الطوارق إلى النشاط المسلح.

مصالح نفطية: وهذا ما لا ينكره المسؤولون الأمريكيون كأحد أسباب إنشاء "الأفريكوم" في إفريقيا لتأمين التنقيب عن النفط والمعادن، ولتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط ورعاية المصالح المرتبطة بنفوذها، وهي التي تشير إلى الوجود العسكري والتنسيق الإستراتيجي بل والتبعية الإستراتيجية لبلدان المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية.

مصالح اقتصادية تنافسية: الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أمام حتمية الواقع بصعود الشركات الصينية والروسية وحتى النفوذ الإقليمي لبعض الدول الإفريقية، فالسياسة الأمريكية في منطقة الساحل تتميز بالحركة والحيوية والإستباقية واعتماد مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين الجانب العسكري و الدبلوماسي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة

برزت الإستراتيجية الفرنسية حيال منطقة الساحل الإفريقي على أنها منطقة عبور وليس نفوذ فرنسي فقط، وهي السياسة التي شرعت في تجسيدها مع تأسيس مجموعة دول الساحل والصحراء سنة 1998، و توظيف أزمة الطوارق لتنفيذ شراكات أجنبية في المنطقة وكذا توظيف الكيان الإسرائيلي لتنفيذ سياستها في الساحل الإفريقي¹، فعموما يمكن فهم الدور الفرنسي في المنطقة من خلال مجموعة من المشاريع التي تركز على مختلف أبعادها السياسية، العسكرية، الاقتصادية وهي:

1. الآليات السياسية والدبلوماسية: تحولت السياسة الخارجية الفرنسية بتولي الرئيس الفرنسي (François Hollande) الرئاسة في 2012 إلى خطابات ذات طابع اقتصادي تصدرها عبارة الشراكة ففي زيارته

¹ باسكال يونيفاس، النزعة الغربية والخيار الديغولي - الميتراني، جريدة الإتحاد، العدد 4409، مصر، 21 فيفري 2013، ص 12.

إلى السنغال في أكتوبر 2012 افتتح خطابه بقوله "إفريقيا هي الشراكة" لتأتي زيارته إلى الجزائر لمدة يومين بين 19 - 20 ديسمبر 2012 لبحث الشراكة وإقائه خطابا في ظل الظروف التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي، كما اعتمدت فرنسا على دبلوماسية الضغط الدولية برعايتها تسويات بعض النزاعات الإفريقية وممارستها ضغوطا على مجلس الأمن الدولي، وتجدر الإشارة هنا إلى القرار 2085 الذي سمح بإرسال قوة دولية في 2012 إلى شمال مالي لأغراض عسكرية ضد الجماعات الإرهابية المسلحة، وأغراض إنسانية من أجل رعاية اللاجئين.

يمكن القول أنّ الدبلوماسية الفرنسية تعكس توجهات محددة للسياسة الخارجية الفرنسية مرتبطة بمنطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا والشمال الإفريقي، وكلها تعكس مناطق جغرافية إفريقية ذات أهمية جيوسياسية عالية، وفي الوقت نفسه تجسد مناطق تنافس دولي¹، من خلال التركيز على المقاربات الأمنية لظاهرة الإرهاب العابرة للقارات في شخص تنظيم القاعدة وحلفائها أو في تحديد سلم معايير الدولة الفاشلة والمنهارة (أزمة مالي) وما تحمله من تهديدات أمنية لحقوق الأقليات والإنسان مع استعمال نفس تلك المقاربات رغبة في التواجد الجغرافي على مستوى تلك المناطق لضمان نقاط التزود بالموارد الطاقوية.

لذلك يمكن وصف السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه إفريقيا على أنها سياسة قوة من خلال التدخلات العسكرية ودعم الدول الإفريقية على مستوى الأمم المتحدة والفرانكفونية وعلاقات عادية تكاد تتعدى مع بعض الدول الإفريقية، في حين هنالك حضور قوي لفرنسا على مستوى الأسواق الاقتصادية للكثير من الدول.

2. الآليات العسكرية: يمكن القول أنّ فرنسا قامت بعد الحرب الباردة بعملية تكيف إستراتيجي واسعة النطاق شملت كل من حضورها العسكري وتدخلاتها وارتباطاتها العسكرية في القارة الإفريقية وقد تميزت عملية التكيف بخصائص أساسية.²

¹ Andrew Harrsen, **the French Military in Africa**, <http://www.cfr.org/publication,04>, 12th, 2015 at 10h.

² Ibid

- **عدم الإنفراد بالتدخل العسكري** إذ أظهرت العديد من الأزمات الإفريقية عدم الميل الفرنسي إلى التدخل فيها بصورة منفردة وبدلاً من ذلك كثفت فرنسا جهود الدبلوماسية لتحويل تدخلاتها إلى إطار متعدد الأطراف، وتعتبر عملية "سيرفال **SERVAL**" في مالي خير تجسيد لهذه الدبلوماسية الجديدة، إذ بعد الانقلاب العسكري في 2012، استطاعت فرنسا حشد الدعم الدولي للتدخل العسكري في منطقة الأزواد في شمال مالي وذلك في 12 جانفي 2013 بقيادة رئيس أركان الجيوش الفرنسية الأميرال "إدوار غيار" والتي تديرها على المستوى التكتيكي قيادة عمليات مقرها مالي وعلى المستوى الإستراتيجي قيادة عمليات مقرها باريس، حيث كانت فرنسا الدولة الرائدة في هذه العملية التي غطتها المنظمات الدولية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي)¹، أما على المستوى الفردي فقد ساهمت بشكل كبير في تمويل القوة المنتشرة برعاية الاتحاد الإفريقي ب 63 مليون دولار².
- **الاستناد إلى البعد الإنساني في التدخل**، وقد ظهرت هذه المسألة في الأزميتين الليبية والمالية في خضم الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة الاستبدادية في بداية عام 2001، حيث تزعمت فرنسا تدخلها استناداً إلى قرارات من مجلس الأمن الدولي، وتكوين تحالف دولي بهدف القيام بتدخل إنساني في هذه الدول لحماية المدنيين والأبرياء.
- **العمل على التواجد العسكري الدائم** وذلك بإبرام عدة مبادرات وقواعد عسكرية في إفريقيا من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية الحيوية.

عموماً تمثلت الآليات العسكرية الفرنسية في إفريقيا في إنشاء القواعد العسكرية متمثلة في قاعدة جيبوتي، داكار، ليبيرفيل، بوروبون وقاعدة نجامينا في التشاد، وهذه القواعد تحتل مراكز إستراتيجية تغطي جميع المناطق التي تتمركز فيها المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية، وكذلك إبرام اتفاقيات الدفاع العسكري وآليات التدريب إذ يوجد حالياً تسعة اتفاقيات تجمع فرنسا مع كل من الكامرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، ساحل العاج، جيبوتي، الغابون، السنغال، وطوغو ومالي، ومن حق هذه الدول

¹ عاطف قدارية ، عملية القط النمر: فرنسا تفقد أول جندي إثر إسقاط مروحية، جريدة الخبر اليومي، العدد 6953، 13 جانفي 2014، ص 02.

² Hewane Sereque berhan, **La Politique De La France A l'Egard Des Conflits En Afrique Depuis 2002**, Un Politique Atatons, Annuaire Français Des Relations Internationales, Volume VII, France, 12 Janvier 2007, p 12.

طلب المساعدة العسكرية من فرنسا في الأزمات من خلال الاتفاقية الموقعة بينها وبين فرنسا، كدخلها في شمال مالي في جانفي 2013 بطلب من الرئيس "ديونكندا تراوري"، وهناك أيضا اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية، وهي اتفاقيات ثنائية تختلف مدة سريانها من دولة إلى أخرى وتجمع فرنسا ب (12) دولة إفريقية معظمها مرتبطة بالمنظمة الفرانكفونية ولها مصالح فعلية بفرنسا.

كما نجد العديد من المشاريع العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وتتمثل في ما يلي:

- مشروع العدل والأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية (JUSSEC): الذي دخل حيز التنفيذ في جويلية عام 2009 لمدة 4 سنوات بهدف تطوير قدرات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- مشروع (AFROMA): يقوم بدعم التكوين في مجال الشرطة والدرك في إفريقيا وممول بمليون أورو لمدة 4 سنوات، حيث ركّز هذا المشروع على تنفيذ سياسات التجنيد والتكوين لقوات الأمن الداخلية لدول شريكة وإعداد قوات لتقوية قدرات الدول في تحقيق السلام، فمثلا في مالي فقد استفادت من برنامج (JUSSEC، FSP، AFROMA)، و قدّر الدعم المقدم للدرك والجيش الوطني عام ب 86000 أورو.¹
- قوات التدخل السريع الفرنسية (FAR): تمّ إنشاؤها سنة 1993 في عدة قواعد بجنوب غرب فرنسا، تتكون من 44 ألف جندي، يمكنها التدخل خلال وقت قصير في أي مكان من القارة.

3. الآليات الاقتصادية: استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في الساحل الإفريقي من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية، فمازالت فرنسا المستورد الأول للخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، والاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية (التشاد، ساحل العاج والغابون)، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الإفريقية عموما وبين هذه الأجزاء وفرنسا بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشر دولة من غرب ووسط إفريقيا وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية السابقة، وكانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تركز على تحقيق هذا الهدف إذ أدركت أنّ المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيكون مجالها الرئيسي أوروبا والشرق الأوسط ومن ثم يصبح المجال الدولي

¹ Henri Plagnol et François Loncle, **op, Cit**, p 92.

الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحا أمام النفوذ الفرنسي بعيدا عن المنافسة مع الدولتين العظمتين هو إفريقيا.

وبالنسبة للمساعدات الفرنسية التنموية للقارة تأخذ فرنسا بالاعتبار مجموعة من الشروط السياسية لتكون الدولة مؤهلة لأخذ هذه المساعدات من بينها الديمقراطية ودولة القانون والحكم الرشيد، وهذا يكمل ضرورة فتح الأسواق الداخلية، حيث في إطارها يتم التعامل مع المستثمر الأجنبي وكأئته مستثمر محلي¹، وترتكز المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة بصفة أساسية في تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام وضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية، ولذا سارع الجنرال شارل ديغول منذ عام 1962 إلى تجميع الأنشطة الفرنسية في مؤسسة واحدة هي الشركة الفرنسية للنفط (**Total CFP**) والتي كانت الدولة تساهم فيها بنسبة 35٪.

إلا أن هذه الشركة لم تف بالأهداف التي كان ينشدها ساسة فرنسا فتقرر استبدالها بهيكل آخر عام 1965 تمثل في شركة " **ELF Aquitaine** " والتي انضمت إليها مؤخرا كل من "مؤسسة البحوث والأنشطة النفطية (**ERAP**) وشركة (**SNPA-LACQ**) ولعل الغرض الأساسي من عملية الدمج هذه كان تشكيل ذراع نفطية قوية مكن فرنسا من تحقيق أهداف سياستها الخارجية في إفريقيا، وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير إذ بفضل هذه الشركة استطاعت فرنسا الحفاظ على حضورها القوي في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية كما تمكنت من الانتشار في المنطقة².

المطلب الثالث: تطور الإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي:

يمكن ملاحظة الدور البارز الذي أصبحت تلعبه الصين في الساحل الإفريقي من خلال إقامة شراكات قوية في مجال الاتفاقيات التجارية والاستثمار في مختلف الميادين، حيث تعتبر الصين الساحل الإفريقي خزان إستراتيجي للموارد الأولية، ولقد عملت على وضع إستراتيجيتها من أجل أن تحتل موقع الشريك الإستراتيجي في المنطقة، في ظل إمكانية التكامل العالمية لدى الطرفين.

¹ Ibid, p 96.

² Ibid, p 98.

بدأت هذه الإستراتيجية بالظهور منذ انعقاد المؤتمر **المنتدى الصيني الإفريقي** في عام 2000، والذي أسس لعلاقة متينة بين الصين وإفريقيا لاسيما في المجال الاقتصادي والتجاري وفي جوانب أخرى سياسية وحتى عسكرية، وشكل العام 2006 مرحلة تقييمية للمنجزات المحققة، وكان النجاح باهرا إلى حد ما إذ شهد هذا العام **قمة إفريقية صينية** حضرها 43 دولة إفريقية وممثلون عن خمس دول أخرى، حيث أن التواجد الصيني كان منحصرا في السودان التي تحظى بالحصة الأكبر من العلاقات مع الصين فإنه قد بدأت تتطور علاقات أخرى مع باقي دول الساحل الإفريقي التشاد، النيجر وموريتانيا¹.

وفي إطار دعم إستراتيجيتها في إفريقيا تقوم الصين بتقديم

- مساعدات لإفريقيا في مجال الكوارث والمجاعة التي تعاني منها دول الساحل
- إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية الفقيرة
- مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، ورفض ممارسة الضغوطات على الدول باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان على غرار الدول الغربية.
- إبرام صفقات بيع السلاح لعدة دول إفريقية مستغلة سياسة الولايات المتحدة في الحد من تدفق الأسلحة لمناطق الصراعات في إطار سياسة إنهاء النزاعات في القارة².

طوّرت الصين سياسة جديدة تقوم على الشراكة الإستراتيجية مع الدول الإفريقية أكدت فيها استنادها إلى مجموعة من المبادئ والأهداف اتجاها المنطقة الإفريقية بشكل عام تشمل المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك، حيث تؤيد الصين الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء، التنسيق الوثيق بتعزيز التعاون مع أفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة، مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام والتنمية فيها، السعي وراء تحقيق التنمية المشتركة بالاستفادة من بعضهما البعض في

¹ توفيق سعد حقي ، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، دار الطباعة والنشر، العدد 43، بغداد، 2011، ص 28.

² وهيبة دالع ، **المرجع السابق**، ص ص 210 - 211.

خبرات الإدارة والتنمية، وتعزيز التبادل والتعاون في مجالات عديدة (سياسية، اقتصادية وأمنية)، ورغم هذا فمن غير المتوقع أن تتخذ الصين مواقف متشددة ربما تقسد عليها العلاقات مع الدول الكبرى¹.

تضطلع الإستراتيجية الصينية في مجال النفط في إفريقيا إلى المدى البعيد فيما يتعلق بأمن الطاقة، حيث تتواجد في منطقة الساحل، حيث أن القادة الصينيون علموا بأن النمو يتحقق من خلال التوفير المستمر للمواد الخام، وهذا ما دفع بالصين إلى البحث ما وراء البحار عن المصادر المستقرة، حيث أصبحت الصين حاليا ثاني اكبر مستهلك للنفط وراء الولايات المتحدة الأمريكية²، ويتوقع أن تزداد واردات الصين من النفط والغاز من 33 % من احتياجاتها الإجمالية من النفط والغاز إلى 60 % في عام 2020، وقد ركزت في ذلك على الدول الإفريقية حيث تستورد الصين أكثر من 25% من وارداتها من خليج غينيا والسودان، وذلك لأن جزءا كبيرا من النفط والغاز الذين ينتجهما الشرق الأوسط يخصص في العادة إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية، وهذا ما يفسر تركيز الصين لعلاقاتها التجارية الرئيسية في إفريقيا على الدول المنتجة للنفط، وهي تشمل بالأساس عشرة شركاء رئيسيين بما فيهم دول منطقة الساحل الإفريقي، مما جعل الصين تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين لها³.

لكن تتدرج تحت الإستراتيجية الصينية عدة أهداف خفية حيث يشكل الحضور الصيني القوي في إفريقيا، ورغم كل ما يحققه جراء هذا الحضور ترتيبات تتمثل في تهديدات وتحديات في جميع أبعاد الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.

- تعمل الصين على مساندة النظم الإفريقية التي توصف بالاستبداد، وبشكل هذا الدعم لدى الأمم المتحدة تحديدا رهانا حقيقيا، فقد طرح هذا الدعم انتقادات وشكوك كبيرة حول الأهداف الحقيقية للصين وراء هذا الدعم، فهناك من يعتبر أنه يهدف إلى تثبيت هذه النظم في السلطة والتي بدورها تتيح للصين فرصة

¹ إيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد 63، أبوظبي، 2007، ص 07.

² توفيق سعد حقي ، المرجع السابق، ص 28.

³ وهيبة دالع ، المرجع السابق، ص 207.

الاستثمار والتجارة مع البلدان الإفريقية، وهذا يشكل تهديد لإفريقيا فهو يعني تكريس التسلط والاستبداد والفساد السياسي¹.

- أكبر تهديد يعاني منه اقتصاد القارة جراء النفوذ الإستراتيجي الصيني هو منافسة الشركات الصينية التي أصبحت تتغلغل إلى عمق الاقتصاد الإفريقي، لتنتج وتستثمر في بعض المنتجات التي كانت تختص بها إفريقيا والتي كانت تعتبر ركيزة الاقتصاد لدى القارة، فلقد شهدت جل الدول الإفريقية حضور بشري صيني قوي من طرف المشاريع والعمال الصينيين، الذين أصبحوا يزاحمون العمالة الإفريقية في أبسط الأعمال حتى الحرفية منها، هذا الأمر من وقائع نلمسها والتي بدأت تعكسها وسائل الإعلام الجزائرية على سبيل المثال من الغزو الصيني والذي فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات جديدة لضبطه، من بينها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية التي تشرف بالخصوص على مشروعات ضخمة في قطاع البناء.²

مما سبق يمكن القول أن الصين تلعب دورا سياسيا في إفريقيا يختلف عن دورها على المستوى الاقتصادي، فهي تقوم بدعم بعض الأنظمة دون الأخرى، وذلك من أجل تثبيتها وذلك مقابل أن هذه النظم تضمن تسهيلات للصين في مجالات اقتصادية عديدة في القارة، وكذا ضمان دعمها الدبلوماسي في المحافل الدولية، مما يعني أنها بدأت تمارس بعض من السياسات التي تشبه السياسات الاستعمارية الغربية في إفريقيا لكن بشكل جديد، وهو ما يسميه البعض الاستعمار الاقتصادي، وهذا ما اتضح من نتائج سياسية واقتصادية، بدأت تبرز تداعياتها على إفريقيا خاصة تعاملها مع بعض النظم الاستبدادية، تحت غطاء المساعدات المالية والدبلوماسية، وهي تتميز في سياستها هذه من دولة لأخرى، حسب أهميتها وما توفره لها من إمدادات نفطية والسماح لها بالاستثمار على أراضيها دون الأخذ بالحسبان التكاليف الإنسانية والاجتماعية للشعوب الإفريقية.

¹ سمير قط ، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 - 2008، ص 148.

² المرجع نفسه، ص 159.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستنتج ما يلي:

✓ أن الجزائر معرضة بصورة مباشرة لمختلف التهديدات الأمنية المنتشرة بمنطقة الساحل الإفريقي ولا يمكن أن تواجهها إن بقيت منعزلة داخل إقليمها الجغرافي بسبب صعود تلك التهديدات عبر حدودها الجنوبية.

✓ إن كل من أزمة ليبيا وأزمة شمال مالي انعكس سلبا على الأمن الوطني الجزائري، بحيث انتقل هذا التهديد إلى داخل التراب الوطني الجزائري باستهداف المنشأة الاقتصادية الجزائرية في عين أميناس. كذلك محاولة الجماعات الإرهابية جعل الجزائر ممرا لها في تهريب الأسلحة من ليبيا إلى منطقة الساحل الإفريقي، وليظهر هنا انعكاس الأزمة الليبية على المنطقة وذلك باستغلال الجماعات الإرهابية لهذه الأزمة والصعود إلى ليبيا من أجل الحصول على التمويل اللازم من الأسلحة لتنفيذ عملياتها الإرهابية.

✓ تعد التهديدات الأمنية الجديدة المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة، أكبر تحدي يواجهه دول المنطقة بسبب ما تعانيه من انفلات أمني، وصعوبة مراقبة تحركات الجماعات الإرهابية وتنامي نشاطاتها وتعدد طرق تمويلها، وازدياد نشاطات الجريمة المنظمة (تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، التهريب، التجارة بالبشر).

✓ غياب شروط توفير الأمن الإنساني، وهذا راجع إلى الفشل الذي تعاني منه دول المنطقة في جميع أبعادها، فهي تعاني من أزمة الفشل السياسي (غياب الشرعية والديمقراطية) والاقتصادي (انتشار المجاعة والفقر)، انتشار الأوبئة والأمراض، وجود تهديد بيئي (التصحّر، التلوث، الجفاف).

✓ تعمل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين على فرض استراتيجياتها والتدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الساحل، والسيطرة عليها سياسيا بدعم الأنظمة الديكتاتورية، والسيطرة الاقتصادية باستغلال لاعقلاني لثروات المنطقة خدمة لمصالحها الاقتصادي دون الاكتراث بمستقبل الأجيال فيها، كذلك إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة للسيطرة عليها عسكريا واستراتيجيا لتأمين مصالحها من أي تهديد كان.

الفصل الثالث

آليات الدبلوماسية الجزائرية في

مواجهة التحولات الأمنية في

منطقة الساحل الإفريقي

إن ارتباط الجزائر جيوسياسيا مع منطقة الساحل الإفريقي، يجعلها معرضة لكل التهديدات الأمنية التي تشهدها هذه المنطقة، وهذا ما يلزم الجزائر على التعامل معها وفق ما تملّوها مبادئ سياستها الخارجية المبنية على ترسيخ الأمن في كل أبعاده من أجل حماية مصالحها وأمنها الوطني.

وسنتناول في هذا الفصل الآليات المنتهجة من طرف الجزائر بأبعادها المختلفة (السياسية، الأمنية والاقتصادية) وذلك على المستوى العلاقات الثنائية مع دول الساحل، وعلى مستوى العلاقات المتعددة الأطراف في إطار المنظمات الإقليمية والدولية في لمواجهة التهديدات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي، وكذا تعامل الجزائر من منطلق مقارنة تركز على التنمية الشاملة من أجل القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وإرساء قواعد الحم الراشد.

ومن أجل توضيح أكثر سنتناول النقاط التالية:

- ✓ الآليات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى العلاقات متعددة الأطراف
- ✓ الآليات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى العلاقات ثنائية الأطراف
- ✓ التنمية المستدامة كحل لمشاكل منطقة الساحل

المبحث الأول: الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات ثنائية الأطراف

أكدت الجزائر في مواقفها الرسمية على الحل السياسي للوضع الأمني دون اللجوء إلى القوة العسكرية والتدخل الأجنبي لحل الأزمات في منطقة الساحل، وذلك بتكثيف الآليات السياسية، الأمنية والاقتصادية بالمنطقة والتي سعت إلى تنفيذها على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف لما لها من دور محوري وريادي بالمنطقة.

المطلب الأول: الآليات السياسية

1) الوساطة الجزائرية في أزمة مالي

قامت الإستراتيجية الجزائرية حيال الأزمة المالية -حتى إعلان فرنسا التدخل العسكري- على معارضة أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة وتفضيل الحل السلمي، و المناداة بضرورة التفاوض وعودة الشرعية الدستورية في مالي، ضرورة عزل العنصر السياسي للطوارق (المنادي بالحكم الذاتي) ذي المطالب السياسية الوطنية الواضحة، والذي يجب التفاوض معه لإيجاد حل لأزمة شمالي مالي (وهي سابقة لانتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة)، عن العنصر الإرهابي المتمثل في القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المفتقرة لقاعدة جغرافية عكس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد. وقد اعتبرت الجزائر في البداية حركة أنصار الدين (الطارقية) من مكونات العنصر السياسي لا الإرهابي، وقد توسطت الجزائر لإجراء مفاوضات شاركت فيها هذه الحركة الأخيرة لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة¹.

انطلاقاً من مبادئها المتمثلة في حسن الجوار والحل السلمي للنزاعات، سعت الجزائر على قيادة الوساطة بين الأطراف المتنازعة في شمال مالي، مع تحديدها لجملة من الإجراءات والشروط من أجل التوسط بين الحكومة المالية الرسمية والحركات الاستقلالية، والتي تتمثل في الوحدة الترابية لمالي وعدم قبول الانفصال، تقديم فرصة لجميع أطراف النزاع للمشاركة في المفاوضات.

¹ بن عنتر عبد النور، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، قطر، 17 - 18 فيفري 2013، ص 05.

و سبق للجزائر أن قامت بمساعي دبلوماسية لإيجاد تسوية سياسية لأزمة شمال مالي ذات البعد الاجتماعي المتأصل وذلك في ما يعرف باتفاقية تمناست في جانفي 1991م واتفاقية الجزائر للسلام في جويلية 2006¹، ونظرا لتفاقم الأزمة من جديد في شمال مالي وانعكاساتها السلبية على الأمن الوطني الجزائري، قادت الجزائر مرة أخرى عملية الوساطة من أجل إعادة الاستقرار والأمن وعدم إعطاء أي فرصة للقيام بتدخل أجنبي قد ينعكس سلبا على الأمن بالمنطقة .

عملت الجزائر على تقريب الأطراف المتنازعة في مالي من خلال تكثيف الاتصالات بين الجانبين لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة ودعوتها للجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، ولهذا قامت الحكومة المالية بباماكو بإرسال وفد برئاسة وزير الخارجية المالي "سومايلو بويباي مايغا" إلى الجزائر العاصمة في 02 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

و قامت الجزائر في 22 ديسمبر 2012م بوساطة بين الجماعات المندبة بالاستقلال والحكومة المالية، انتهت باتفاق تعاون ينص على إيقاف إطلاق النار والعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة والتنسيق فيما بينها لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، إلا أنّ التدخل الفرنسي في المنطقة بسبب هجوم حركة أنصار الدين على مدينة كونا في مالي سنة 2012، جعل الجزائر تصنفه كتنظيم إرهابي لا يجب التفاوض معه بل لابد من التعامل معه كتهديد للأمن في المنطقة²

وبطلب من الحكومة المالية والتمرديين في مالي استأنفت المفاوضات في 19-20 جانفي 2014، فقد جاء في البيان المشترك بين الطرفين ما يلي: "بطلب من الإخوة الماليين باشرت الجزائر جهودا من أجل المساهمة في المساعي الجارية للمجموعة الدولية الرامية إلى ترقية الحوار الوطني

¹ مصطفى صايح ، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2014، ص12.

² Jean Pierre Chevenment et Gérard Larchcher, **sahel: pour une approche globale**, rapport d'information, N720, France, Juillet 2013, p 160.

الشامل في ظل احترام قواعد الشفافية والنزاهة والفعالية والمسؤولية وتمكين الماليين من هذا المسار وذلك طبقا للنواحي مجلس الأمن الأممي ومجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي¹.

وفي ديسمبر 2014 بعد عدة جولات من مفاوضات السلام اختتمت الجولة الرابعة بإعداد مشروع اتفاق سلام من قبل الوساطة الجزائرية، وجاء مشروع اتفاق السلام والمصالحة في مالي في 72 مادة موزعة على 8 محاور تضمنته وثيقة سميت "مشروع اتفاق السلام والمصالحة في مالي"، إلى جانب ثلاث ملاحق تخص القضايا الأمنية ومرحلة انتقالية، ومشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

استبعدت الوثيقة أي مشروع استقلال لمناطق الشمال، حيث ينص على أن الأطراف الموقعة تلتزم باحترام الوحدة الترابية الوطنية وسيادة الدولة المالية وكذا طابعها الجمهوري العلماني، وتلتزم الوثيقة كذلك سلطات باماكو بأن "مؤسسات الدولة المالية تأخذ الإجراءات اللازمة من أجل تعديل دستوري" والإجراءات التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيق مضمون الاتفاق².

توصلت الجزائر مع الأطراف المالية المتصارعة، إلى توقيع اتفاق سلام تاريخي في 01 مارس 2015، وكانت الجزائر قد قدمت مشروع اتفاق جديد يجمع بين حكومة مالي و6 مجموعات مسلحة وهي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى لوحدة أزواد، الحركة العربية الأزدادية، التنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجهات القومية للحركة.

و وقع على مشروع الاتفاق ممثل الحكومة المالية و ممثلو الجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي المشاركة في الجزائر و فريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر. كما أكد "منصف منجي"، رئيس "المينوسما"، إحدى المنظمات الدولية الملتزمة في إطار الحوار المالي الشامل أن التوقيع بالأحرف الأولى بالجزائر العاصمة، على اتفاق السلام و المصالحة الوطنية المنبثق عن مسار الجزائر يمثل قاعدة متينة لإرساء سلم مستدام و مصالحة وطنية. و أوضح "منجي" خلال مراسيم التوقيع على الاتفاق من أجل السلام و المصالحة الوطنية في مالي أن "الاتفاق و إن كان لا يستجيب لكل الطلبات و لا يرضي كافة الأطراف إلا أنه يقوم على التوازن و يمثل قاعدة جيدة لإرساء سلم مستدام و المصالحة". و قال فإن

¹ وهيبة دال، المرجع السابق، ص 293.

² وزارة الشؤون الخارجية، الوساطة تقترح برلمانا لسكان شمال مالي وتعديل الدستور ودمج المعارضة في الجيش، محضر ختامي للجولة الرابعة للمفاوضات، المديرية الفرعية لدول الساحل، ديسمبر 2014، ص 01.

نجاح هذا الاتفاق مرهون بقدرة الأطراف على تجاوز الحواجز الإيديولوجية والثقافية والسياسية وخدمة قضية مشتركة هي السلام عامل الاستقرار و التقدم و التنمية¹.

(2) إقامة اللجان المشتركة:

يتمثل الهدف من إنشاء اللجان المشتركة بين الجزائر ودول الساحل في السعي للعمل المشترك، والتعاون فيما بينها من أجل التنسيق في المسائل المشتركة ومواجهة التحديات المختلفة على مستوى العلاقات الثنائية، والجدول التالي يوضح عدد اللجان الموجودة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي.

الجدول رقم:(01): اللجان المشتركة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي:

الدول	الاسم الرسمي للجنة	سنة التأسيس	آخر اجتماع
مالي	اللجنة المختلطة ما بين الحكومية للتعاون الاقتصادي، الثقافي، العلمي والتقني	1973-10-16	الدورة 11
النيجر	اللجنة المختلطة للتعاون الاقتصادي، الثقافي، العلمي والتقني	1971-07-27	الدورة 10
التشاد	الجنة الوطنية للتعاون	1981-10-13	الدورة 03

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة لإفريقيا، المديرية الفرعية لدول الساحل (بتصرف)

(أ) اللجنة المختلطة ما بين الحكومتين المالية والجزائرية: تم تأسيس هذه اللجنة بتاريخ 16 أكتوبر 1973م، وفي آخر دورة لها تم مناقشة العديد من المسائل التي تهم البلدين في الجانب السياسي،

¹ هاجر سعود ، الوساطة الجزائرية تحل الأزمة في مالي، تاريخ التصفح: 04-05-2015، على الساعة: 02:33، من الموقع الالكتروني: www.echihab.com.

الأمني والاقتصادي، ومن خلالها تم تأسيس لجنة التعاون الحدودي الثنائي¹، وبعد زيارة الرئيس المالي الحالي "أبو بكر كايتا" للجزائر في جانفي 2014م، تم تأسيس اللجنة الثنائية الإستراتيجية بشمال مالي تهدف إلى تنمية المنطقة الحدودية وإزالة الخناق عنها. وتسعى الجزائر من خلال هذه اللجنة تقادي تأثير نظرية الدومينو وانتقالها إلى الجنوب الجزائري، كما تم عقد العديد من الاتفاقيات بين البلدين في عدة ميادين أهمها: التكوين المهني، التعليم، المساعدات الإنسانية. (أنظر الملحق رقم 01).

ب) اللجنة المختلطة الجزائرية النيجيرية: الهدف منها هو تقوية الحوار السياسي والتعاون بين البلدين، وعقب انطلاق أشغال الدورة العاشرة في نوفمبر 2011، أكدّ الوزير الأسبق للشؤون الخارجية الجزائرية "مراد مدلسي" أنّ البلدين ملزمان على التعاون لمواجهة المصير المشترك، وتم التطرق في هذه الدورة إلى المسائل العالقة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تم اتفاقيات في العديد من المجالات خاصة التنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة². (أنظر الملحق رقم 03)

ج- اللجنة المختلطة الجزائرية التشادية: في أشغال الدورة الثالثة بين البلدين المنعقدة بتاريخ 17-18 مارس 2014، برز التعاون الثنائي بين البلدين في تناول المسائل الإقليمية والعالمية أين ركز البلدين على الحل السلمي لجميع الأزمات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، عقد العديد من الاتفاقيات في

¹ Ministère Des affaires Etrangères, **Procès Verbal de la Onzième Session De la Commission Mixte De Coopération Entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la République du Mali**, Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, le 11 septembre 2011.

² Ministère Des affaires Etrangères, **Procès Verbal de Dixième Session De la Commission Mixte De Coopération Entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la République DU Niger**, Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, les 17 et 18 Mars 2014.

مجال الأمن، القضاء، التجارة، الصناعة، الزراعة، الصحة والصناعات الصيدلانية، النقل، التكوين المهني والمساعدات الإنسانية¹. (أنظر الملحق رقم 02)

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية (التعاون الاقتصادي)

أدركت الجزائر أنّ الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه دول الساحل الإفريقي، هو من بين الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، لذا دعت إلى تبني مقاربة اقتصادية مرتكزة على التعاون الاقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، من أجل التصدي لجميع التهديدات الأمنية من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي على مستوى العلاقات الثنائية مع مختلف بلدان الساحل الإفريقي.

1. **التعاون في المجال التجاري:** سعت الجزائر إلى توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول الساحل خاصة مالي، النيجر والنشاد، في مجال التبادل التجاري أثناء انعقاد اللجان المختلطة بين الجزائر وبين هذه الدول، حيث اتفقت الجزائر معها على تطوير وتشجيع التبادلات التجارية، والعمل على خلق معارض تجارية في مالي والنيجر خاصة لتطوير التجارة وتشجيع الاستثمارات وزيادة حجم المبادلات التجارية بين دول الساحل والجزائر، كخلق فروع للمؤسسات الجزائرية في هذه الدول لتسويق منتجاتها خاصة في مجال الصناعات الصيدلانية والصناعات الغذائية.²
2. **التعاون في مجال النقل:** تعمل الجزائر على تطوير مجال النقل بينها وبين دول الساحل خاصة النقل الجوي والبحري، وتقدم الجزائر كل التسهيلات في هذا المجال لدول الساحل كتبادل المعلومات والخبرات في ميدان تنظيم النقل، وتكوين إطارات وعمال المطارات لدول الساحل.

¹ Ministère Des affaires Etrangères, **Procès Verbale de la Troisième Session De la Commission Mixte De Coopération Entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la République du Tchad**, Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, les 17 et 18 Mars 2014.

² مقابلة مع السيد كريم بوشريط رئيس مكتب دول الساحل بالمديرية العامة لإفريقيا ، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 15 فيفري 2015.

3. **التعاون في مجال السياحة والأشغال العمومية:** تعمل الجزائر ودول الساحل على تقوية التعاون في مجال السياحة عن طريق¹:

- ✓ تبادل المعلومات والإحصائيات الخاصة بمجال السياحة.
- ✓ تنظيم برامج سياحية مشتركة.
- ✓ تبادل الخبرات في ميدان تهيئة القطاع السياحي، وتفعيل آليات واستراتيجيات تطويره.
- ✓ تكفل الجزائر بتكوين إطارات سياحية لدول الساحل.
- ✓ الاتفاق على تبادل زيارات العمل بين الوكلاء السياحيين لدول الساحل مع الجزائر لتفعيل السياسات والاستراتيجيات المتفق عليها في إطار الاتفاقيات الموقعة.

أما في إطار التعاون في مجال الأشغال العمومية فإن الجزائر تسعى إلى فك العزلة عن دول الساحل بتنفيذها لاتفاقيات الشراكة المتعلقة بإنجاز الطرقات الرابطة بين الصحراء الجزائرية ودول الساحل خاصة مالي و التشاد نظرا لاشتراكها للحدود مع الجزائر، وعموما فقد وقعت الجزائر عدة اتفاقيات مع دول المنطقة أثناء انعقاد اللجان المختلطة بالجزائر والتي تشمل:

- ✓ تطوير تبادل مواد البناء والمعدات الخاصة لإنجاز المشاريع.
- ✓ تشجيع مكاتب الدراسات والمقاولين الجزائريين على المشاركة في إنجاز مختلف المشاريع الكبرى في دول الساحل.
- ✓ بحث شراكة جديدة مابين مكاتب الدراسات الجزائرية مع مكاتب الدراسات لدول الساحل الإفريقي لترسيخ العمل المشترك فيما بينها.

4. **التعاون في مجال الطاقة والمناجم²:** وقعت الجزائر أثناء انعقاد اللجان المشتركة الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي على اتفاقيات تطوير حقول النفط بالمنطقة وإعطاء امتيازات لشركة **نفطال** و**سونطراك** للتقريب عن البترول خاصة في مالي والنيجر، كذلك قامت الجزائر بربط كل من مالي والنيجر بمشروع الربط بأسلاك الألياف البصرية، الذي سيساعد هذه الدول من الخروج عن عزلتها في مجال التكنولوجيا على المستويين الداخلي والخارجي.

¹ مقابلة مع السيد كريم بوشريط ، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

5. المساعدات التنموية والعمليات التضامنية الجزائرية لدول الساحل: تساهم الجزائر في استقرار الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تقديم المساعدات التضامنية للتخفيف عن الأضرار التي أنتجتها التهديدات الأمنية، فبالنسبة لدولة لمالي قدمت الجزائر مجموعة من المساعدات تمثلت في¹:

- ✓ في جوان 2010: قامت الجزائر بمنح مالي مساعدة على شكل هبة مواد غذائية مقدرة ب 2500 طن.
- ✓ في أوت 2011: في إطار تمويل المشاريع التنموية قدمت الجزائر هبة لمالي قدرها 10 مليون دولار.
- ✓ في 18 جوان 2012: الجزائر وقعت اتفاقية بالجزائر العاصمة لتمويل مشاريع التنمية في مالي من أجل مواجهة ومكافحة الخطر الإرهابي.
- ✓ في 2012: تقديم مساعدة غذائية قدرت ب 3171 طن للخروج من الأزمة الغذائية التي تمر بها مالي، ومساعدة اللاجئين المتواجدين على التراب الوطني
- ✓ سبتمبر 2013: قدمت الجزائر مساعدات إنسانية لمالي عل إثر الفيضانات التي شهدتها المنطقة.

أما فيما يخص دولة التشاد فقد عملت الجزائر على تقديم مساعدات في مجال التضامن الاجتماعي، وتعزيز التعاون بين الجمعيات ذات الطابع الإنساني، وتقديم هبات على شكل سلع بيداغوجية لمؤسسات التعليم والتكوين التشادية سنة 2014، وتقديم الخبرات على مستوى التكفل ومرافقة الطفولة المسعفة، وذلك بالتكوين المجاني للمسعفين التشاديين بالجزائر، وفي هذا الشأن تم توقيع مذكرة تفاهم بين

¹ سمية صحراوي ، التدخل الفرنسي في مالي وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013 - 2014، ص 151 - 152.

الدولتين تنص على تكفل الجزائر مجانيا تفعيل آليات التعاون في ميدان التكفل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة في التشاد¹.

قدّمت الجزائر سنة 2010 حوالي عشرة مليون دولار كمواود غذائية للنيجر، ولم تغفل عن قضية اللاجئين، فقد بذلت مجهودات معتبرة في التكفل بهم وإرجاعهم، مع مساعدة دولة النيجر في إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، وعلى هامش أشغال اللجنة المختلطة الجزائرية النيجرية أيام 19-20 سبتمبر 2011، وقعت الجزائر بروتوكول ختامي يتضمن حماية وترقية دور المرأة والطفولة اجتماعيا، وتوفير الآليات والإمكانات الضرورية الخاصة بالميدان البيداغوجي لتطوير المؤسسات التربوية في النيجر.

كما تعمل الجزائر على توفير تكوين للإطارات في النيجر في ميدان الضمان الاجتماعي وحماية الطفولة المسعفة، وذلك بتبادل الخبرات الجزائرية في مجال متابعة وحماية الطفولة من الأخطار والفئات الاجتماعية، كذلك متابعة وتأطير الشباب النيجيري في تأسيس وخلق المؤسسات الصغيرة، عن طريق بعث خبراء جزائريين مختصين في المؤسسات الصغيرة².

¹ Ministère Des affaires Etrangères, Procès Verbale de la Troisième Session De la Commission Mixte De Coopération Entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la République du Tchad , Op, Cit .

² Ministère Des affaires Etrangères, , Procès Verbale de la Troisième Session De la Commission Mixte De Coopération Entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la République du Niger, Op, Cit.

الجدول رقم (02): الاتفاقيات الموقعة بين الدولة الجزائرية ودولة مالي، النيجر والتشاد في المجالالاقتصادي.

الدولة الموقعة	نوع الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
مالي	اتفاق في مجال البريد و تكنولوجيا المعلومات الجزائر	الجزائر	2011/09/11
	اتفاق في المجال السياحي	الجزائر	2011/09/11
	اتفاق في المجال الحرفي و الصناعات التقليدية الجزائر	الجزائر	2011/09/11
	اتفاق في مجال الطاقة والمناجم	الجزائر	2011/09/11
	اتفاق في مجال التضامن	الجزائر	2011/09/11
النيجر	مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأشغال العمومية	الجزائر	2010/06/14
	اتفاق التعاون في مجال الصناعة التقليدية	الجزائر	2011/11/20
	البريد مجال في تفاهم تفاهم مذكرة وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال	الجزائر	2011/11/20
	اتفاق تعاون في مجال السياحة	الجزائر	2011/11/20
	اتفاق تعاون في مجال البريد والمواصلات	الجزائر	2011/11/20
	اتفاق مالي جزائري نيجري يتضمن إلغاء الديون النيجرية	نيامي	2011/08/22

اتجاه الجزائر		
التشاد	توقيع مذكرة تفاهم بين الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية والوكالة الوطنية للاستثمار والتصدير التشادية	الجزائر 2014/03/18
	توقيع مذكرة تفاهم في الميدان الفلاحي والتنمية الريفية	الجزائر 2014/03/18
	توقيع مذكرة تفاهم في مجال الموارد المائية	الجزائر 2014/03/18
	توقيع اتفاق حول النقل البري الدولي	الجزائر 2014/03/18

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (بتصرف)

المطلب الثالث: الآليات الأمنية (المقاربة الأمنية الجزائرية)

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمتين المالية الليبية، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها، حيث تتحرك في فضاءها الجيوسياسي، وهي تدرك أنها تعيش في ساحل الأزمات مرتبط بعدد كبير من المعضلات الأمنية الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم تشكل تهديدات بالنسبة للأمن الوطني الجزائري¹.

¹ قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، قطر، 2012، ص 03.

تعمل الجزائر على مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل في إطار إستراتيجية تنقسم إلى فرعين:

الأولى داخلية تسعى من خلالها إلى ضمان الأمن والاستقرار لإقليمها، عن طريق الآليات العسكرية التي تعمل على مراقبة وحراسة الحدود البرية وردع أي تهديد للأمن القومي الجزائري.

الثانية إقليمية تسعى من خلالها الجزائر إلى مواجهة التهديدات في الإطار الجماعي مع دول الساحل، وذلك بتوفير كل الآليات والوسائل الضرورية لإنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة بين دول الساحل (الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا) المعروفة بدول الميدان¹، و إنشاء وحدة التنسيق والاتصال المشكلة من سبعة دول وهي دول الميدان إضافة إلى بوركينا فاسو، ليبيا والتشاد.

يزداد اهتمام الجزائر بهذه المقاربة تقاديا لأي تدخل أجنبي بالمنطقة من جهة، والتحول الذي عرفه مفهوم الأمن، الذي يركز على أبعاد غير عسكرية وظهور تهديدات أخرى غير وطنية في منطقة الساحل من ناحية أخرى، منه فإن إستراتيجية الجزائر اتجاه منطقة الساحل تبرز فيما يلي:

1. المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

اتخذت الجزائر مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية لمواجهة الإرهاب وتحالفه مع الجريمة المنظمة، من أجل حماية حدودها التي تعتبر وجهة لمختلف التهديدات الأمنية، ففي البداية عملت الجزائر على القضاء على الإرهاب داخليا في مرحلة العشرية السوداء بتضييق الخناق على الجماعات الإرهابية²، أما في السنوات الأخيرة ومع توسع التهديدات والمخاطر الأمنية، تشهد الدبلوماسية الجزائرية حركية مكثفة

¹ وزارة الشؤون الخارجية، وثيقة بعنوان: لجنة الأركان العملياتية المشتركة، المديرية الفرعية لدول الساحل.

² Modibo Goïta, **Nouvelle Menace Terroriste En Afrique De L'ouest: Contrecarrer La Stratégie D'AQMI Au Sahel**, Bulletin De La Sécurité Africaine, Centre D'études Stratégiques De L'Afrique, 11 Février 2011, P08.

في الوسط الجغرافي المحيط بها، استنادا إلى العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي من أجل أمنة منطقة الساحل.

ترجع الجهود الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي إلى فترة التسعينات، حيث عاود النظام الجزائري التركيز على الصحراء الكبرى بعد الإهمال الذي لقيته في العشرية السوداء، جزاء تركّز العمل الأمني والعسكري في الشمال الجزائري سواء فيما تعلّق بعدد الجنود والعتاد أو باستراتيجيات العمل والتدخل في إطار هذا التوجّه.

أدخلت إصلاحات جذرية على قوّات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها، ما يخصّ الجمارك، شرعت مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الأغواط وورقلة في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية المتمركزة بالجنوب، على الرميّ بالسلاح الثقيل والمتوسّط واستعمال معدّات الرؤية الليلية ومعدّات عسكرية حديثة أخرى، لم تكن متوقّرة لدى الجزائر في السابق، بالإضافة إلى تدريب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في الميدان وطرائق تسييرها.

كما أخضع ضباط صفّ الجمارك إلى دورات تكوين متواصلة ومغلقة لمدة 21 يوما في قواعد عسكرية تابعة للجيش الجزائري، و قامت مديرية الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية الجزائرية بتدريب الوحدات نفسها على تقنيات محاولة تهريب الأسلحة والمتفجّرات وموادّ صناعتها، أمّا الدرك فساهموا في هذا التكوين عن طريق تلقين فرق جمركية تكتيكات مكافحة تهريب المخدّرات بالاستعانة بالكلاب البوليسية.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى رفع قدرات الجمارك القتالية في إطار برنامج تحديث القطاع وتدريبه للتعامل مع جرائم تهريب الأسلحة والمتفجّرات والمخدّرات على مستوى الحدود الجنوبية والتي أثبتت التحقيقات الأمنية صلتها بالجماعات الإرهابية¹.

رفعت الجزائر بعد أزمة "تيفنتورين" عام 2013 من ميزانية الدفاع لعامي 2013-2014، لتصل إلى 20 مليار دولار، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات، ويرجع المختصون الزيادة في

¹ حسام حمزة، الدوائر الجيوستراتيجية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2010 - 2011، ص 92.

الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل، بسبب انهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة ليبيا ومالي، وازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح¹، والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبقة لحماية حدودها، وهو ما يتطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن.

وفيما يخص الإرهاب والجريمة المنظمة فإن وجود تصور وشعور جماعي بين دول الإقليم الساحلي والصحراوي اتجاه هذا التهديد، قاد إلى إنشاء هوية أمنية مشتركة متفقة في مفهومها للعدو وتعتمد في الأساس على مقارنة إقليمية في التعامل معه نظرا أن التعامل الأحادي لن يؤدي إلا إلى الأضرار القطرية والإقليمية لدول المنطقة، وباعتبارها طرفا في المعادلة السابقة تحافظ الجزائر دائما في تحركاتها على مقارنة متعددة الأطراف، قائمة على التنسيق الإقليمي في التعامل مع التهديدات الأمنية لتغطية عجزها في مراقبة كتمل الحدود المشتركة بينها وبين موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا.²

2. الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على مستوى منطقة الساحل

يظهر الدور الجزائري اتجاه منطقة الساحل الإفريقي في توقيعها على جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والمشاركة في جميع الملتقيات والندوات حول الإرهاب في المنطقة، فمنذ 2008 كثفت الجزائر تواجدها على المستوى الإقليمي، ففي نفس السنة شاركت الجزائر في ندوة حول الإرهاب والتهريب احتضنتها العاصمة المالية باماكو، وقد شاركت إلى جانب الجزائر 6 دول وهي موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، ليبيا والتشاد.

وفي جوان 2009 شاركت الجزائر في اجتماع جمع الضباط والعسكريين لكل من موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، عقد بالعاصمة الليبية طرابلس، كان محوره الأساسي مستجدات الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل، و في سنة 2010م توجت الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب بتأسيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تضم كل من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، وتتمثل مهامها في متابعة

¹ خديجة بوريب ، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم

السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص 36.

² حسام حمزة، المرجع السابق، ص 93.

النشاطات والوضعيات العددية للجماعات الإرهابية الناشطة بالمنطقة، وجمع المعلومات الأمنية انطلاقاً من مصادر الدول الأعضاء¹.

إضافة إلى ذلك تحتضن الجزائر مقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب منذ سنة 2004، الذي جاء من أجل تعزيز القدرات القانونية لمكافحة الإرهاب وطرق تمويله، وتسعى الجزائر من خلاله إلى إنشاء قطب قضائي متخصص في سن التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتبويض الأموال، وتعزيز نظام المراقبة وتنفيذ كل الإجراءات الاحترازية والوقائية للمؤسسات المالية.

3. الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع أزمة ليبيا ومالي:

تتحرك الآلة الدبلوماسية والأمنية الجزائرية في ظل الأزمة التي تشهدها دولة ليبيا (نزاع مسلح، الإرهاب، الانفلات الأمني)، على عدة مستويات، فعلى المستوى السياسي تم تبادل الزيارات وتكثيف الاتصالات بين البلدين، من أجل مناقشة أهم التطورات التي تمر بها ليبيا وإيجاد حلول سياسية لها، وعلى هامش احتضان المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز في الجزائر سنة 2014 أطلقت الجزائر مبادرة دول الجوار الليبي، لأن الجزائر على يقين أن دول الجوار هي المعنية بحل الأزمة، وتم عقد اجتماع بتونس في جويلية 2014 وتم الاتفاق فيه على تأسيس لجنتين، الأولى سياسية تحت رئاسة مصر والثانية أمنية تحت رئاسة الجزائر.

كشفت الجزائر على مستوى هيئة الأمم المتحدة إنشاء مجموعة الاتصال الدولية للأزمة الليبية برعاية الإتحاد الإفريقي، سعياً منها لتأطير الأمور على المستوى الإقليمي، وذلك من أجل التنسيق والتعاون بين دول القارة الإفريقية، شاركت الجزائر في اجتماع روما في مارس 2014 وكذا اجتماع مدريد من نفس السنة، أين جددت دعمها لليبيا من أجل استعادة الاستقرار².

¹ Annette Lohmann, **Qui Sont Les Maitres De Sahara**, Régional Office Abuja, Nigeria, Juin 2011, P16.

² مقابلة مع السيد رضا مصباح رئيس مكتب ليبيا، المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 03 - 02 - 2015.

أما على المستوى الأمني، تتحرك الإستراتيجية الجزائرية اتجاه حصار بري وبحري على الجماعات السلفية الجهادية، ومنعها من التواصل مع العالم الخارجي¹، حيث كثفت من التواجد العسكري على الحدود لتأمينها والحد من نشاطات الجماعات الإرهابية، تدريب الضباط وأفراد الشرطة الليبية لتكوينهم من أجل التصدي لمختلف الإنزلاقات الأمنية، تشكيل نقطة اتصال أمنية على الحدود لمراقبة تهريب السلاح.

تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن خيار الحرب الذي تفضله دول «الإكواس» بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، وتسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية:

- **الحل السلمي الداخلي** دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي يهدد الأمن واستقرار الجزائر، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة (el moujahid)، "أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر" وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح "الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض".

إنّ أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أنّ منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم»، بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذ الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم.

¹ محمد بن أحمد، الجزائر تعتمد إستراتيجية عسكرية غير قتالية ضد الجهاديين في ليبيا، جريدة الخبر، العدد: 7670، الجزائر، 12 جانفي، 2015، ص 03.

تكمّن خصوصية الجزائر في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا، لذلك فإن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف، وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من شمال مالي¹.

المبحث الثاني: الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات متعددة الأطراف

تعمل الدبلوماسية الجزائرية على مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على مستوى متعدد الأطراف، في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال دعوتها للمجتمع الدولي إلى الحل السياسي والسلمي لأزمة المنطقة.

المطلب الأول: الآليات السياسية (رفض التدخل الأجنبي)

ترفض الجزائر أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول انطلاقا من مبدأ احترام سيادة الدول خاصة في دول الساحل، أين تقع الأطماع الأجنبية عليها خاصة الأطماع الفرنسية، التي تحاول دائما أن تلعب دور ريادي في المنطقة والحفاظ على مصالحها الاقتصادية باستخدام القوة العسكرية، وذلك راجع إلى الارتباط التاريخي بالمنطقة باعتبارها مستعمرات قديمة، وتقر الجزائر دائما أن أي تدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل لا يعتبر بمثابة حل للأزمات التي تعيشها، بل يولد تطور تلك الأزمات وتشعبها مما يصعب إيجاد حل لها، وهذا ما أثبتته التدخل الفرنسي في كل من ليبيا ومالي أين كانت تداعياته على المنطقة جد سلبية ذلك نظرا إلى زيادة التهديدات الأمنية على دول المنطقة كانتشار التجارة بالأسلحة وتقوية تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.

¹ محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ التنصّح: 01-05-2015، على الساعة 00:57، على الموقع الإلكتروني: www.democraticac.de.

تبرر الدول الغربية تدخلها في الشؤون الداخلية لدول منطقة الساحل تحت غطاء نشر الديمقراطية وإحلال السلم بالمنطقة والقضاء على الإرهاب المهدد للسلم والأمن الدوليين، إلا أنها في الحقيقة تسعى وبطريقة غير مباشرة إلى السيطرة الإستراتيجية على المنطقة باستغلال ثرواتها الطبيعية التي تعد بالنسبة للدول الأجنبية عماد اقتصادياتها خاصة في مالي، النيجر ليبيا، التشاد¹.

يرتكز الموقف الجزائري بعدم التدخل في الشؤون الداخلية بالاعتماد على مادة دستورية تحظر القوات من المشاركة في العمل العسكري خارج أراضيها، وقد رجعت باستمرار إلى هذا المبدأ الدستوري، مما يبرر عدم عبور القوات إلى مالي، حتى عندما دعت للمشاركة عسكريا في الحرب الدولية ضد الإرهاب، وهذا ما أدى إلى سحب الجزائر مستشاريها العسكريين من هذا البلد وقطع المساعدات العسكرية، وفضلت الحل السياسي والدبلوماسي، ذلك بإتباع سياسة خارجية واضحة لصنع السلام، التي تقوم على حشد الحلفاء لتأييد الحل السياسي المحلي لأزمة الساحل².

حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع أزمات منطقة الساحل خاصة، أزمة شمال مالي، في الوقت الذي وافقت عليه بعض الدول الإفريقي والقوى الكبرى، إلا أن الجزائر دافعت عن موقفها في الحل السياسي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، رغم حصول فرنسا على تفويض بالتدخل من مجلس الأمن تسمح لها بالتدخل العسكري من خلال اللائحة 2085، حيث سعت الجزائر إلى إعداد اتفاق بين حركتي أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الأزواد، التي تصب مقاربتها في إطار تشجيع الحوار والمفاوضات لحل الأزمة أزمة شمال مالي³.

تعتمد الجزائر في مقاربتها في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل على التعاون الإقليمي مع دول الجوار دون طلب التدخل الأجنبي في المنطقة، لأنها ترى أن الحل يكون إفريقيا للمشاكل الإفريقية، حيث تسعى الجزائر حاليا إلى احتواء الأزمة في مالي وليبيا دون أي تدخل أجنبي قد يعرقل

¹ خالد حنفي علي، الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، مطابع القاهرة، العدد: 185، مصر، جويلية 2001، ص 12.

² الطاهر دلول، السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تحريم دفع الفدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 23.

³ سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 197

مسار التسوية¹، وهذا بالتنسيق مع أطراف النزاع في مالي، كذلك وإعدادها مشروعا لحل الأزمة في ليبيا الذي يركز على مبدئين:

الأول هو زيادة التعزيزات الأمنية بحدودها مع ليبيا لمنع أي تسلل للأسلحة والإرهابيين، ومحاصرة الجماعات الإرهابية التي يمكنها التسلل إلى الحدود الجزائرية دون أي تدخل عسكري جزائري في ليبيا، أو تقديم دعم عسكري لها، والمبدأ الثاني هو حل الأزمة بمصالحة وطنية بين أطراف النزاع، من خلال فتح أبواب المفاوضات بينهم وعدم استثناء طرف من أطراف النزاع، وهذا ما تقوم به الجزائر حاليا حيث دعت على لسان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "السيد عبد القادر مساهل" إلى دعم جهود الأمم المتحدة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية، حيث صرح أثناء استقباله للمبعوث الإيطالي لليبيا "غريمالدي بوتتشينو" بتاريخ 01-03-2015، >> ستظل الجزائر تدعم جهود الممثل الخاص ورئيس البعثة الأممية في ليبيا بيرناردينو ليون، وأن الجزائر وإيطاليا تتقاسمان نفس الرؤية فيما يخص المسألة الليبية، فالبلدان يدعمان حلا سياسيا يرضي جميع الأطراف الليبية، ويجب تجسيد هذا الحل في إطار حوكمة وطنية في ظل السلامة الوطنية والوحدة الترابية دون اللجوء إلى أي تدخل عسكري قد يعرقل مسار المفاوضات <<².

وأقرت الدول الكبرى، بالركائز الأساسية التي تعتمد عليها المقاربة الجزائرية التي تركز على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وعلى التعاون الدولي والتنسيق الأمني والمساعدة التقنية في التكوين وإعداد الأطر اللازمة والضرورية لمكافحة الإرهاب بالمنطقة، وبناء على هذا تقوم الجزائر حاليا بقيادة الوساطة المالية التي تشرف على النهاية بتوقيع لاتفاق سلام بالمنطقة، وقيادتها لمسار المصالحة الوطنية الليبية، أين احتضنت اجتماعين لحوار قادة الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين الأول كان بتاريخ 10 و11 مارس 2015م بالجزائر العاصمة، أين أكدت الأطراف الليبية دعمها للجزائر

¹ إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 01، الجزائر، جوان 2014، ص 95.

² وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر وإيطاليا تتقاسمان نفس الرؤية بشأن المسألة الليبية، من الموقع الإلكتروني: www.mae.gov.dz/news_article/2893.aspx، تاريخ التصفح: 08-05-2015، على الساعة: 04:15.

في رفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، والتزامها بإيجاد حل نهائي للأزمة للحفاظ على سيادة ليبيا ووحدتها الوطنية الترابية¹.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

1. الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (NEPAD):

ترتكز الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة التهديدات الجديدة في الساحل على التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، وتعتبر الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا آلية جماعية وإستراتيجية بادرت الجزائر بإنشائها لمواجهة المخاطر والتهديدات خاصة المتعلقة بتلك التي تعيق التقدم التنموي والاقتصادي في إفريقيا كالتخلف والأمراض والأخطار الناجمة عن الفقر، كذلك تسعى الجزائر من خلالها إلى دعم دورها الإقليمي و الخروج من العزلة التي فرضتها أوضاعها الداخلية لعدة سنوات، كذلك من أجل أن تحتل الجزائر مكانتها عالميا، وتؤمن الجزائر، بأن هذه الأفكار، من شأنها النهوض بالاقتصاد الإفريقي بوصفها إطار للشراكة مع الدول المتقدمة².

لقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من الحصول على دعم الأطراف الدولية في بعث المشاريع الاقتصادية، وإلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها، من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب، وتدعيم الحكم الراشد للأمن والسلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

¹ وزارة الشؤون الخارجية، تسوية الأزمة في ليبيا: الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة واعدة، من الموقع الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/news_article/3001.aspx، تاريخ التصفح: 2015-05-08، الساعة: 05:20.

² بوقليلة أحمد، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011 - 2012، ص 92.

وتأتي الإستراتيجية الجزائرية مرفوقة بمجموعة من المشاريع المسطرة حسب الأولويات القطاعية المتمثلة أساسا في قطاع الزراعة، التعليم، التكنولوجيا المتطورة، البنى التحتية، الطاقة، بهدف تحقيق نهوض أمني-اقتصادي شامل لمواجهة أبرز التحديات وفي مقدمتها الفقر والإرهاب، وقد عملت الجزائر من خلال هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية بما فيها منطقة الساحل الإفريقي من خلال الربط بين التنمية المستدامة ممن زاوية اقتصادية واجتماعية، عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي.

كما أن سعي الجزائر من خلال مبادرة النيباد في تكريس الأمن والاستقرار خاصة في منطقة الساحل الإفريقي أمام الأطراف الدولية خاصة الأكثر تصنيعا، كانت نتائجها جد محدودة في ظل غياب إرادة دولية لإخراج القارة من التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه، لأنها تدرك بأن ذلك ليس في خدمة مصالحها الإستراتيجية التي تركز على الاستغلال الاقتصادي للثروات الطبيعية في المنطقة، والرغبة دائما في أن تبقى الدول الإفريقية تابعة لها.¹

2. دعم الجزائر للجهود الدولية للنمو الاقتصادي في منطقة الساحل

في إطار تعزيز المبادرات الدولية للنمو الاقتصادي في منطقة الساحل، سارعت الجزائر إلى دعمها، خاصة تلك التي تتمثل في إقامة الاستثمارات والدعم المالي لدول المنطقة، حيث قامت بدعم تعهدات مجموعة البنك الدولي للعامين 2014-2015، المتمثلة في شكل استثمارات جديدة بالمنطقة بواقع 1.5 مليار دولار، تتمثل أساسا في دعم شبكات الأمان الاجتماعي التي تساعد الأسر على تخفيف أسوأ الآثار الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، وعلى تحسين البنية التحتية وخلق الفرص في المناطق الريفية، ويؤدي التمويل الجديد الذي ستقدمه مجموعة البنك الدولية إلى جانب البرنامج الأول الجاري تنفيذه في المنطقة، إلى زيادة توليد الطاقة الكهربائية وتوفير مصادر أخرى للطاقة، ويتضمن هذا الدعم مبلغ بقيمة 300 مليون دولار، سيتم استخدامها أيضا في مساندة النهوض الاقتصادي في العديد من بلدان منطقة الساحل²، ولقد أكد الوزير المنتدب لدى وزارة الشؤون الخارجية المكلف

¹ أحمد بوقليلة، المرجع نفسه، ص 94.

² علي زكريا، تعهدات عالمية بتقديم مساعدات مالية كبيرة إلى دول الساحل، من الموقع الالكتروني: www.afrigatenews.net، تاريخ التصفح: 02-05-2015، على الساعة: 04:25.

بالشؤون المغاربية والإفريقية "السيد عبد القادر مساهل" على الموقع الرسمي للوزارة أنّ الجزائر تدعم كل الجهود والمسااعي الدولية التي ترمي إلى تطوير إفريقيا وتساعدتها في تحقيق الاستقرار¹.

وفي هذا السياق طالبت الجزائر الاتحاد الأوروبي بحشد كافة أدواته لمعالجة هذا الوضع المعقد ومواصلة تقديم الدعم الاقتصادي والأمني الذي تعتبره الجزائر شرط أساسي لتحقيق النمو.

المطلب الثالث: الآليات الأمنية (تجريم دفع الفدية)

اتخذت الجزائر موقفا صارما إزاء دفع الفدية لمختلف الجماعات الإرهابية من أجل الإفراج عن الرهائن والمتمثل في الرفض القاطع له، لأنه يشكل مصدرا لتمويل هذه الجماعات في الحصول على الأسلحة لممارسة عملياتها الإرهابية، وفي عام 2007م، اقترحت الجزائر مشروع لائحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية التي تطالبها هذه الأخيرة مقابل إطلاق سراح الرهائن.

وفي إطار استكمال الترتيب القانوني الخاص بمكافحة هذه الظاهرة أفضت جهود الجزائر ضمن المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب إلى المصادقة على مذكرة الجزائر، التي تتضمن الممارسات الحسنة في مجال الوقاية ضد عمليات الاختطاف مقابل دفع الفدية بمصادقة مجلس الأمن على هذه اللائحة تحت رقم 1904 في 17 ديسمبر 2009².

تبني المجتمع الدولي لمشروع الجزائر: ويتضمن القرار الذي جاء مكمل رقم 1373 المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب ومحاربته، واللائحة 1267 الخاصة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية انشغال المجموعة الدولية إزاء تزايد ظاهرة اختطاف الرهائن بغية جمع الأموال، وفي هذا الصدد شدد القرار على ضرورة أن تعمل جميع الدول على تجريم دفع الفدية، حيث دعا مجلس الأمن المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار.

¹ وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر تدعم الجهود الدولية لتنمية منطقة الساحل، من الموقع الالكتروني:

www.mae.gov.dz، تاريخ التصفح: 02-05-2015، على الساعة: 04:36

² Modibo Goïta, Op. Cit , p 06.

وأكد وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماعات دورتهم العادية الـ 134 رفضهم كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية مثل دفع الفدية التي تستخدمها لتمويل أنشطتها الإجرامية. وتبنى وزراء الخارجية العرب في دورتهم العادية بالقاهرة ضمن بند الإرهاب الدولي وسبل مكافحته اقتراح الجزائر القاضي برفض كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية بالتهديد أو قتل الرهائن أو طلب فدية لتمويل جرائمها الإرهابية، ودعا وزراء الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية، لمكافحة الإرهاب إلى المصادقة عليها مجددين تأكيدهم على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال وعدم اعتبار العمل المقاوم عملا إرهابيا مع الأخذ بالاعتبار أن قتل الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية.

إلى ذلك، دعا مجلس الأمن الدولي خلال مصادقته على لائحة تحت الدول على وقف دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن إلى "التفكير في وسائل منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من عمليات الاختطاف".¹

كما استطاعت الجزائر استمالة الولايات المتحدة الأمريكية لمشروعها القاضي برفض الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن، حيث طلبت من الولايات المتحدة عبر العديد من المسؤولين الأمنيين الذين زاروا الجزائر في إطار سياسة تفعيل التعاون الأمني بين البلدين إلى مساندتها في مجلس الأمن للحصول على لائحة ملزمة تجرم دفع الفدية في حالات خطف الرهائن.²

وبالرغم من وجود إرادة جزائرية قوية في القضاء على أهم مصدر لتمويل الإرهاب، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ و التطبيق الفعلي، بسبب السياسات التي تمارس من طرف بعض الدول الغربية كفرنسا التي لم تحترم اللائحة وعمدت على دفع الفدية لتحرير 04 رهائن كانوا محتجزين في مالي، وانتقدت الجزائر التصرف الذي بدر من السلطات الفرنسية مؤكدة أن هذا الفعل ليس حلا للقضاء على الإرهاب، بل يزيد من تغلغل الجماعات الإرهابية فيها التي تعمل على زعزعة الاستقرار والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وفي هذا الصدد عملت الجزائر على إقناع دول منطقة الساحل على تبني موقفها إزاء دفع الفدية لتحرير الرهائن، وعدم الرضوخ للسياسات الغربية التي تستغلها كوسيط بينها وبين الجماعات الإرهابية.

¹ الجزائر تثبت للعالم تبنيتها المطلق لمبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابيين، من الموقع الإلكتروني: www.elmouwatane.com/?p=8227، تاريخ التصفح: 2015-05-07، على الساعة: 23:40.

² وهيبة دالع ، المرجع السابق، ص 240.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة كحل لمشاكل منطقة الساحل:

قبل الانطلاق في البحث عن السعي الدبلوماسي الجزائري لترسيخ عوالم التنمية المستدامة في منطقة الساحل كحل لمشاكل المنطقة، من المفيد إعطاء تعريف لعبارة **التنمية المستدامة** فحسب تقرير "برونتلند" لـ 1987 تعرف التنمية المستدامة كالتالي: "هي شكل من أشكال التنمية التي تستجيب لمتطلبات الأجيال حاليا من دون عرض للخطر قدرة أجيال المستقبل للاستجابة على متطلباتهم"، فمفهوم التنمية المستدامة يقوم بتحديد تصورات قابلة للاستمرار ويغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي للنشاطات البشرية على المدى البعيد، ومن وجهة النظر التطبيقية، لا يمكن الشروع في التنمية المستدامة إلا إذا كانت الموارد الضرورية متوفرة ومتوفرة بحجم كافى لضمان الاستدامة.

الجزائر أدركت أن منطقة الساحل تتوفر على ثروات اقتصادية هائلة وطاقات بشرية معتبرة تضمن بها الاستدامة ومواجهة التهديدات الأمنية لو عملت على حسن استغلالها، لذلك ركزت الجزائر على هذا الجانب بتدعيم وتطوير منطقة الساحل الإفريقي.¹

المطلب الأول: تفعيل لآليات التعاون الاقتصادي

سعت الجزائر إلى إقامة علاقات اقتصادية مع دول الساحل الإفريقي وذلك في إطار التعاون الاقتصادي، وتم تأسيس لجنة تنسيقية تحت اسم "لجنة خط عابر للصحراء" تهدف إلى تعزيز التعاون بين بلدان الساحل الإفريقي والنظر في التحديات التي تواجهها من أجل إيجاد حلول لها.

عملت الجزائر على الاندماج الاقتصادي الإقليمي والقاري، وذلك بتطوير طرق الاتصال بين بلدان الساحل عبر انجازها لمنشآت اقتصادية ضخمة، كمشروع الطريق العابر للصحراء الذي يعتبر في الأساس مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية، انطلقت العملية سنة 1970 بالتنسيق مع الأمم المتحدة في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين"، وكانت الأهداف المسطرة بين 06 بلدان خط طريق في

¹ فرحات مرهون ، التنمية المستدامة لمنطقة الساحل: الخيارات التكنولوجية والاستراتيجية للجزائر، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، الإثنين 15 أكتوبر 2012، ص 78.

الصحراء والساحل، ينطلق من الجزائر إلى تونس مروراً بمالي، النيجر، نيجيريا والتشاد، ومن (8957 كلم) لم ينجز أكثر من (3500 كلم)¹.

قامت الجزائر ببناء الخط الخاص بصفة كلية على (1400 كلم) بين الغولية وحدود النيجر مروراً على تمنراست. كما أنه تم تعبيد الطريق على خط النيجر على (740 كلم) الواقعة بين الحدود مع الجزائر والحدود مع نيجيريا وبقي انجاز 220 كلم بين الحدود الجزائرية ومدينة أرليت، أما في داخل الإقليم الخاص بدول الساحل خاصة مالي والنيجر فإن معظم خطوط المشروع هي لحد الآن عالقة بسبب التوترات الأمنية التي تشهدها المنطقة².

تسعى الجزائر أيضاً إلى تكثيف آليات التعاون الاقتصادي في مجال التبادلات التجارية مع دول الساحل حيث شهدت السنوات الأخيرة ازدياد المبلغ الإجمالي لمعاملات الاستيراد والتصدير من الجزائر ودول الساحل من (120 مليون دولار إلى 1038 مليون دولار) ثم تضاعف المبلغ بنسبة 9% تقريباً³.

كما عملت الجزائر في إطار التعاون الاقتصادي إلى إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية سنة 2012، بما فيها دول الساحل الإفريقي، وعملت كذلك في 2013 على مسح ديون (14) دولة إفريقية قدر ب(902) مليون دولار، وتسعى الجزائر من وراء مسحها لهذه الديون إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، وكذا مساعدة بلدان القارة الأقل دخلاً على إقامة مشاريع تسمح بمكافحة الفقر وحالات عدم الاستقرار التي تعزز التطرف الديني، وتدفع بالآلاف من الشباب الأفارقة إلى الهجرة نحو الجزائر كآخر بوابة نحو أوروبا.

تساهم الجزائر في تطوير قطاع المحروقات في منطقة الساحل عن طريق مساهمة شركة سوناطراك في التنقيب وتطوير أنابيب نقل الغاز والبترو، حيث وقعت الجزائر عدة اتفاقيات تعاون

¹ محمد عيادي ، مشروع الطريق العابر للصحراء للتواصل مع إفريقيا انطلق عام 1970، من الموقع الالكتروني: www.alssalamalyaoumi.com/، 28 - 04 - 2015، على الساعة 18:26.

² المرجع نفسه.

³ محمد عيادي ، الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبالية، الجزائر، الإثني 15 أكتوبر 2012، ص 88 - 89 - 91.

للتنقيب عن البترول في ثلاث مناطق بالنيجر وهي (كفرا وتمسا وألجداو)، كما ينص الاتفاق على مشاركة النيجر في إنجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر والذي يدخل في إطار تجسيد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا¹.

المطلب الثاني: البعد التنموي للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي

نتيجة للأوضاع التي تعيشها شعوب دول الساحل بسبب التهميش المتبع من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة، وتنامي مشاكل الفقر، الأزمات الغذائية، وانتشار الإرهاب دفع بالجزائر لتفعيل آليات تنمية بتوفير البديل الاقتصادي لهذه الدول وتقديم مساعدات هامة في إطار تنمية الجنوب والمناطق الحدودية، حيث قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة بتوفير المساعدات الاقتصادية للاجئين المتواجدين على أراضيها وتوفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من إرجاعهم إلى بلدانهم.

استند البعد التنموي للمقاربة التنموية الجزائرية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآفاق 2015، وبدعم منه استضافت الجزائر مؤتمراً للدول المانحة في الاتحاد الإفريقي في ديسمبر 2003، لإشراك شركاء التنمية في أفريقيا في عملية دعم التنفيذ الفعال للمشروعات والبرامج ذات الأولوية التي تم تحديدها في خطة العمل للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء على طلب من حكومة السنغال، قدم الدعم المؤسسي لإنشاء أمانة مؤقتة للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة المرحلة التنفيذية من خطة عمل برنامج بناء القدرات التي أبرزتها الحكومات الأفريقية في صدر أولوياتها.

وفي إطار هذا البرنامج تم في الجزائر عقد اتفاقية أممية متعددة الأطراف (اتفاقية الجزائر)، التي تعني بحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وتركز الجزائر حالياً جهودها نحو تشجيع البلدان الإفريقية على الانضمام إلى الاتفاقية². (أنظر الملحق رقم 02)

¹ سفيان بنبو ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990 - 2011، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011 - 2012، ص 87.

² مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير حول مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري، 21-25 فيفري 2005، ص 02.

تماشيا مع مشروع تنمية الساحل ومواجهة التهديدات الأمنية من منطلق لين، اعتمدت الجزائر في إطار سلوكياتها التضامنية اتجاه دول الساحل آلية المساعدات والتي شملت معظم دول الساحل، حيث بلغت قيمة المساعدات التي قدمت إلى مالي خلال 2011 - 2012 ب(10) ملايين دولار مقابل مباشرة مخطط أمني وتنموي شامل في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشاريع البنى التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب.

وتساهم الجزائر بدعم قدره (10) ملايين دولار لمشروع في مالي مبني على تنفيذ برامج تخفيف الأسلحة مقابل دفع مكافآت مالية وإيجاد فرص العمل مع دمج 10 آلاف شخص اجتماعيا ومهنيا بتمكينهم من الاستفادة من مشاريع تنمية جديدة، كما تشرف على تكوين قوة عسكرية مشتركة تتألف من (75000) جندي، وتوفير (300) نشاط لكل (500) فرد من النساء والشباب بدعم (1,30) مليون فرنك إفريقي لتمويل (85) محل و(5) مراكز تجارية¹.

تستند المقاربة الجزائرية في مجال الأمن الغذائي بمنطقة الساحل على إستراتيجية زراعية شاملة، تندرج ضمن إطار شامل من التنمية، تهدف إلى معالجة كل المشاكل المسببة لسوء التغذية أو الناتجة عنه، وتتجلى الأهمية البالغة التي توليها الجزائر إلى تنمية الساحل الإفريقي من خلال تمكينا على المستوى القاري من مواجهة التحديات التي تعيق الاستغلال الأمثل لإمكاناتها بفضل الإستراتيجية الزراعية الشاملة التي تعمل الجزائر على دعمها، وهي الإستراتيجية التي يتم تنفيذها من خلال توفير المناخ الملائم للنشاطات الزراعية وضمانها ماديا في الساحل الإفريقي، وهذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية السيد "رمطان لعمامرة" خلال مشاركته في أشغال القمة (31) للجنة التوجيهية لمبادرة النيباد في جوان 2014².

و ركزت الجزائر من خلال مقاربتها التنموية على ضرورة التعليم ومحاربة الجهل منطلقا في إستراتيجيتها من فرضية أساسية محتواها أنه كلما ارتفعت نوعية التعليم ارتفع مستوى التنمية الإنسانية، وقد تم إنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

¹ جمال الدين بوقشرة ، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، شهادة ماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013 - 2014، ص، ص 111 - 113.

² وزارة الشؤون الخارجية، المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا، من الموقع: <http://www.mae.gov.dz> ، تاريخ التصفح: 29 - 04 - 2015، على الساعة: 00:05.

الجزائري والبوركينابي والليبي والمالي والموريتاني والنيجيري والتشادي في جوان 2012 بالجزائر تتمثل مهمته تطوير ومتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل وتقاسم الانشغالات المفتوحة بين جميع المنظمات لمواجهة تنامي الإرهاب ومشاكل الأمن الغذائي¹.

¹ بقشرة جمال الدين، المرجع السابق، ص 114.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل الذي تناول الآليات المنتهجة من طرف الدبلوماسية الجزائرية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي نستنتج أن:

- ✓ تتحرك الدبلوماسية الجزائرية من أجل احتواء أزمات منطقة الساحل على مستويين، الأول ثنائي الأطراف في إطار التعاون المشترك بعقد اللجان المشتركة الجزائرية مع دول الساحل، أو من خلال تبادل الزيارات الرسمية لدراسة ومناقشة المسائل الأمنية التي تشهدها المنطقة، كذلك تنشط الدبلوماسية الجزائرية على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف من أجل إيجاد حل مشترك وشامل وحث المجتمع الدولي على تبني المقاربة الجزائرية اتجاه منطقة الساحل.
- ✓ تتعدد الآليات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، فهي تشمل كل من الجانب السياسي، الأمني والاقتصادي.
- ✓ تطبيقا لمبادئ سياستها الخارجية ترفض الجزائر أي تدخل أجنبي في المنطقة بأي شكل كان، ذلك نظرا لانعكاساته السلبية، إذ لا يزيد إلا الحقد والتطرف في المنطقة ما يؤدي إلى استغلاله من طرف الجماعات الإرهابية لتقوية صفوفها.
- ✓ تعتمد الجزائر في تفعيل آلياتها الدبلوماسية في منطقة الساحل الإفريقي على مقارنة التنمية الشاملة تجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي، حيث ترى أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه دول المنطقة يشكل سببا رئيسيا في تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، كذا الهجرة غير الشرعية بسبب الأوضاع السيئة التي تعيشها شعوب المنطقة.

الختام

ركزت هذه الدراسة على دور الدبلوماسية الجزائرية بكل أبعادها وآلياتها في مواجهة التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث شكلت هذه المنطقة محور اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة بسبب ما تعرفه من تحولات أمنية أدت إلى هشاشة المنطقة، ونظرا لارتباط الجزائر الجيوسياسي معها، انعكست هذه التحولات الأمنية بشكل مباشر على أمنها الوطني إذ أصبحت الجزائر مكشوفة لمختلف التهديدات الأمنية المتمثلة في الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

تواجه الجزائر هذه التهديدات الأمنية من خلال تبنيها لسياسة خارجية مبنية على مجموعة من المبادئ منها الحل السلمي لأزمات المنطقة دون استعمال القوة، وعدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وعدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية، ويعود اهتمام الجزائر بالمنطقة لعدة أسباب تتمحور أساسا في الارتباط الجغرافي والاقتصادي، وحتى التاريخي فالجزائر منذ استقلالها كانت تدافع عن دول المنطقة لنيل استقلالها.

وإدراكا منها لخطر التهديدات الأمنية المحيطة بها وصعوبة مواجهتها بسبب تعدد مصادرها، عمدت الجزائر إلى تفعيل دبلوماسيتها على المستوى الثنائي الأطراف مع دول المنطقة، وذلك بعقد العديد من الاتفاقيات وتفعيل آليات التعاون الأمني، السياسي والاقتصادي خاصة مع مالي ، النيجر، التشاد وليبيا.

كذلك نجد تفعيل الدبلوماسية الجزائرية على المستوى المتعدد الأطراف في إطار المنظمات الإقليمية (الإتحاد الإفريقي)، والمنظمات الدولية (هيئة الأمم المتحدة)، وذلك من أجل دعوة المجتمع الدولي إلى تبني المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة التي تركز على مجموعة من المبادئ المتمثلة في الحل السلمي والسياسي للأزمات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بأي شكل كان لما له من تداعيات سلبية على سلامة واستقرار أمن المنطقة.

تلعب المقاربة الأمنية الجزائرية دورا مهما على المستويين الداخلي والخارجي، حيث يركز عمل الدبلوماسية الجزائرية في المستوى الأول على إعطاء أولوية مستديمة للتنسيق بين دول الساحل في المجال الأمني، وذلك بتبادل الخبرات والاستعلامات والتكثيف من التواجد العسكري، قصد تأمين الحدود والدفاع عن الإصلاحات والتقدم المحرز في مجال دعم الديمقراطية التشاركية الشاملة. أما على المستوى الثاني، فقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية من بعث الأطر والآليات الجهوية للتشاور والتنسيق الكفيلة

بتحقيق الغاية المشتركة، عبر تحسين مكافحة الإرهاب، ويضع النشاط الدبلوماسي في أولويته تجفيف منابع تمويل الإرهاب ومصادر التجنيد في صفوفه، والحد من تنقل أفراد، ومواجهة أبواقه وكذا مكافحة جميع أنواع الجريمة المنظمة التي أخذت بعدا جديدا وهو تحالفها مع الإرهاب حيث أصبحت الممول الرئيسي له.

تقوم الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في الوقت الراهن في الساحل الإفريقي على ضمان الأمن والسلم عن طريق إعطاء دفع جديد للتنمية، ويظهر ذلك في محاربتها للفقر وتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية وبعث المشاريع الاقتصادية في إطار المنظمات الإقليمية (النيباد)، ووضع الآليات اللازمة للوقاية من مخاطر النزاعات، وتدعيم الحكم الراشد للأمن والسلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

تعتبر الوساطة آلية فعالة في الدبلوماسية الجزائرية في إطار التسوية السلمية للأزمات التي تعيشها دول الجوار خاصة مالي وليبيا ، حيث تمكنت الوساطة الدولية لأزمة شمال مالي بقيادة الجزائر في إيجاد حل سياسي يحفظ الوحدة الترابية والوطنية لمالي، ويصون الاستقرار بالمنطقة، كذلك فإن الجزائر على يقين على أن الحل الواحد والوحيد لتسوية الأزمة الليبية هو منطق الحوار السلمي، فإن الجزائر تقوم حاليا بقيادة وساطة دولية بين قادة الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين.

وبالإضافة إلى هذا يمكن أن نستنتج كذلك ما يلي:

✓ تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية فعالة اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ويظهر ذلك في النتائج التي توصلت إليها من خلال تفعيل آلياتها الدبلوماسية من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

✓ تعتبر الجزائر بلد استقرار ومصدر للأمن، ويتجلى ذلك في سعيها الدائم إلى حل أزمات المنطقة سواء على المستوى الثنائي الأطراف أو المتعدد الأطراف.

✓ أصبحت الجزائر رائدة في مجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك يعود إلى خبرتها الطويلة في هذا المجال، ما أعطى لها مكانة مرموقة على الساحة الدولية، وذلك باعتراف الدول الكبرى التي تتسارع إلى التقارب مع الجزائر من أجل وضع استراتيجيات مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة.

✓ تعتبر المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية في تسيير علاقاتها الخارجية وفي مواجهة التهديدات الأمنية حل مثالي في ضمان الأمن والاستقرار خاصة في ظل التحول الذي عرفه مفهوم الأمن، ويظهر ذلك في اهتمام الجزائر بكل أبعاده أثناء صياغتها لمقاربتها الأمنية فهي تشمل البعد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، البيئي، الصحي، الغذائي وحتى الثقافي.

وفي نهاية هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات من أجل تفعيل أكثر للدبلوماسية الجزائرية اتجه منطقة الساحل الإفريقي:

✓ على الدولة الجزائرية التركيز أكثر على الاختلافات العرقية والإثنية بمنطقة الساحل والعمل أكثر على إقناع شعوب وحكومات هذه المنطقة على أن مصيرها مشترك وأن أي تهديد لفئة على حساب فئة أخرى سيؤدي إلى تفاقم الأزمات.

✓ إقناع حكومات المنطقة أن الحل الواحد والوحيد هو بين أيدي شعوب المنطقة، يختارونه بكل سيادة وديمقراطية.

✓ على الجزائر أن تتمسك بمبادئ سياستها الخارجية اتجاه المنطقة مهما حاولت الدول الغربية إقحامها عسكريا.

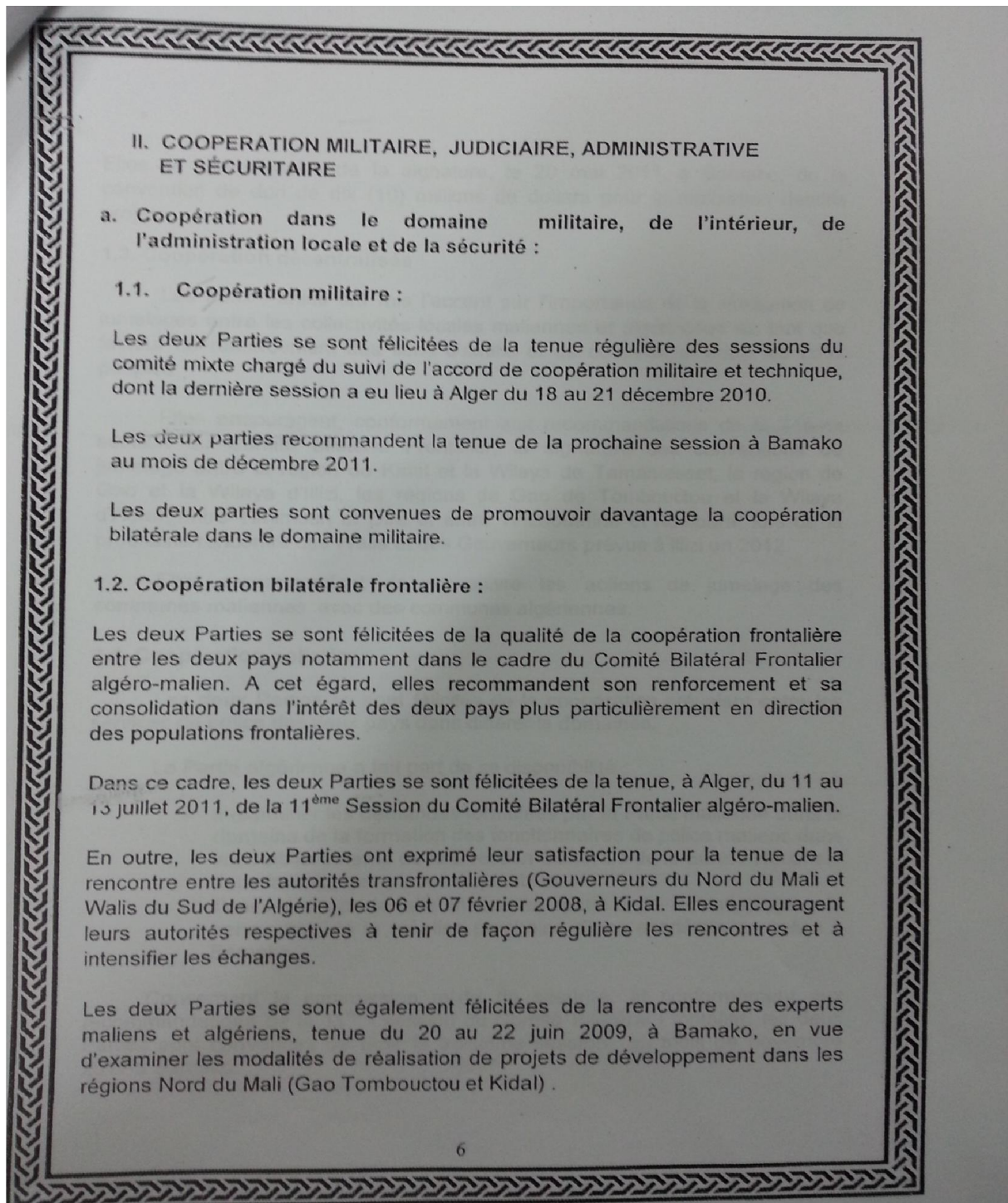
✓ إن أمن واستقرار الجزائر مرهون على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي، لذا عليها أن تكثف من توجه سياستها الخارجية بنسبة أكبر نحو المنطقة، وذلك من خلال استباقها إلى إيجاد الحلول ولعب دور ريادي بالمنطقة.

✓ تفعيل أكثر لسياسة العمل الجماعي في إطار الإتحاد الإفريقي من أجل إيجاد حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية من أجل التصدي لأي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية.

✓ العمل على تشكيل قوات أمنية موحدة بين الجزائر ودول الساحل تعمل على تطوير آليات مكافحة الإرهاب ومنابع تمويله والجريمة المنظمة في المنطقة.

الملاحق

الملحق رقم 01: محضر اجتماع للجنة المختلطة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية المالية المنعقدة بتاريخ: 11 سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة. المصدر: وزارة الشؤون الخارجية.



III. COOPERATION DANS LE DOMAINE ECONOMIQUE ET FINANCIER

a. Coopération dans le domaine du Commerce

Les deux Parties se félicitent de la signature au cours de cette session d'un accord de coopération entre les Chambres de Commerce des deux pays.

Elles ont manifesté leur satisfaction pour la participation réciproque des opérateurs des deux pays à la FEBAK ainsi qu'à l'Assihar de Tamanrasset.

Elles encouragent les opérateurs des deux pays quant à la participation aux foires nationales et régionales organisées de part et d'autre.

Les deux Parties se félicitent de l'échange régulier d'informations sur les opérateurs habilités à exercer le commerce extérieur dans les deux pays et recommandent la poursuite de cette opération.

Par ailleurs, les deux Parties ont réitéré leur engagement pour l'organisation de foires de bétail tournant dans les wilayas d'Illizi, de Tamanrasset, d'Adrar et dans les régions de Gao, Tombouctou, et de Kidal. A ce titre, les autorités compétentes dans chacun des deux pays devront coordonner leurs efforts pour identifier les lieux, fixer les périodes, la nature des animaux, les conditions de transfert des produits de la vente, ainsi que l'application des normes sanitaires conformément aux réglementations en vigueur dans les deux pays.

S'agissant du commerce de Troc, la Partie malienne a exprimé le souhait de l'amélioration de la liste des produits échangés dans ce cadre.

La Chambre de Commerce et d'Industrie du Mali s'engage à assister SAIDAL pour la commercialisation de ses produits au Mali.

b. Coopération Financière

Les deux Parties se sont félicitées de la signature à Bamako, le 17 janvier 2011, de l'accord portant sur l'effacement de la dette de la République du Mali vis-à-vis de l'Algérie.

La Partie malienne a tenu à exprimer toute sa reconnaissance et sa gratitude à la Partie algérienne, pour sa contribution à l'allègement du fardeau de la dette extérieure.

S'agissant des créances commerciales détenues par les opérateurs économiques algériens « SNTR et CNAN » sur la Société des Transports Terrestres « SAT », la Partie algérienne invite la Partie malienne à honorer ses engagements en matière de règlements de ces créances.

Par ailleurs, la Partie algérienne a informé la Partie malienne de son souhait de procéder à l'actualisation de la convention en vue d'éviter les doubles impositions et d'établir les règles d'assistance réciproque en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune, signée le 1^{er} février 1999 et ce, à la lumière des nouvelles dispositions réglementaires en la matière.

La Partie algérienne s'engage à soumettre à la Partie malienne, par voie diplomatique, un projet de texte actualisé aux fins d'examen.

c. Coopération douanière

Les deux Parties conviennent de redynamiser la convention d'assistance mutuelle signée entre les deux pays, le 04 décembre 1981, en instaurant des relations directes et personnelles entre responsables des deux administrations chargés de la lutte contre la fraude.

Les deux Parties conviennent de relancer les réunions des responsables des douanes des deux pays. La date de la prochaine réunion est laissée à l'initiative des douanes algériennes.

Les douanes algériennes réitèrent leur disponibilité à faire bénéficier les douanes maliennes de cycles de formation dans les écoles de douanes en Algérie.

Les deux Parties ont convenu, en concertation avec les douanes nigériennes, de réactiver les réunions tripartites (Algérie- Mali- Niger). La date et le lieu de la rencontre sont laissés à l'initiative des douanes algériennes.

De son côté, la Partie algérienne a réitéré son accord et a marqué sa disponibilité à formaliser cette opération.

Pour ce faire, la Partie malienne propose l'envoi d'une délégation constituée de la Chambre de Commerce et d'Industrie du Mali, de la Direction Nationale des Transports Terrestre, Maritime et Fluvial, de la Direction Nationale des Routes, du Conseil Malien des Chargeurs et du Conseil Malien des Transports Routiers (CMTR), à Alger, en vue de discuter du cadre technique de cette exploitation.

5. Coopération dans le domaine du Tourisme et de l'Artisanat

5.1. Tourisme

Les deux Parties sont convenues de renforcer la coopération dans le domaine du tourisme à travers :

- l'échange d'informations et de bulletins de statistiques touristiques ;
- l'organisation de programmes touristiques conjoints ;
- l'échange d'expériences en matière d'aménagement touristique, de la mise en œuvre de politiques et de stratégies de développement ainsi que de promotion du tourisme.
- la formation touristique ;
- l'échange de bourses d'études ;
- l'échange des expériences dans le domaine de l'ingénierie de la formation ;
- le jumelage des établissements de formation dans les deux pays.

• Promotion touristique :

- l'encouragement de la participation des opérateurs aux manifestations promotionnelles organisées dans les deux pays notamment le salon international du tourisme et des voyages à Alger et le Festival d'ESAKAN (Tombouctou) et d'Essouk (Kidal).

Développement touristique

- l'échange des expériences dans le domaine des études d'aménagement touristique ;

- l'encouragement des opérateurs économiques à réaliser des projets d'investissement dans les deux pays ;
- l'échange des expériences dans le domaine de la législation et de la réglementation et toutes documentations relatives aux activités touristiques et hôtelières.

La Partie malienne a invité la Partie algérienne à prendre part à la 4^{ème} édition du Salon International du Tourisme (SITOUR).

5.2. L'artisanat :

Les deux Parties sont convenues de renforcer la coopération dans le domaine de l'Artisanat à travers :

- l'échange de visites de travail entre les responsables et opérateurs du secteur de l'artisanat dans les deux pays ;
- l'échange d'expériences dans le domaine de la formation d'artisans notamment en matière de teinture naturelle et de la promotion des produits artisanaux ;
- l'échange d'expériences dans le domaine de la mise en œuvre de politiques et de stratégies pour le secteur. A cet effet, la Partie malienne a sollicité l'appui de la Partie algérienne pour la mise en œuvre de sa politique et de sa stratégie de développement de l'artisanat ;
- l'échange de documents et de publications concernant toutes les branches du secteur de l'artisanat.

Conformément aux engagements pris lors de la 10^{ème} session de la Commission Mixte, la Partie malienne a remis à la Partie algérienne un projet d'accord dans le domaine de l'Artisanat. La Partie algérienne s'est engagée à transmettre ses éventuelles observations par la voie diplomatique.

6. Coopération dans le domaine de l'Agriculture

6.1. Lutte anti-acridienne

Les deux Parties se sont félicitées de la qualité de la coopération qu'entretiennent les deux pays dans ce domaine.

La Partie malienne réitère son souhait pour le renforcement du dispositif de surveillance du criquet pèlerin par des prospections conjointes au niveau des zones frontalières. Elle a sollicité l'assistance de la Partie algérienne pour l'organisation de formations en matière de télédétection et de voyages d'études.

La Partie algérienne a pris bonne note et a assuré la Partie malienne de son accompagnement dans ce domaine.

6.2. Productions végétales

La Partie malienne transmettra à la Partie algérienne un dossier relatif au Programme Pilote de Promotion de la Culture du Palmier Dattier (PDRK).

La Partie algérienne s'engage à l'examiner dès sa réception et d'en assurer une suite diligente.

Les deux Parties ont réitéré leur volonté de prévoir des échanges de délégations afin d'approfondir la coopération dans les domaines suivants :

- les techniques d'irrigation ;
- la maîtrise des eaux souterraines
- les travaux de conservation des eaux et du sol ;
- le développement de l'approche participative ;
- les techniques culturales en matière d'agriculture oasisienne ;
- la production végétale (arboricole, maraîchère et céréalière).

6.3. Formation agricole

La Partie malienne sollicite l'appui de la Partie algérienne pour le renforcement des capacités et le perfectionnement des agents par l'octroi de bourses d'études.

A cet égard, la Partie malienne doit soumettre, dans les meilleurs délais, à la Partie algérienne, une requête définissant le plan détaillé des types et domaines de formation.

6.4. Coopération dans le domaine de l'élevage

Les deux Parties sont convenues d'encourager la promotion du partenariat dans les domaines de la production, de la transformation et de la commercialisation de la viande, du lait ainsi que l'intensification de l'échange d'informations sanitaires entre les services vétérinaires.

Les deux Parties ont exprimé leur volonté de consolider la coopération bilatérale dans le domaine de l'élevage travers :

- le renforcement progressif des structures zoo sanitaires aux frontières ;
- l'appui technique de l'Algérie en vue de l'organisation de la campagne conjointe de vaccination du cheptel des zones frontalières ;
- la requête d'assistance du Mali dans le domaine de l'hygiène et le contrôle de qualité des denrées d'origine animale ;
- l'assistance dans le cadre de la mise en place de postes frontaliers de quarantaine pour la prise en charge des épizooties.

La Partie malienne a réitéré son souhait pour la réalisation de la mission de haut niveau qui examinera la Convention sanitaire Vétérinaire signée en octobre 1990 et son éventuelle actualisation ainsi que les aspects sanitaires liés au commerce du bétail entre le Mali et l'Algérie.

7. Coopération dans le domaine des Travaux Publics

Les deux Parties se sont félicitées des avancées réalisées dans le cadre du projet structurant « Route Transsaharienne » et ont manifesté leur intérêt commun à renforcer leur coopération dans ce domaine en vue d'atteindre les objectifs fixés par les Hautes Autorités de chacun des pays.

Les deux Parties ont fait le point d'exécution des travaux de la Route transsaharienne.

La délégation malienne a informé la Partie algérienne :

- du lancement des travaux de la route Gao-Bourem ;
- de la validation de l'étude l'Avant Projet Sommaire de la route Bourem – Kidal ;
- de l'introduction d'une demande auprès de la Banque Arabe pour le Développement Economique en Afrique (BADEA) pour le financement des études techniques d'exécution détaillées (APD) de la section Timiaouine - Kidal.

La délégation algérienne a informé la Partie malienne :

- de l'achèvement de l'étude d' l'Avant Projet Détaillé (APD) sur 395 km de la route Silet- Timiaouine ;
- de l'état d'avancement de l'étude de balisage du même tronçon;
- de la prise en charge des travaux de la route revêtue entre Silet et Timiaouine (première tranche sur 200 km) dès le début de l'année 2012;
- de l'achèvement de l'étude d'aménagement des routes frontalières ;
- de la prise en compte d'une section d'environ 150 km de la route reliant Silet à Tinzaouatène.

Les deux Parties se sont réjouies de la tenue de la 54ème session du Comité de la Liaison de la Route Transsaharienne (CLRT), à Alger, les 24 et 25 avril 2011.

En outre, les deux Parties sont convenues de ce qui suit :

- le développement des échanges de matériaux de construction et d'équipement ;
- l'encouragement des bureaux d'études et des entrepreneurs à participer aux études et à la réalisation de projets dans les deux pays ;
- d'établir un partenariat entre les Bureaux d'Etudes Techniques algériens et maliens pour mener conjointement les études techniques.

8. Coopération dans le domaine de l'Environnement et du Développement Durable

Les deux Parties se sont félicitées de la participation de l'Algérie à la 13^{ème} Conférence des Ministres Africains de l'Environnement tenue, à Bamako, du 20 au 25 juin 2010.

La Partie malienne a exprimé le souhait de la signature de conventions de partenariat entre certains organismes chargés de la protection de l'environnement dans les deux pays et a proposé d'intensifier les relations de coopération technique notamment par les visites d'échange d'expériences et l'organisation de sessions de formation dans les domaines suivants :

- la gestion et la protection des ressources naturelles en particulier la lutte contre la désertification ;
- la lutte contre la pollution ;
- la gestion des déchets et l'assistance technique pour la mise en place de décharges contrôlées ;
- la formation en matière de reboisement, d'évaluation environnementale ;
- la conservation et la restauration des ressources fauniques et de la flore ;
- les technologies de l'environnement ;
- la mise en place d'un observatoire de l'environnement ;
- l'appui à la réalisation de projets d'intérêt commun
- Techniques et normes de réutilisations des eaux traitées en irrigation ;
- Technique et outils de communication en Assainissement.
- Evaluation environnementale stratégique ;
- Etude d'impact environnemental et social ;
- Audit d'environnement ;
- Cadre de Dépenses à Moyen Terme (CDMT) global et sectoriel ;
- Génie sanitaire ;
- Elaboration de textes législatifs, réglementaires et normatifs,

La Partie algérienne a pris bonne note et transmettra sa réponse par la voie diplomatique.

A cet effet, les deux Parties sont convenues à œuvrer pour la mobilisation des fonds nécessaires auprès des bailleurs de fonds régionaux et internationaux notamment dans le cadre de la coopération triangulaire.

La Partie malienne a fait part de son souhait d'adhérer au projet du Tran Saharian Gas Pipeline (TSGP).

10.3. Mines

Les deux Parties invitent les organismes et sociétés dans les deux pays à multiplier les contacts afin d'identifier les opportunités de coopération dans le domaine des mines.

10.4. Energies Renouvelables

La Partie malienne a sollicité le développement de la coopération dans les domaines suivants :

- la maîtrise de l'Energie ;
- l'utilisation des lampes à basse consommation (LBC) ;
- la formation des agents relevant du secteur de l'énergie dans le domaine des énergies renouvelables.

La Partie malienne souhaite mettre en place une coopération dans le domaine de l'interconnexion électrique.

La Partie algérienne a pris bonne note et transmettra sa réponse par la voie diplomatique.

A ce titre, la Partie malienne a informé la Partie algérienne du lancement des travaux du réseau de fibre optique dans les régions de Kidal, Tombouctou et Gao.

En vue de développer la culture numérique et corriger le déficit lié à l'accès aux Technologies de l'Information et de la Communication (TIC), les deux Parties ont manifesté leur volonté commune de renforcer davantage la coopération dans le secteur des TIC.

Dans ce cadre, les deux Parties sont convenues de dynamiser leur coopération à travers :

- la promotion et le développement de la coopération dans le domaine des études spécifiques, stratégiques, d'ingénierie, et du développement des compétences dans le domaine des TIC, moyennant la mise en place de cadres de coopération entre les institutions et structures spécialisées ;
- le développement d'une coopération et d'un partenariat dans les domaines de l'Internet, de la sécurité informatique, de la certification et de la signature électronique entre les partenaires concernés ;
- l'étude et le conseil dans le domaine de la Télévision Numérique Terrestre (TNT).

La Partie malienne a sollicité l'appui de la Partie algérienne en matière de renforcement des capacités des services du Ministère des Postes et des Nouvelles Technologies par l'informatisation de l'administration malienne.

8. Communication

Les deux Parties ont exprimé leur volonté de renforcer la coopération dans le domaine de la communication.

Pour ce faire, la Partie algérienne a remis à la Partie malienne un projet d'accord de coopération entre l'Etablissement Public de la Radio Sonore (EPRS) et l'Office des Radiodiffusions et Télévision du Mali (ORTM).

La Partie malienne s'est engagée à transmettre, par voie diplomatique, ses observations sur ce Projet d'Accord.

Les deux Parties sont convenues également d'élargir cette coopération aux radios locales.

D'autre part, les deux Parties se sont engagées à intensifier la coopération entre les télévisions nationales et les agences de presse des deux pays par la conclusion d'Accords de coopération et de programmes exécutifs.

Mécanisme de Suivi

Afin d'assurer la mise en œuvre des recommandations de la Commission Mixte, les deux Parties sont convenues de la mise en place d'un Comité de Suivi qui se réunira alternativement à Bamako et à Alger dans l'intervalle de deux sessions.

La première réunion du Comité de Suivi se tiendra à Bamako courant deuxième semestre 2012.

Les deux délégations se sont félicitées de l'atmosphère empreinte d'amitié et de compréhension mutuelle qui ont présidé aux travaux de cette session.

La délégation malienne a exprimé ses sincères remerciements pour l'accueil chaleureux et l'hospitalité fraternelle qui lui ont été réservés durant son séjour à Alger.

Les deux Parties sont convenues de tenir la douzième (12^{ème}) session de la Commission Mixte algero malienne de coopération en 2013, à Bamako, à une date qui sera fixée d'un commun accord par la voie diplomatique.

Fait à Alger, le 11 septembre 2011

Pour le Gouvernement
de la République Algérienne
Démocratique et Populaire

Moufad MEDELJI

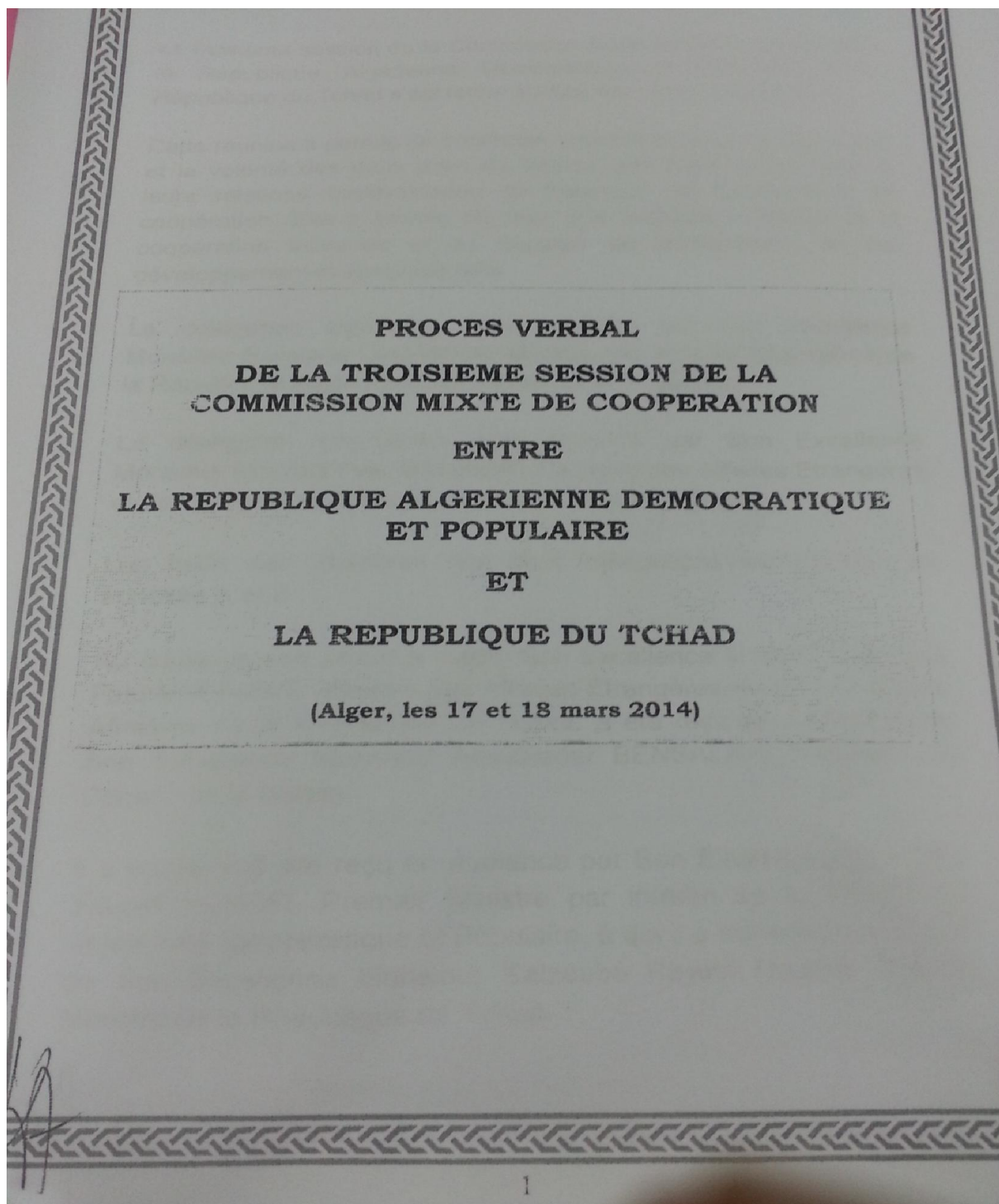
Ministre des Affaires Etrangères

Pour le Gouvernement
de la République du Mali

Soumeylou Boubèye MAÏGA

Ministre des Affaires Etrangères
et de la Coopération Internationale

الملحق رقم 02: محضر اجتماع للجنة المختلطة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التشادية المنعقدة بتاريخ: 17-18 مارس 2014 بالجزائر العاصمة



COMMERCE

Les deux Parties se sont félicitées de la signature, à l'occasion de la troisième session de la Commission Mixte de Coopération Algéro-tchadienne, des trois Accords suivants :

- Un Accord Commercial ;
- Un Mémoire d'Entente relatif à la Promotion du Commerce Extérieur ;
- Un accord de coopération entre la Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie et la Chambre de Commerce, d'Industrie, d'Agriculture, des Mines et d'Artisanat du Tchad.

Les deux Parties ont convenu d'examiner les possibilités d'accroître le volume des échanges commerciaux et de les diversifier.

Elles ont convenu de renforcer ensemble le développement de la coopération commerciale, notamment en incitant les opérateurs économiques des deux pays à établir des relations d'affaires.

Les deux Parties ont convenu, également, d'encourager :

- la participation aux foires et expositions commerciales organisées de part et d'autre ;
- l'organisation de journées économiques avec la participation des opérateurs économiques des deux pays ;
- la participation aux forums d'affaires en marge des sessions de la Commission Mixte de Coopération.

Les deux Parties ont marqué la disponibilité de l'Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), et l'Agence Nationale des Investissements et des Exportations (ANIE) du Tchad à renforcer leur coopération, notamment à travers la mise en œuvre des dispositions du Mémoire d'Entente signé à l'occasion de la 3^{ème} session de la Commission Mixte.

INDUSTRIE ET PME

Les deux Parties ont marqué leur vif intérêt à promouvoir la coopération dans le domaine du développement industriel et de la Petite et Moyenne Entreprise.

Les deux Parties ont convenu d'un échange d'expériences et d'informations dans le domaine de la promotion des investissements.

La Partie tchadienne a soumis un projet d'Accord dans le domaine industriel à la Partie algérienne, qui s'est engagée à l'examiner et à transmettre ses observations.

ENERGIE ET MINES

Les deux Parties se sont félicitées de l'échange de visites qui ont permis d'identifier des actions de coopération dans le domaine de l'énergie et des mines.

Les deux Parties ont réitéré leur disponibilité à renforcer davantage la coopération bilatérale dans ce domaine.

Les deux Parties ont également convenu d'explorer les opportunités de coopération entre les compagnies pétrolières des deux pays sur des projets d'exploration et de production d'hydrocarbures mutuellement bénéfiques.

Dans ce cadre, le Groupe SONATRACH soumettra prochainement à la Société des Hydrocarbures du Tchad (SHT) un projet de Mémoire d'Entente en vue d'identifier les opportunités de coopération et de partenariat et l'invite à dépêcher une délégation en Algérie.

Les deux Parties ont convenu d'étudier les possibilités de coopération en matière de formation et l'évaluation d'études techniques dans le domaine de l'exploration.

Les deux Parties ont convenu de développer une coopération dans les domaines de l'engineering, la formation et la construction des capacités de stockage et d'unités de production de Gaz de Pétrole Liquéfié (GPL).

AGRICULTURE ET DEVELOPPEMENT RURAL

Les deux Parties se sont félicitées des actions de solidarité qui existent entre les deux pays dans le domaine de l'agriculture. A cet effet, la Partie tchadienne a exprimé ses remerciements à la partie algérienne pour le don de 20 000 litres de pesticides accordé par l'Algérie dans le cadre de la lutte antiacridienne.

Les deux Parties ont convenu de promouvoir la coopération dans les domaines ci-après :

- Protection sanitaire vétérinaire et phytosanitaire ;
- Maîtrise et gestion de l'eau ;
- Partenariat entre les institutions de recherche agronomique, vétérinaire et zootechnique ;
- Formation et vulgarisation agricoles ;
- Politiques agricoles et systèmes de production adaptés aux zones arides et semi-arides ;
- Echanges d'expériences dans les domaines agricole, élevage et gestion de ressources naturelles.

La Partie tchadienne s'est engagée à transmettre, dans les meilleurs délais, un projet de Mémoire d'Entente dans le domaine agricole et du développement rural afin de concrétiser les actions suscitées.

RESSOURCES EN EAU

La Partie algérienne a exprimé sa disponibilité à initier une coopération dans le domaine des ressources en eau à travers l'échange d'expériences et les visites d'experts des deux pays dans les créneaux de l'alimentation en eau potable, l'assainissement, et notamment la maîtrise et la gestion de l'eau à des fins agricoles.

La Partie tchadienne a exprimé le souhait de bénéficier des expériences de l'Algérie dans le domaine de la gestion de l'eau pour le développement de son élevage.

Aussi, les deux Parties ont-elles convenu de traduire ces actions prioritaires dans un Mémorandum d'Entente à signer dans les meilleurs délais possibles.

A cet effet, la Partie tchadienne s'est engagée à transmettre à la Partie algérienne un projet de Mémorandum.

SANTE

Les deux Parties ont marqué leur disponibilité à promouvoir et renforcer la coopération dans le domaine de la santé.

A cet égard, la Partie algérienne a proposé les actions de coopération suivantes :

- L'aide pour l'élaboration de programmes de prévention en matière de maladies transmissibles ;
- Echange d'informations épidémiologique, des maladies transmissibles à potentiel épidémique ;
- Recyclage des personnels médicaux et paramédicaux en matière de pathologie sahélo-sahéliennes, de veille sanitaire et de lutte anti-vectorielle ;
- La promotion de l'appui technique réciproque dans les situations de catastrophes naturelles.

INDUSTRIE PHARMACEUTIQUE

Les deux Parties ont noté avec satisfaction les bonnes relations et la collaboration qui existent entre le Groupe SAIDAL et la Centrale Pharmaceutique d'Achat de la République du Tchad. Ces relations sont appelées à se renforcer à la faveur du marché remporté par SAIDAL pour la fourniture de 34 produits pharmaceutiques durant la période 2013-2018.

Pour la commercialisation des produits du Groupe SAIDAL sur le marché tchadien, la Partie algérienne a émis le souhait de voir les procédures d'enregistrement des produits concernés être facilitées, au bénéfice des deux parties.

La Partie tchadienne a invité la Partie algérienne à prendre contact avec le Ministère tchadien de la Santé Publique pour les formalités pratiques d'enregistrement.

Les deux Parties ont réitéré leur engagement à coopérer dans le domaine des produits pharmaceutiques en vue d'établir un partenariat durable.

TOURISME ET ARTISANAT

Les deux Parties se sont félicitées du niveau de la coopération entamée en 2013 à travers l'octroi de 03 bourses d'études au profit d'étudiants tchadiens dans le domaine du tourisme et de l'hôtellerie.

Dans ce contexte, la Partie algérienne a exprimé sa disponibilité à examiner toute proposition formulée par la Partie tchadienne, notamment dans les domaines du tourisme, de l'hôtellerie et du développement du secteur du tourisme.

Les deux Parties ont confirmé leur disponibilité à élargir leur coopération au domaine de l'artisanat, à travers notamment les actions suivantes :

- Encouragement de la participation des deux Parties aux Salons de l'Artisanat organisés dans les deux pays ;
- Organisation des cycles de formation au profit des artisans des deux pays dans des filières à définir d'un commun accord.

TRAVAUX PUBLICS

Les deux Parties ont passé en revue l'état d'avancement des réalisations dans le domaine des infrastructures routières en Algérie et au Tchad, notamment dans le cadre de la liaison transaharienne.

Les deux Parties ont réaffirmé leur volonté de promouvoir la coopération dans les domaines de la réalisation et de l'entretien des infrastructures routières par des échanges d'expériences, de formation, d'expertises, et de partage de documentation.

TRANSPORTS

Les deux Parties ont examiné les moyens de développer et de dynamiser la coopération en matière de transport entre les deux pays.

Transport Terrestre

La Partie algérienne a transmis une contre proposition à la Partie tchadienne, concernant le projet d'Accord sur les transports routiers internationaux des voyageurs, de marchandises et de transit.

Les deux Parties ont convenu de l'organisation d'une réunion d'experts regroupant les responsables des transports, de la police et de la douane dans les meilleurs délais en vue de la finalisation de cet Accord.

Transport Maritime et Transit :

La Partie tchadienne a réitéré son souhait pour utiliser les infrastructures portuaires algériennes pour le transit des marchandises à destination ou en provenance du Tchad, conformément à l'Accord de coopération relatif au transport maritime et de transit, signé le 27 juin 1990 à Alger.

La Partie Algérienne a marqué son entière disponibilité pour accorder toutes les facilités dans ce domaine.

Transport Aérien

Les deux Parties ont convenu d'accélérer le processus de signature de l'Accord sur le Transport Aérien, paraphé à Alger le 09 avril 2007.

La Partie algérienne a informé la Partie tchadienne que dans le cadre du programme de son redéploiement vers les pays africains et du renforcement de sa flotte, la compagnie « Air Algérie » a retenu la possibilité de l'ouverture d'une desserte aérienne reliant Alger à N'Djamena.

La Partie tchadienne s'est félicitée de ce projet et a exprimé le souhait de sa concrétisation dans les meilleurs délais.

Formation :

Les deux Parties ont discuté des possibilités de formation dans le domaine des transports.

A cet effet, des informations détaillées sur les matières dispensées par les établissements de formation sous tutelle du Ministère des Transports ont été communiquées à la Partie tchadienne, notamment les intitulés de formation et les conditions d'accès.

V- CONCLUSION

Les deux Parties se sont félicitées de l'atmosphère cordiale et fraternelle qui a prévalu tout au long des travaux de cette réunion d'évaluation.

La délégation tchadienne a exprimé ses sincères remerciements pour l'accueil chaleureux, l'attention particulière et l'hospitalité fraternelle dont elle a fait l'objet durant son séjour à Alger.

Les deux Parties ont convenu de tenir la quatrième (4^{ème}) session de la Commission Mixte de Coopération algéro-tchadienne à N'Djamena, à une date qui sera arrêtée d'un commun accord, par voie diplomatique.

Fait à Alger, le 18 mars 2014, en deux exemplaires originaux, en langue française.

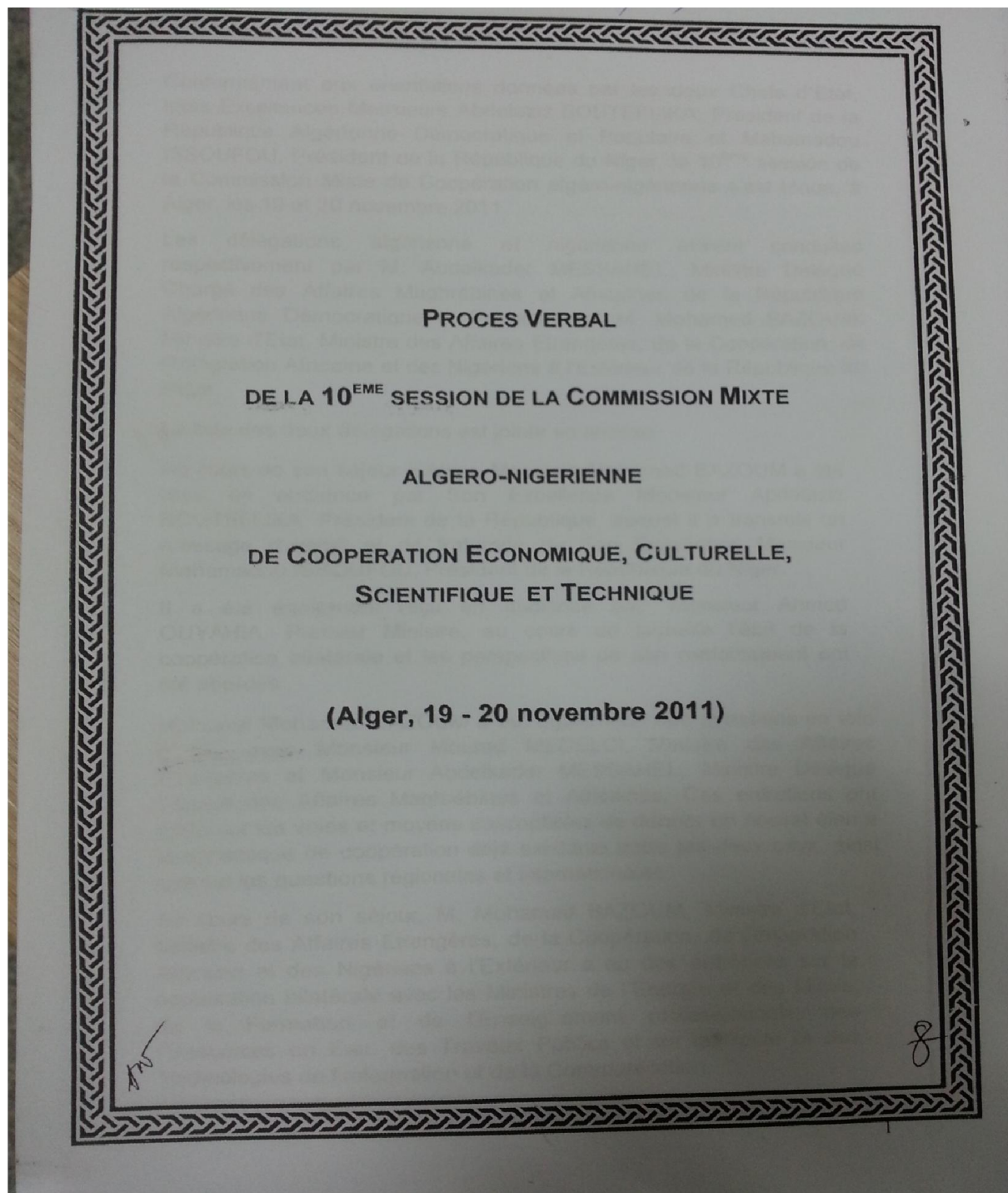
Pour le Gouvernement
de la République Algérienne
Démocratique et Populaire

S.E.M Ramtane LAMAMRA
Ministre des Affaires Etrangères

Pour le Gouvernement
de la République du Tchad

S.E.M Moussa Faki MAHAMAT
Ministre des Affaires Etrangères
et de l'Intégration Africaine

الملحق رقم 03: محضر اجتماع للجنة المختلطة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية النيجرية المنعقدة بتاريخ: 19-20 نوفمبر 2011 بالجزائر العاصمة.



II. Coopération Economique et Commerciale

1- Commerce

Les deux Parties ont réitéré leur volonté de développer la coopération commerciale entre les deux pays.

A ce titre, et afin d'accroître le volume des échanges commerciaux entre les deux pays, les deux Parties ont convenu de ce qui suit :

- Tout en se félicitant de la tenue régulière de l'exposition de produits algériens à Niamey et de la participation des commerçants nigériens à l'ASSIHAR de Tamanrasset, elles ont convenu de l'organisation d'une exposition de produits nigériens à Alger ;
- L'organisation d'exposition de produits algériens dans les Gouvernorats de Tahoua et Agadez et l'organisation d'exposition de produits nigériens dans les Wilayas d'Illizi et Tamanrasset ;
- La mise en place d'une coopération entre les chambres de commerce et d'industrie d'Adrar, d'Illizi, de Tamanrasset et celles de Agadez, de Tahoua et de Zinder ;
- La mise en œuvre de l'accord de coopération signé en 1998 entre les chambres de commerce et d'industrie des deux pays ;
- L'organisation des forums d'affaires entre les opérateurs économiques des deux pays, dont le prochain en Algérie ;
- L'échange régulier des informations économiques et commerciales entre les deux pays ;
- L'Accélération de la signature de l'Accord de coopération entre ALGEX et la Chambre de Commerce d'Industrie et de l'Artisanat du Niger, dont le projet a fait l'objet d'un échange par la voie diplomatique ;
- La transmission par la Partie algérienne de sa réglementation en vigueur relative à l'ASSIHAR de Tamanrasset et du Commerce de Troc ;
- La poursuite des discussions sur le projet d'un accord bilatéral sur le Commerce frontalier ;

- La mise en place d'une coopération entre les différentes structures des Ministères en charge du Commerce dans les deux pays.

La Partie nigérienne a fait part de son souhait concernant la création d'un port sec par les deux pays pour promouvoir le commerce frontalier.

2- Finances

Les deux Parties se sont félicitées de la signature à Niamey, le 22 Août 2011, de l'accord portant sur l'effacement de la dette de la République du Niger vis-à-vis de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

La Partie nigérienne a tenu à exprimer à cette occasion, toute sa reconnaissance et sa gratitude à la Partie algérienne, pour sa contribution à l'allègement du fardeau de la dette extérieure et à sa participation à l'effort de développement de la République du Niger, à travers les différentes aides financières et humanitaires octroyées.

3- Environnement et Aménagement du territoire

Les deux Parties se sont félicitées de la coopération prévalant dans le domaine de l'Environnement et de la convergence de leurs points de vue dans le cadre des négociations multilatérales portant sur les changements climatiques.

Elles réitèrent leur disponibilité pour la promotion de cette relation notamment dans le domaine de la protection de la biodiversité, la gestion des aires protégées, la protection des espèces, la lutte contre la désertification, et la formation des cadres.

Les deux Parties marquent leur intérêt, et se proposent au cours de ces sessions à un échange d'expérience et de documentation dans le domaine de l'Environnement et de l'Aménagement du Territoire.

4- Tourisme

Les deux Parties se sont félicitées de la signature de l'Accord de coopération dans le domaine du Tourisme et se sont engagées à déployer les efforts nécessaires pour sa mise en œuvre.

La Partie nigérienne, tout en exprimant sa satisfaction pour les trois (03) bourses de formation dans le domaine du Tourisme et de l'hôtellerie accordées par la Partie algérienne, au titre de l'année 2011-2012, a émis le souhait de la mise à sa disposition de formateurs dans le domaine du Tourisme et de l'hôtellerie pour assurer des formations sur site.

La Partie nigérienne a remis à la Partie algérienne, pour examen, trois fiches de projets en matière de Tourisme portant sur :

- L'appui au renforcement des capacités du centre nigérien de Promotion du Tourisme (CNPT) ;
- La formation continue ;
- La promotion du Tourisme Transfrontalier.

La Partie algérienne a pris bonne note de cette demande et transmettra sa réaction par le canal diplomatique.

5- Artisanat

Les deux Parties se sont félicitées de la signature au cours de cette session du Mémoire d'Entente dans le domaine de l'Artisanat.

Elles ont convenu d'approfondir leurs relations bilatérales.

6- Ressources en Eau

Les deux Parties ont réitéré l'intérêt qu'elles portent pour le développement de la coopération bilatérale dans ce domaine.

Dans ce cadre, elles ont réaffirmé leur volonté d'œuvrer pour la mise en œuvre du mémorandum d'entente de coopération, dans le domaine des ressources en eau signé, à Niamey, le 02 avril 2008, par la création du comité technique mixte, conformément aux dispositions de l'article 4 dudit mémorandum.

7- Travaux Publics

Les deux Parties se sont félicitées de la signature, à Alger, le 14 juin 2010, du Mémoire d'Entente et de Coopération dans le domaine des Travaux Publics.

Les deux Parties se sont félicitées également de la tenue, à Bamako, les 12 et 13 octobre 2011, de la 55^{ème} session du Comité de Liaison de la Route Transsaharienne (CLRT).

La Partie algérienne a informé la Partie nigérienne de ce qui suit :

- l'achèvement par l'Algérie de la totalité de la branche nigérienne sur 415Km ;
- la réussite du partenariat entre les bureaux d'études algériens SAETI et CTTP et le bureau d'études nigérien ART et GENIE, qui ont mené conjointement les études pour le tronçon Arlit Assamaka, financée en totalité par l'Algérie ;
- l'achèvement d'une étude d'aménagement des routes frontalières stratégiques.

La Partie algérienne a proposé la mise en place, au courant du 1^{er} trimestre 2012, du comité technique sectoriel, prévu par l'article 06 du Mémoire d'Entente et de Coopération dans le domaine des Travaux Publics qui sera chargé de l'identification des axes de coopération et de leur mise en œuvre dans les domaines routier et aéroportuaire.

Les deux Parties se sont félicitées des efforts consentis qui ont abouti à la mobilisation des ressources financières auprès des bailleurs de fonds pour la réalisation du tronçon Arlit-Assamaka sur le territoire nigérien.

8- Transport :

Transport terrestre :

Dans le cadre du parachèvement de la route transsaharienne et la perspective de l'ouverture de nouveaux corridors pour le transit et l'acheminement de marchandises entre les deux pays, les deux Parties ont réitéré leur souhait de réunir le Comité Ad Hoc institué par l'accord sur le transport routier international de voyageurs, de marchandises et de transit, ratifié par les deux pays au cours du premier semestre de l'année 2012 à Alger. La date sera arrêtée d'un commun accord.

Le renforcement des capacités en matière de formation sera examiné à l'occasion de la réunion des experts des deux pays.

Transport aérien :

La commission a enregistré avec satisfaction la signature de l'accord sur les opérations de recherche et de sauvetage d'aéronefs (SAR).

Suite à la proposition de la Partie nigérienne pour réviser et remplacer l'accord aérien bilatéral de 1964, les deux Parties ont convenu de réunir les Autorités de l'Aviation Civile des deux pays pour négocier un nouvel accord aérien à Alger, au cours du premier semestre de l'année 2012.

Les questions proposées par la Partie nigérienne relatives à la sécurité aérienne et la sûreté, seront abordées à cette occasion.

9- Energie et Mines**a) Exploration et Production :**

Les deux Parties se félicitent de la coopération existante dans le domaine de l'énergie, notamment à travers la présence de l'entreprise algérienne Sonatrach dans la recherche /exploration au Niger.

Elles encouragent les opérateurs des deux pays à examiner les voies et moyens susceptibles de la renforcer, par l'identification de nouvelles opportunités.

b) Mines :

Les deux Parties invitent les opérateurs des deux pays à explorer les possibilités de coopération et de partenariat dans ce domaine.

c) Electricité et Energies Nouvelles et Renouvelables :

Les deux Parties invitent les opérateurs concernés des deux pays, à procéder à des échanges d'informations et d'expériences dans les domaines de l'électricité, des énergies renouvelables, du biocarburant et du solaire.

d) Emballages GPL :

La Partie algérienne a exprimé sa disponibilité à examiner toute demande nigérienne, pour l'acquisition, sur une base commerciale, d'emballages métalliques GPL.

La Partie nigérienne a pris bonne note de cette disponibilité.

Les deux Parties ont convenu que la 11^{ème} Session de la Commission Mixte se tiendra à Niamey courant 2013, à une date qui sera arrêtée par voie diplomatique.

Fait à Alger, le 20 novembre 2011

Pour le Gouvernement
de la République Algérienne
Démocratique et Populaire

Abdelkader MESSAHEL

Ministre Délégué Chargé des
Affaires Maghrébines et Africaines

Pour le Gouvernement
de la République du Niger

Mohamed BAZOUM

Ministre d'Etat, Ministre des
Affaires Etrangères, de la
Coopération, de l'Intégration
Africaine et des Nigériens à
l'Extérieur

قائمة المراجع

الاتفاقيات والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1976.

المراجع باللغة العربية

• الكتب:

1. إكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، الطبعة الثانية، مركز الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، لبنان، 1994.
2. بوعشة محمد ، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الإريتريّة، دار الحيل للنشر والطباعة والتوزيع، لبنان، 2004.
3. ثابت أحمد، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة، مركز الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 2004.
4. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا والقرن الواحد والعشرون، الدار الجامعية للتوزيع، القاهرة، 1997.
5. الرشيد أحمد و آخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003.
6. رعد عبد الجليل علي ، التنمية السياسية: مدخل للتغيير، دار الأبحاث والنشر، طرابلس، 2002.
7. سعودي محمد عبد الغاني ، إفريقيا: شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004.
8. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، مكتب النهضة المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1998.
9. صبري مقلد إسماعيل ، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، الطبعة الثالثة، بيروت، 2001.
10. خلف محمود ، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
11. بديع راغب الشيخ معن ، السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
12. مونبريال تيري دي وجان كلين، ترجمة: مقلد على محمود ، الاستراتيجية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2001.
13. النعيمي أحمد ، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

• المجلات والجرائد:

1. إدريس أحمد ، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجلة دراسات متوسطية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد السادس، تونس، سبتمبر 2011.
2. باسكال يونيفاس، النزعة الغربية والخيار الديغولي - الميتراني، جريدة الإتحاد، العدد 4409، مصر، 21 فيفري 2012.
3. برقوق أمحد ، العضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الجيش، العدد 534، الجزائر، جانفي 2008.
4. بن أحمد محمد ، الجزائر تعتمد إستراتيجية عسكرية غير قتالية ضد الجهاديين في ليبيا، جريدة الخبر، العدد: 7670، الجزائر، 12 جانفي، 2015.
5. بوريب خديجة، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014.
6. جوليت ياسمين، الإيدز: الوباء يزداد تفشيا، مجلة عربيا، شركة عربيا للإعلام المتعدد، العدد الثالث، جانفي-فيفري 2011.
7. حقي توفيق سعد ، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، دار الطباعة والنشر، العدد 43، بغداد، 2011.
8. دلول الطاهر ، السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2014.
9. رأفت صلاح الدين، قضية مالي ومستقبل المنطقة، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس عشر، المملكة العربية السعودية، أبريل-ماي 2013.
10. زياني صالح ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، الجزائر العدد الخامس، 2008.
11. سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد السادس، 2012.
12. صايح مصطفى، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2014.
13. عطية إدريس ، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 01، الجزائر، جوان 2014.

14. محي الدين يوسف خولة ، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.
15. النويني الحافظ ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، 2014.
16. ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، مجلة أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، لبنان، 2012.

• المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بلهاري مريم سليمة ، تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الإقليمي للجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014.
2. بنبو سفيان ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990 - 2011، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03، 2012.
3. بنبو سفيان، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990 - 2011، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011 - 2012.
4. بوقشرة جمال الدين، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، شهادة ماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013 - 2014.
5. بوقليلة أحمد، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011 - 2012.
6. بوبية نبيل ، الأمن في الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الدراسات العربية والدراسات السياسية، القاهرة، 2008 - 2009.
7. حمزة حسام ، الدوائر الجيوستراتيجية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2010 - 2011.
8. دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي(1999 - 2014)، مذكرة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013 - 2014.
9. سعداوي عمر ، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الأمنية الجديدة: التحديات والبدائل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012 - 2013.
10. العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

11. قط سمير، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 - 2008.
12. لحلو بلقاسم ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي و الدولي، جامعة البليدة، 2004.
13. لوصيف السعيد ، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

• التقارير:

1. بن يوسف نبيلة وآخرون، ليبيا بعد القذافي: تداعيات الثورة الليبية ومخاطر الحرب الأهلية، مركز الدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2012.
2. بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، قطر، 2012.
3. تقرير أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، هياكل النقل الأساسية للتجارة العابرة في البلدان غير الساحلية في غرب ووسط إفريقيا، الاجتماع المواضيعي: تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر، بوركينافاسو، 18 - 20 جوان 2007.
4. تقرير بعثة التقييم الأمنية المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل، 7 - 23 ديسمبر 2011.
5. ولد الكتاب محمد الأمين ، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي، مركز الجزيرة للدراسات، ندوة حول الغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة، 17 - 18 فيفري 2013.

• الملتقيات، الندوات العلمية والمحاضرات الختامية:

1. بارة محمد كمال رزاق، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيوستراتيجية، ملتقى وطني حول منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتفويض والاستقبلية، الجزائر، 15 أكتوبر 2012.
2. بن عنتر عبد النور، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، قطر، 17 - 18 فيفري 2013.

3. ديب عبد الحفيظ ، الجزائر ودول الجوار، مشكلات الحدود ومعضلات الأمن في دول الساحل، ملتقى وطني حول منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، الجزائر، 15 أكتوبر 2012.
4. صايح مصطفى ، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات، ملتقى وطني حول منطقة الساحل والصحراء: الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، الجزائر، 15 أكتوبر 2012.
5. عيادي محمد، الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، الجزائر، الإثنين 15 أكتوبر 2012.
6. مرهون فرحات، التنمية المستدامة لمنطقة الساحل: الخيارات التكنولوجية والاستراتيجية للجزائر، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، الجزائر، الإثنين 15 أكتوبر 2012.
7. وزارة الشؤون الخارجية، الوساطة تقترح برلمانا لسكان شمال مالي وتعديل الدستور ودمج المعارضة في الجيش، محضر ختامي للجولة الرابعة للمفاوضات، المديرية الفرعية لدول الساحل، ديسمبر 2014.

• المقابلات

1. مقابلة مع السيد بوشريط كريم رئيس مكتب دول الساحل بالمديرية العامة لإفريقيا ، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 15 فيفري 2015.
2. مقابلة مع السيد مصباح رضا ، رئيس مكتب ليبيا، المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 03 - 02 - 2015.

• المواقع الإلكترونية:

1. شيخ البشير أحمد ، الدول الفاشلة في العالم العربي-الصومال نموذجا.
<http://arabic.alshahid.net/studies-researches/19171>
محمد طاهر، مفهوم الأمن الفردي والأمن القومي.
<http://www.ar.mopoli.montadorabi.com>
2. بوخرص أنوار ، أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي، السياسة الدولية
<http://www.siyassa.org.eg>

3. بخوش عمر المهدي ، دعم، تمويل وخطف، الاتجار بالسلاح والبشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة.
www.altahrironline.com/ara?p=
4. ناصري سميرة، الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي.
<http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post.html>
5. إفادة الفريق الأول ويليام وورد، إفادة قائد القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا
[Http://Www.Africom.Mil/Pdfiles/Usafricom2010](http://Www.Africom.Mil/Pdfiles/Usafricom2010)
6. سعود هاجر، الوساطة الجزائرية تحل الأزمة في مالي.
www.echihab.com
7. بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي.
www.democraticac.de
8. وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر وإيطاليا تتفاسمان نفس الرؤية بشأن المسألة الليبية
www.mae.gov.dz/news_article/2893.aspx
9. وزارة الشؤون الخارجية، تسوية الأزمة في ليبيا: الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة واعدة.
http://www.mae.gov.dz/news_article/3001.aspx
10. زكريا علي ، تعهدات عالمية بتقديم مساعدات مالية كبيرة إلى دول الساحل.
www.afrigtenews.net
11. وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر تدعم الجهود الدولية لتنمية منطقة الساحل.
www.mae.gov.dz
12. الجزائر تثبت للعالم تبنيها المطلق لمبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابيين.
www.elmouwatane.com/?p=8227
13. ع محمد، مشروع الطريق العابر للصحراء للتواصل مع إفريقيا انطلق عام 1970.
www.alssalamalyaoumi.com/
14. وزارة الشؤون الخارجية، المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا
<http://www.mae.gov.dz>

المراجع باللغة الأجنبية:

اللغة الفرنسية

• ouvrages:

1. Hugon Philippe , **Géopolitique De L'Afrique**, Armand Colin, 2^{eme} Edition, Paris: Sedes, 2009.
2. Médard John, **Etats D'Afriques Noire, Formations, Mécanismes Et Crise**, Karthala, Paris 1991.
3. Serequeberhan Hewane, **La Politique De La France A l'Egard Des Conflits En Afrique Depuis 2002**, Un Politique Atatons, Annuaire Français Des Relations Internationales, Volume VII, France, 12 Janvier 2007.

• revues:

1. Chena Salim, **Le Sahara Et Le Sahel Dans La Politique Algérienne**, IED De Bordeaux, Les Afrique Dans Le Monde, Paris, 2012.
2. Gregorie Emmanuel et Schmmintz Jean, **Monde Arabe et Afrique Noire: Permanences et Nouveaux Liens**, Institut De Recherche Pour Le Développement, 2000.
3. Hammoudile Rachid, **Sahel De Tout Les Enjeux**, Quotidien Horizons, Publication Mensuelle Consacrée Aux Question De Géostratégie, N01, Alger, Mars 2010.
4. Tadj Mahdi, **Sécurité Et Stabilité Dans Le Sahel Africain**, NDC Paper, Collège De Défense, 19/11/2006.

• procès verbaux

1. Ministère Des affaires Etrangères, **Procès Verbale de Dixième Session De la Commission Mixte De Coopération Entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la République DU Niger**, Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, les 17 et 18 Mars 2014.

2. Ministère Des affaires Etrangères, **Procès Verbale de la Onzième Session De la Commission Mixte De Coopération Entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la République du Mali**, Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, le 11 septembre 2011.
3. Ministère Des affaires Etrangères, **Procès Verbale de la Troisième Session De la Commission Mixte De Coopération Entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la République du Tchad**, Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, les 17 et 18 Mars 2014.

- **rapports et forums**

1. Annette Lohmann, **Qui Sont Les Maitres De Sahara**, Régional Office Abuja, Nigeria, Juin 2011, P16.
2. Chevenment Jean Pierre et Larchcher Gérard, **sahel: pour une approche globale**, rapport d'information, N720, France, Juillet 2013.
3. club de réflexion sur le mali, **la sécurité et la paix de l'Afrique de l'ouest**, forum sur la crise malienne et ses répercussions sur la stabilité, Dakar, 23 février 2013.
4. Gaston.A & G.Lamarque, **Les Pâturages Sahéliens De L'Afrique De L'ouest**, Ressources En Eaux, Centre Technique De Coopération, France, 1985, P 53
5. Gautier Louis, **AQMI: un problème régional**, les notes de l'observation de la défense, N 4, France, janvier 2011.
6. Goïta Modibo, **Nouvelle Menace Terroriste En Afrique De L'ouest: Contrecarrer La Stratégie D'AQMI Au Sahel**, Bulletin De La Sécurité Africaine, Centre D'études Stratégiques De L'Afrique, 11 Février 2011.
7. Plagnol Henri et Loncle François, **la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahéenne**, rapport d'information N 4431, enregistré a la présidence de l'assemblée nationale, France, le 6 mars 2012.

8. **Programme Sahel Et Afrique De l'Ouest En Appui A L'initiative De La Grande Muraille Verte**, Banque Internationale Pour La Reconstruction Et Le Développement/Banque Mondiale, Washington, 2012.
9. Sali Fou André, **La Question Des Touarègue Au Niger**, Karthal, Paris, 1993.
10. Union Africain, Réunion Au Niveau Ministériel Sur **L'impact De La Crise Libyenne Sur Les Pays De la Région**, Addis Ababa, 29 Janvier 2012.
11. Zeini Moulaye, **la Problématique de la Criminalité Transnationale et le Contrôle Démocratique du Secteur de la Sécurité**, Friedrich Ebert Stiftung, Bamako, Février 2014.

باللغة الانجليزية:

1. A. David Baldwin, **The concept of the security**, Review of international Studies, 1997.
 2. **Andrew Harrsen, the French Military in Africa**
 3. Burton John, **Global Conflicts**, Wheat Sheaf Book, Brighton, 1984.
 4. Buzan Barry, **People states and fear, Raheat Sheaty**, Landon, 1983.
- <http://www.cfr.org/publication>

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

10	مقدمة
23	<u>الفصل الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الجزائرية اتجاه مشكلة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي</u>
23	المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية
21	المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية
26	المطلب الثاني: محددات الدور الإقليمي للجزائر
30	المطلب الثالث: سمات الدبلوماسية الجزائرية
33	المبحث الثاني: مفهوم الأمن من مفهوم الأمن الضيق إلى الموسع
33	المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الأمن
36	المطلب الثاني: مستويات الأمن
41	المطلب الثالث: دراسة التحول في مفهوم الأمن (الأمن الإنساني وأبعاده)
46	المبحث الثالث: منطقة الساحل الإفريقي كمنطلق لتحرك الدبلوماسية الجزائرية
46	المطلب الأول: البعد الجيو- إستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي
51	المطلب الثاني: واقع التنمية في الساحل الإفريقي
55	المطلب الثالث: اهتمام الجزائر بأحداث منطقة الساحل الإفريقي
61	<u>الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي</u>
63	المبحث الأول: الأزمات الإقليمية وتداعياتها على منطقة الساحل
63	المطلب الأول: واقع الدولة في منطقة الساحل الإفريقي
68	المطلب الثاني: الأزمة الليبية والتداعيات الإقليمية
71	المطلب الثالث: الأزمة المالية وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي
76	المبحث الثاني ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي وتحالفها مع الجريمة المنظمة
76	المطلب الأول: أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة
79	المطلب الثاني: الجماعات الإرهابية وطرق تمويلها
83	المطلب الثالث: الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة
88	المبحث الثالث: الإستراتيجيات الغربية اتجاه منطقة الساحل

88	المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي
92	المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة
96	المطلب الثالث: الإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي
101	<u>الفصل الثالث: آليات الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي</u>
103	المبحث الأول: الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات ثنائية الأطراف
103	المطلب الأول: : الآليات السياسية
108	المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية (التعاون الاقتصادي)
113	المطلب الثالث: الآليات الأمنية (المقاربة الأمنية الجزائرية)
119	المبحث الثاني: الآليات الدبلوماسية على مستوى العلاقات متعددة الأطراف
119	المطلب الأول: الآليات السياسية (رفض التدخل الأجنبي)
122	المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية
124	المطلب الثالث: الآليات الأمني (تجريم دفع الفدية)
126	المبحث الثالث: التنمية المستدامة كحل لمشاكل منطقة الساحل
126	المطلب الأول: تفعيل لآليات التعاون الاقتصادي
128	المطلب الثاني: البعد التنموي للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي
132	خاتمة
136	الملاحق
165	قائمة المراجع

قائمة الخرائط:

الصفحة	العنوان	رقم الخريطة
43	خريطة تمثل الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	الخريطة رقم 01
78	خريطة توضح مناطق انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي	الخريطة رقم 02
83	خريطة توضح خطوط التهريب والهجرة السرية	الخريطة رقم 03
87	خريطة توضح القيادات العسكرية الأمريكية	الخريطة رقم 04

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
101	اللجان المشتركة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي	الجدول رقم 01
107	الاتفاقيات الموقعة بين الدولة الجزائرية ودولة مالي، النيجر والتشاد في المجال الاقتصادي.	الجدول رقم 02